ketab.me
Best Books

محمد بن عبدالله الخازم

Twitter: @abdullah_1395
31.5.2012

اختراق البرج العاجي

قراءة التحولات الجيوسياسية والتأثير الأيدلوجي في بنية وسياسة التعليم العالي السعودي

طوى
للنشر والتوزيع

محمد بن عبدالله الخازم

اختراق البرج العاجي

قراءة التحولات الجيوسياسية والتأثير الأيدلوجي في بنية وسياسة التعليم العالي السعودي

طوى
للنشر والإعلام

Twitter: @abdullah_1395

محمد بن عبدالله الخازم: اختراق البرج العاجي

Twitter: @abdullah_1395

Book: Ekhteraq Alborj Al-Ajie

الكتاب: اختراق البرج العاجي

Author: Mohammad Al-khazim

المؤلف: محمد بن عبدالله الخازم

First Edition: 2011

الطبعة الأولى ٢٠١١

All rights reserved

حقوق الطبع محفوظة ©

طوى للثقافة والنشر والإعلام ـ لندن

TUWA MEDIA & PUBLISHING LIMITED

19 TANFIELD AVENUE, LONDON, NW2, UNITED KINGDOM

Email: tuwa@london.com

Tel: 009662108111 - 00966505481425

التوزيع: منشورات الجمل

تلفون وفاكس: ٠٠٩٦١ ـ ٠١ ـ ٣٥٣٣٠٤

ص.ب: ١١٣ ـ ٥٤٣٨ بيروت ـ لبنان

©*Al-Kamel Verlag 2011*

Postfach 1127 - 71687 Freiberg a. N. Germany

www.al-kamel.de

E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com

All rights reserved. Except for brief quotations in a review, this book or any part thereof, may not be reproduced, stored in or introduced into a retrieval system, or transmitted, in any form otherwise, without or by any means; electronic, mechanical, photocopying, recording or the prior written permission of the publisher.

Twitter: @abdullah_1395

الإهداء

إلى ملاك وعبدالرحمن وآيات

وقد شغلت كثيراً عن مشاركتهم هواياتهم المفضلة

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

تمهيد

يحظى التطور الفكري للمملكة العربية السعودية (السعودية) باهتمام واسع على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وعزَّزت هذا الاهتمام أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م التي تؤرخ لتفجير مباني ناطحات السحاب المعروفة بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ونسبتها إلى تنظيم القاعدة المعروف بنهجه الأصولي الإسلامي المتشدِّد، علاوة على أن قائد التنظيم وعدد من منفذي هجوم سبتمبر ينتمون إلى السُّعودية. هذا الانتماء دفع العالم إلى اتهامها بأنها بلدٌ راعٍ للأصولية الإسلامية، ودمغها ـ جوراً ـ بأنها داخلة ضمن قائمة الدول المحرِّضة على العنف ومعاداة الآخر وإلغائه.

وعند مناقشة التَّطور الفكري والتوجهات الأيدلوجية يجدر بنا الالتفات إلى التَّعليم كمتأثِّر ومؤثِّر في هذا الجانب، والتعليم العالي ـ على وجه الخصوص ـ يتبوأ مكانة مهمَّة وحساسة في بلد مثل السعودية، وتتنامى أهميته عاماً بعد عام، وتُبيِّن الإحصاءات أن نسبة السُّعوديين في الفئة العمرية بين ١٤ و٢٤ سنة تبلغ حوالي ٦٠٪ من السُّكان، وبمعنى آخر فإنَّ هناك حوالي ٦٠٪ من السُّكان ينتمون أو

Twitter: @abdullah_1395

مرشحون للالتحاق بمؤسَّسات التعليم العالي خلال السنوات القادمة [العوهلي (٢٠١٠م)]. ليس ذلك فقط؛ بل بلغ عدد خريجي مؤسَّسات التعليم العالي السعودية حوالي ثلاثة ملايين خريج وخريجة خلال ثلاثة عقود تقريباً (الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧م) منهم ٢,٣ ملايين تخصصوا في مجالات العلوم الإنسانية والتربوية والشرعية، و٠,٦ ملايين تخصَّصوا في مجالات العلوم والهندسة، و٠,١ مليون تخصَّصوا في المجالات الصِّحية [الخازم (٢٠١٠م)]. وبغض النظر عن التوازن في نوعية المخرجات؛ فإن تخريج هذه الأعداد في مؤسَّسات التعليم العالي السعودية يُعدُّ إنجازاً كمياً يستحق التقدير، ولكن هذا ليس مجال بحثنا؛ وإنما نُعنى هنا بتحليل التوجُّهات والتغيُّرات الفكرية والأيدلوجية المُتعلِّقة بالتعليم العالي السعودي، لا سيما أننا نلحظ أن هذا الجانب لم يستوفِ حقَّه من الدِّراسة والمراجعة.

لا أزعم أنني سأتتبع وأمسك بخيوط جميع التفاصيل في هذا الشأن وفق الطريقة الأكاديمية التي توغل في استقراء النظريات باستخدام آليات منهجية وببليوغرافية معينة، لكنني سأحاول في هذا الكتاب طرح رؤية تُفسِّر بعض التوجُّهات وتُحلِّلها من وجهة نظر فكرية، وليس ذلك استعلاءً على العمل الأكاديمي المتخصِّص أو غمطاً لنهجه في الاستقراء والتَّحليل والاستنباط؛ بقدر ما هي ضرورة أملاها شحُّ المراجع وندرة الدراسات الكافية في هذا الشأن. فقط أستهدف هنا قرع ناقوس النِّداء والدَّعوة إلى التَّأمل والتمعُّن في

تحوُّلات التَّعليم العالي السُّعودي، وبالتَّالي الإسهام في فتح قنوات تهيئ للدراسة والنقاش حول القضايا التي سنعرض لها في هذا الكتاب. أدرك بالتجربة أنَّ المهمة قد تبدو صعبة ليس في قول ما نريده، ولكن كيف نقوله داخل بيئة لديها حساسيتها تجاه ذلك، وتحديداً فيما يتعلق بوصف سياسات التعليم العالي من منظور يربطها بالتحولات الجيوسياسية، ويقرأ تأثير الأيدلوجيا في مسيرته. ورغم ذلك سننتظر ردَّ الفعل الإيجابي الذي يُقدِّر هذا الاجتهاد كمحاولة مخلصة تستحق أن تقرأ بعين النَّاقد والمفكِّر الذي يُحللها ويقبلها أو يفنِّدها وفق أسس منهجية وعلمية مماثلة، إن لم يكن أفضل منها، لا بعين السَّلبي الذي تخيفه الاستنتاجات وترعبه الحقائق، فيتحوَّل إلى الإقصاء والاستعداء وسيلتيْ العاجز عن مقارعة الفكرة بأختها والرأي بمثله. وقد ينبري من يصف الكتاب بعلو النبرة وحدَّتها على المدرسة الفكرية السائدة، ونحن إذ لا ننكر ذلك؛ نؤكد أن الهدف هنا هو تبيان تأثير الفعل الأيدلوجي وليس البحث في تصحيحه أو طرح بدائله، فذلك أمر يستحق إفراد جهد آخر خاصٍّ به. ولكن ليس ثمة ما يمنع من القول إن الأيدلوجية ليست كلها شراً أو شرراً لاهباً حارقاً، وإنما بعضها ضياء تفرضة التحدِّيات المحيطة بنا في كل مكان. وأود التنبيه إلى أنني لا أستبق النتائج ولا أهتم بالتصفيق أو المحاكمة بقدر ما أعنى هنا وأحرص على إشراك القارئ في رؤية موضوعية مسؤولة، يدعمها النقاش العلمي للأفكار المطروحة بين دفتي هذا الكتيب المتواضع.

Twitter: @abdullah_1395

يحاول هذا الكتاب في البداية تقديم نبذه عن المدرسة الفكرية السائدة في السعودية، ثم يُلحقها بأخرى عن التحولات (الجيو) سياسية في الحقبة الأولى من تاريخ السعودية وواقع التعليم العالي خلالها، ثم يستعرض بعض نقاط التحول الرئيسة التي قادت إلى تغيرات سياسية واجتماعية وتأثير ذلك على نظم التعليم العالي وبيئته، ثم يقرأ التأثيرات الأيدلوجية عليها، ويُحلِّل علاقة مؤسسات التعليم العالي بالدولة، ويحاول أخيراً استقراء تحولاته المستقبلية.

هذه المقدمة لا تكتمل دون تقديم الشكر الجزيل لكل من أسهم في إخراجه إلى حيز الوجود، بدءاً من الأساتذة مايكل سيفل وأندريه مزاوي اللَّذين بذلا مجهوداً كبيراً معي في مراجعة أساس هذا العمل وقد كان عبارة عن ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر التعليم العالي الذي عُقد بكامبردج (يوليو ٢٠١٠م)، ولكن ـ لسبب ما ـ تعطَّلت مشاركتي في تلك الندوة، وربما كان لوزارة التعليم العالي علاقة بذلك!

الشكر والتقدير للعديد من الزملاء الذين لا يتسع المجال لذكرهم أو نتجنب ذكرهم منعاً لإحراجهم؛ وأعني أولئك الذين شجعوني على مواصلة هذا العمل، وكذلك الذين حذروني خشية وقلقاً عليَّ من عواقبه، وحقّاً فقد استفدت من التحفيز للمضي قدماً في إكمال المشوار، وأفادني التحذير في تخفيف حدة الطرح واستبعاد بعض النقاط التي أجمعت الغالبية على حساسيتها واحتمال أن تكون سبباً في مخالفات قانونية اونظامية. الزميل الأستاذ ابراهيم الصافي لم يكن مجرد محرر لغويٌ بارع؛ بل كان خبيراً في مزاج الرقيب والمجتمع،

وقد تعامل مع التصحيحات اللغوية بتجرُّد رغم مناوأته واختلافه وعدم اتفاقه ـ كما عبَّر لي ـ مع كثير مما أوردته في هذا الكتاب، احترمتُ رأيه، ولا أملك إلا أن أُقدِّم له الشكر الخاص على المساعدة اللغوية.

وأخيراً يجب الإشارة إلى أن العمل البحثي والثقافي يأتي أحياناً على حساب بعض المتطلبات العائلية؛ خصوصاً في تقليص الأوقات التي يفترض مشاركة العائلة فيها... أقدم جميل العرفان والتقدير لعائلتي الكريمة على تحملها مشاغلي المتكررة.

والله الموفق.

المؤلف

Twitter: @abdullah_1395

الفصل الأول
المدرسة الفكرية السائدة

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

تأسست المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م، ويشير هذا التاريخ إلى إعلان مسمى: «المملكة العربية السعودية»(السعودية)، وانتهاء حقبة التأسيس التي بدأت بفتح الرياض عام ١٩٠١م وما تلاها من توحيد البلاد تحت راية الملك عبدالعزيز آل سعود، رحمه الله. ليس ذلك فقط؛ بل يرى المؤرخون أن الدولة السعودية الراهنة تمثل امتداداً للدولتين السعوديتين الأولى والثانية، إذ استُخدم التوجه نفسه فيهما باعتبار الشريعة الإسلامية مصدر الحكم الذي تقوم عليه البلاد؛ وبالتالي لا يوجد قانون مصاحبٌ لها، فهي قانون البلاد الوحيد أو دستورها حسب المصطلح المتعارف عليه في الدولة والمجتمع. ورغم وجود تباينات في المذاهب الدينية ببعض المناطق في بدايات التأسيس، إلا أن المذهب الحنبلي الذي يمثل المرجعية الأساسية للفكر السلفي - كما سنبين لاحقاً - قد ساد وأصبح مهيمناً على فقه العبادات ونظام القضاء والتشريع والتعليم. بجانب أن هيئة كبار العلماء ورئيسها المفتي العام تعتبر هي الجهة المخولة بإصدار الفتوى الرسمية، التي تصبح تشريعاً، طالما أنها صدرت أو أقرت عن طريق هذه الهيئة (هيئة كبار العلماء).

Twitter: @abdullah_1395

وبما أن الفتوى تشكل مصدر جدل دائم في بلد مثل السعودية؛ خصوصاً عندما لم تعد حكراً على هيئة كبار العلماء، وبعد أن اعتلى المنابر وتصدر حلقات الدرس مشايخ دين وعلماء تجرأوا على أبداء أراء تُصنَّف كفتاوى، وبالتالي تجمَّع حولهم مريدون ومؤيدون، كما انبرى لهم معارضون أيضاً حين لبست فتاواهم ـ في حالات عديدة ـ عباءة التحريض على رفض أي فكر آخر، والتشجيع على العنف، أو حتى تصفية الخصوم بحجة محاربة المرتد أو المشرك أو عدو الدين والإسلام، إلخ. وصار هذا سلوكاً طبيعياً يجنح إليه المتطرفون أيدلوجياً سواء في المدارس الإسلامية المؤدلجة أو غيرها من المدارس الأيدلوجية. لذلك اضطرت الحكومة السعودية إلى التدخل مؤخراً في محاولة منها لحفظ وصيانة هيبة المؤسسة الرسمية للإفتاء (هيئة كبار العلماء) وضبط الفتوى وحصرها في مصدر واحد. وأكد على ذلك الأمر الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله آل سعود، ملك المملكة السعودية بحصر الفتوى في هيئة كبار العلماء ومعاقبة المخالفين لهذا الأمر (مرسوم ملكي رقم ١٣٨٧٦/ب وتاريخ ١٢/٨/٢٠١٠م).

وبالعودة إلى بداية الدولة السعودية الأولى نجد أنها تكونت عبر اتفاق بين الديني أو الشرعي الذي مثَّله الشيخ محمد بن عبدالوهاب، والسياسي الذي مثَّله الحاكم محمد بن سعود (١٧٤٤م). وإلى الأول ـ الشيخ محمد بن عبدالوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩١م) ـ يُنسب نشوء المدرسة الفكرية السعودية التي يسميها البعض بالمدرسة الوهابية نسبة إلى محمد بن عبدالوهاب [(فرادكين (٢٠٠٨م)؛ كوستينير

(١٩٩٧)]. مع ملاحظة أن بعض العلماء المسلمين والقيادات السياسية السعودية يرفضون مصطلح الوهابية ويرون أنه استُخدم من قبل الأعداء من باب تشويه الدعوة السلفية التي تشكل المدرسة الفكرية السعودية [كومينس (٢٠٠٦م)]. ففي خطاب ألقاه الملك عبدالعزيز آل سعود (مؤسس المملكة العربية السعودية) خلال حفل أقيم بمكة المكرمة بتاريخ ١١ مايو ١٩٢٩م جاء فيه:

«يسموننا (الوهابيين) باعتبار أننا أصحاب مذهب خاص... وهذا خطأ فاحش نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان يبثها أهل الأغراض. نحن لسنا أصحاب مذهب جديد أو عقيدة جديدة، ولم يأت محمد بن عبدالوهاب بالجديد، فعقيدتنا هي عقيدة السلف الصالح التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه السلف الصالح...

هذه عقيدتنا وهي عقيدة مبنية على توحيد الله عز وجل وخالصة من كل شائبة، منزهة عن كل بدعة، فعقيدة التوحيد هي التي ندعو إليها...» [الفارسي (٥ / ٤١٢هـ)]

وقد أكد استمرارية هذا التوجه مؤخراً الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، وأحد الأمراء الأكثر اهتماماً بتاريخ الدولة السعودية حفظاً وتوثيقاً وروايةً، حينما أشار إلى أن الدولة السعودية تتبع منهج السلف الصالح ولا يوجد مذهب فقهي يسمى الوهابية رغم التقدير للشيخ محمد بن عبدالوهاب كمجدد للدعوة السلفية [آل سعود (٢٠١٠م)]. والدعوة السلفية أو دعوة محمد بن عبدالوهاب تستمد أصولها من المذهب الحنبلي المنسوب إلى أحمد

بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١هـ) وأبرز مرجعياتها ابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ) وابن القيم الجوزيه (٦٩١ ـ ٧٠١هـ). ولتوضيح المباديء الفكرية للمدرسة السلفية يمكن تلخيص أبرزها في التالي:

أولاً: العقيدة أو التوحيد، وتعني الإيمان بالأساسيات التي يؤمن بها السلف الصالح والمستمدة من القرآن والسنة والمتمثلة في توحيد العبودية لله (أن أعبدو الله واجتنبوا الطاغوت - سورة النحل ١١٦) والإيمان بالقضاء والقدر وبأسماء الله وصفاته الحسنى التي أثبتها الله لنفسه ورسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من غير تمثيل ولا تكييف ولا تأويل [الندوة العالمية للشباب الإسلامي (١٩٨٨م)].

ثانياً: تجنب الشرك، وقد صنف الشيخ محمد بن عبد الوهاب الشرك إلى شرك أصغر وشرك أكبر وشرك خفي، وترتكز الدعوة السلفية على محاربة مظاهر الشرك بالله والتخلص من جميع مظاهره أو ما يؤدي إليه مثل التخلص من القبور الظاهرة على الأرض، والآثار التي تمجد الأمة والأولياء حيث يخلط الناس أحياناً بين الاهتمام بالأولياء وبين اتخاذهم وسطاء بين العبد وربه في الدعاء أو طلب الرزق والمغفرة.

ثالثاً: البدعة، ذلك أن كل أمر محدث في الدين يُعد بدعة استناداً إلى كثير من الأدلة وأشهرها ما يتكرر في خطب الجمعة من قول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد». وفي رواية: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وقوله صلى الله عليه وسلم: «إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة

بدعة وكل بدعة ضلالة». أو كما ورد عن ابن مسعود بقوله اتبعوا ولا تبتدعو فقد كفيتم [ابن منيع (٢٠١٠م)].

رابعاً: سد الذرائع، هذا المبدأ يشكل ثقلاً كبيراً في فلسفة المدرسة السلفية وهي قاعدة تُستخدم في الأمور التي لا يسندها نص واضح للتحريم أو الحكم ببدعتها وشركيتها، ويستخدم مبدأ سد الذرائع للرفض أو القبول، (وفي الغالب للرفض) فعلى سبيل المثال حينما رفض بعض علماء الدين تعليم الفتاة قبل نصف قرن تقريباً كان ذلك بحجة أن تعليمها سيقود إلى مفاسد أسرية واجتماعية وشرعية، وتُستدعى الحجة نفسها في الوقت الراهن لرفض قيادة المرأة للسيارة، رغم اتفاق كثير من العلماء المسلمين بعدم وجود نص شرعي يحرم ذلك، ولكن من باب سد الذرائع والخشية من أن يقود هذا الأمر إلى بعض المفاسد فإنه يتم رفض قيادة المرأة [فرادكين (٢٠٠٨م)؛ كومينز (٢٠٠٦م)؛ أرمانيوس (٢٠٠٣م)].

خامساً: مبدأ طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه، ونصحه بشكل منفرد وفي السر، وعدم الخروج للجهاد إلا بإذنه. وهذا المبدأ يوضح بجلاء التناغم بين القيادة السياسية والقيادات الدينية في بلد مثل السعودية، ويميز السلفية عن غيرها من الحركات الجهادية التي ترى إعلان الجهاد من قبل العلماء دون أن يكون ذلك بإمرة وتحت راية ولي أمر المسلمين[قاسم (٢٠١٠م).

إذاً تتضح من المباديء أعلاه الخطوط الرئيسة للمدرسة السلفية التي تتبنى من خلالها أو تجيز أو ترفض أوتُجرِّم أيَّ نشاط أو فكر في

الحياة. لكن السؤال: هل بقيت السلفية مجرد مدرسة دينية تعنى بالممارسات التعبدية والشعائر الدينية؟ أم تحولت إلى أيدلوجيا ذات منظومة فكرية سياسية تشكل فلسفة حياة وفق مباديء وأطر تميزها عن بقية الأيدلوجيات؟

للإجابة على هذا السؤال هناك شرطان يحكمان تحول الممارسة العقائدية أو الدينية من مجرد ممارسات روحية أو طقوس تراثية إلى أيدلوجيا كما يراهما راشيك، نراهما يتحققان بالنسبة للسلفية [راشيك(٢٠٠٩م)]:

الشرط الأول: ادعاء النقاء، والتعصب للفكر الذي تقدمه المدرسة واعتباره ـ وفق فهمها وتفسيرها المحكومين برؤية مذهبية ـ الأمثل اجتماعياً وسياسياً وإدارياً واقتصادياً... إلخ. هذا ما ادعته وتدعيه السلفية حين ترى أنها مسؤولة عن تنقية المجتمع من الشركيات والبدع، وتقدم له الحل الأمثل والأوحد للممارسة الحياتية.

الشرط الثاني: محاربة هذه الأيدلوجية أو المدرسة لغيرها من بقية المدارس المختلفة معها سواء كانت أيدلوجيات غير إسلامية كالماركسية والبعثية والقومية والشيوعية، أو كانت حركات ومدارس إسلامية مثل الصوفية والشيعية وغيرها مما يطلق عليه حسب تصنيف المدرسة السلفية: طوائف الانحراف والضلال.

ولمزيد من الإيضاح بالتعريفات الأساسية في هذا الجانب؛ يجدر التفريق بين مصطلح المسلم أو الدولة المسلمة وبين الإسلامي

(الإسلاموي) والإسلامية، فالعالم المسلم ـ على سبيل المثال ـ هو الذي يؤمن بدين الإسلام أو ينتمي للعالم الإسلامي؛ لكن ليس بالضرورة أن يؤمن بالإسلام كأيدلوجية حياة، بينما العالم الإسلامي (الإسلاموي) هو الذي يؤمن بالفكر الإسلامي عقيدة وفلسفة حياة وأيدلوجية. كما أن الدولة المسلمة هي تلك التي تصنف ضمن خارطة العالم الإسلامي أو يصنف غالبية سكانها كمسلمين؛ لكنها لا تتخذ الأيدلوجية الإسلامية منهجاً ودستور (مصر على سبيل المثال) بينما الدولة الإسلامية هي تلك التي تتخذ العقيدة الإسلامية منهجَ حكم ودستور كالمملكة العربية السعودية [فولر (٢٠٠٤)؛ موزفري (٢٠٠٧م)]

أخيراً يجب ملاحظة أن السلفية مثل غيرها من الأيدلوجيات تنقسم بين حين وآخر على نفسها، وتصدر عن مفكريها آراء متباينة، قد يصنفها البعض تطوراً في الأيدلوجية، وقد يصنفها آخرون تراجعات تفرضها تطورات الواقع المعاصر، وفي السعودية تحديداً أفادت الحكومة من تلك الانقسامات في حالات عديدة لخدمة الأهداف السياسية والإدارية للدولة ومتطلبات التطور الاجتماعي، مثل ما حدث في إقرار تعليم البنات حيث اختلف علماء السلفية حول جواز ذلك من عدمه، فكان أن أخذت الحكومة برأي المؤيدين لتعليم البنات، أو مثل ما حدث في استعانة الحكومة بالقوات الأجنبية تعزيزاً لحملة تحرير الكويت إذ رأى بعض علماء الدين عدم جواز إدخال القوات الأجنبية إلى أرض الجزيرة العربية، في حين أجازه البعض

بحجة مصالح الدولة وطاعة ولي الأمر، فاستفادت الحكومة من الرأي القائل بجواز الاستعانة بالقوات الأجنبية لأجل تحرير الكويت من الغزو العراقي والدفاع عن أراضي المملكة العربية السعودية. ونلاحظ آخر تلك الانقسامات في موضوع إجازة الاختلاط بين النساء والرجال، حيث أجازه البعض في دور العلم، وأخذ بذلك الملك عبدالله في إقرار إنشاء جامعة مختلطة للجنسين، جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية [التركي (١٩٨٧م)؛ كيشيشيان (١٩٨٦م)].

ليس الهدف هنا التوسع في بحث تفاصيل الأيدلوجية السلفية والتاريخ السعودي، وإنما كانت هذه المقدمة ضرورة للتمهيد إلى موضوع الكتاب الرئيس ومضمونه الأساسي المتمثل في بيان كيفية تأثير تلك الأيدلوجيا في التعليم العالي.

Twitter: @abdullah_1395

الفصل الثاني
الحقبة الأولى: تحولاتها (الجيو) سياسية وواقع التعليم العالي

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

التحولات الجيو(سياسيه)

تعدُّ السنوات الأول من عهد الدولة السعودية الجديدة، المملكة العربية السعودية، مرحلة استكمال لتوحيد البلاد وتأسيس الحكم، فمع بداية الخمسينات الميلادية (١٩٥٠م وما تلاها) حدثت تحولات سياسية كبرى في الوطن العربي، مثل وفاة الملك عبدالعزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية (١٩٥٣م) واغتيال الملك عبدالله ملك الأردن (١٩٥١م) وعزل الملك فاروق وتولي مجلس الثورة مقاليد الحكم في مصر (١٠٥٢م) وبداية حقبة القومية العربية بقيادة الزعيم المصري الراحل جمال عبدالناصر وغيرها من الحركات السياسية الجديدة كالبعثية والاشتراكية وغيرها [نيهام (١٩٩٤م)؛ دواماتو (١٩٩٢م)].

ولعل بروز القومية العربية يُعدُّ الأبرز في الوطن العربي، باعتبار تأثيرها على العديد من الدول العربية، فقد بزغت القومية بقيادة جمال عبدالناصر قائد الثورة (ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م) في مصر، المؤيدة في بدايتها بجماعة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا، وحمل رايتها السياسية من بعده سيد قطب وآخرون، لكن الخلاف ما لبث أن

Twitter: @abdullah_1395

دبَّ بينهم وبين الناصريين؛ فزُجَّت قياداتهم في السجون وأعدم بعضهم، سواء في مصر أو سورية التي سارت على خطى مصر في تبني نهج القومية العربية.

وبالنسبة للسعودية فقد ناصر الملك سعود (١٩٠٢ ـ ١٩٦٩م)، ملك المملكة العربية السعودية ـ تولى إدارة دفَّة الحكم ما بين ١٩٥٣ و١٩٦٤م ـ في البداية القومية العربية وبالذات موقف مصر من استعادة السيطرة على قناة السويس ومعاداتها لملك العراق، لكن السعودية ما لبثت أن تخلت عن تلك المناصرة خاصة بعد اتهامها بمؤازرة المملكة الهاشمية، وتعاونها مع الدول الرأسمالية الغربية (تقريبا عام ١٩٥٨م) وتبنيها علاقات مع الدول الرأسمالية الأوربية والأمريكية. برز ذلك ـ على وجه التحديد ـ بعد لقاء الملك سعود بالرئيس الأمريكي أيزنهاور واعتقاد القيادة المصرية بأن السعودية تميل للتعاون بشكل أكبر مع الولايات المتحدة رأس الإمبريالية كما تصفها أدبيات السياسة في تلك الأيام، ويؤكد متانة علاقة السعودية مع القومية الناصرية في بداياتها الترحيب الكبير الذي لقية الرئيس جمال عبدالناصر إبان زيارته للظهران، عاصمة البترول السعودية، عام ١٩٥٦م. وحتى على المستوى الشعبي كانت حركة العمال بالمنطقة الشرقية (١٩٥٣م) تمثل أبرز الاضطرابات الداخلية التي حدثت في عهد الملك سعود، والتي تضمنت شعاراتها التنديد بالإمبريالية والغرب تمثله شركات البترول، وقد وضح تأثير مباديء القومية العربية وتأثيرها في العمال الثائرين والمضربين [الرشيد (٢٠٠٥م)].

Twitter: @abdullah_1395

بعد ذلك حدثت بعض الانقسامات داخل أسرة الحكم السعودية انتهت بنفي الملك سعود خارج البلاد حيث بقي هناك حتى وفاته، وتولى بعده الملك فيصل (١٩٢٥ ـ ١٩٧٥م) مقاليد الحكم، واتسمت سياساته ـ طوال فترة حكمه التي استمرت من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٥م ـ بتبني فكرة الأمة الإسلامية بديلاً للقومية العربية وخصوصاً بعدما أظهرت دول القومية العربية الرئيسية كمصر توجهاتها الداعمة للثورات المعادية للأنظمة الملكية في الدول العربية، حتى أنها أقحمت قواتها في حرب داخلية بدولة اليمن من أجل إسقاط النظام الملكي بقيادة الإمام، ودعم الثورة رغم أن اليمن ليست دولة مجاورة لها تشكل خطراً أمنياً مباشراً عليها. وساندت المملكة بقيادة الملك فيصل حكومة الإمام ضد الاعتداء المصري حتى توقفت الحرب، وكان ذلك قبيل الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧م) بفترة قصيرة، أي تلك الحرب التي ألحقت بالعرب هزيمة ساحقة مما حدا بالدوائر السياسية والإعلامية إلى وصفها بحرب النكسة، تعبيراً عن نهاية طموحات القوميين العرب بقيادة عبدالناصر إلى فرض سيادتهم ونفوذهم على العالم العربي وانطفاء طموحاتهم الرامية إلى إنهاء النظم الملكية فيه. وشكلت تلك الهزيمة ـ التي أفقدت مصر سيناء وغزة، وسوريا أراضي هضبة الجولان، والأردن مدينة القدس والضفة الغربية ـ فرصة مواتية بصورة أكبر لبروز وتنامي الدور السعودي في المنطقة العربية، مستندةً على زيادة مداخيلها الاقتصادية النفطية، وعلى تركيزها على دعم التضامن الإسلامي [الرشيد (٢٠٠٥م)]. واتضح حماس السعودية لدعم مفهوم الأمة الإسلامية وقضاياها في تبنيها

وعقدها للمؤتمر الإسلامي الأول الذي قاد إلى إنشاء رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة عام ١٩٦٢م.

واستطاعت المملكة العربية السعودية ـ ضمن استراتيجيتها الإسلامية ـ استقطاب علماء المسلمين لاسيما المنتمين منهم إلى تنظيم الإخوان المسلمين الذين وجدوا مضايقات ببلدانهم كمصر وسوريا، وكان هناك أكثر من دافع لذلك الاستقطاب ومن ذلك حاجة السعودية ـ وهي البلد الناشيء حديث العهد بالتعليم ـ إلى كوادر متعلمة تسهم في المجال التعليمي والإداري، ومنها تأكيد توجهها الإسلامي ومناصرتها للمسلمين الذين ذاقوا مرارة التنكيل والتعذيب تحت مظلة الأنظمة العربية الأخرى كتلك التي تبنت منهج القومية العربية أو الفلسفة الاشتراكية، ومنها التنافس السياسي مع دول القومية العربية، ومنها الاستفادة من تلك الخبرات في مواجهة مدّ الحركات القومية العربية والاشتراكية والبعثية وغيرها، خشية امتداد تأثيرها إلى داخل السعودية، خصوصاً بعد ظهور الحركة العمالية المتأثرة بالأفكار القومية والاشتراكية وغيرها بالمنطقة الشرقية والتي تم القضاء عليها مبكراً. وبدأت المملكة ـ بفضل عوائدها البترولية ـ في تأسيس بنياتها التحتية الإدارية والتعليمية والإنشائية مستفيدة من الكوادر العربية التي استقطبتها ومن بينها العناصر الإسلامية، وفي الوقت نفسه لا بد من الإشارة إلى ندرة الكفاءات السعودية المحلية آنذاك، أي تلك التي تمتلك وعياً فكرياً عالياً ومراساً سياسيّاً ومهارة مما يؤهلها ويمكنها من فرز الأفكار التي تُغرس في هياكل البني التحتية التعليمية والإدارية

Twitter: @abdullah_1395

بالمملكة من فكر إسلامي (إخواني). علماً أن الأخوان المسلمين الذين قدموا إلى السعودية لم يمارسوا العمل السياسي أو الحزبي بشكل معلن في المملكة، امتثالا للتعليمات الحكومية التي لم تحبذ أن تكون البلاد موئلاً أو مركزاً لمعارضات سياسية معلنة لحكومات دول أخرى، أو ملاذا لمن يرفعون راية العداء ضد الأنظمة السياسية لبلدانهم ومطلوبين لسلطاتها. من هنا كان تركيز وتأثير أولئك القادمين إلى السعودية منصباً على الجانب الفكري الذي استطاعوا من خلاله غرس أفكارهم ضمن السياسات والممارسات التعليمية والإدارية بالبلد، بشكل أسهم في تطوير الفكر السلفي ومنحه بُعداً أيدلوجياً وحركياً أكبر مما كان عليه في السابق [فندي (٢٠٠٧م)]. هذا الأمر أسهم في تهيئة البنية الفكرية لظهور ماعرف بالصحوة لاحقاً.

التعليم العالي في حقبته الأولى

مع نهاية العام ١٩٧٥م تأسست في المملكة العربية السعودية خمس جامعات وكلية (تحولت لاحقاً إلى جامعة) وهذه الجامعات الخمس هي جامعة الملك سعود (١٩٥٧م) وجامعة الملك عبدالعزيز (١٩٦٧م) والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٩٦١م) وكلية البترول والمعادن (١٩٦١م) وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٩٧٤م) وجامعة الملك فيصل (١٩٧٥م).

وجامعة الملك سعود هي أول جامعة تنشأ في السعودية بموجب المرسوم الملكي التالي:

Twitter: @abdullah_1395

مرسوم ملكي رقم ١٧ بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٥٧م

«بعونه تعالى نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود ـ ملك المملكة العربية السعودية. رغبة في نشر المعارف وترقيتها في مملكتنا وتوسيع الدراسة العلمية والأدبية. وحباً في مسايرة الأمم في العلوم والفنون. ومشاركتها في الكشف والاختراع. وحرصاً على إحياء الحضارة الإسلامية والإبانة عن محاسنها ومفاخرها وطموحها إلى تربية النشء تربية صالحة، تكفل لهم العقل السليم والخلق القويم. رسمنا ما هو آت:

المادة الأولى: تنشأ في مملكتنا جامعة تسمى (جامعة الملك سعود.).

المادة الثانية: يكون وزير المعارف في حكومتنا الرئيس الأعلى للجامعة. يصادق على قرارات مجلس الجامعة. ويعين عمداء الكليات.

المادة الثالثة: تنشأ الكليات في هذه الجامعة تباعاً على قدر الحاجة والاستعداد.

المادة الرابعة: بعد إنشاء كليتين من كليات الجامعة. يوضع النظام الجامعي الذي يبين الصلات بين الكليات وإدارة الجامعة وبين الكليات بعضها وبعضاً.

المادة الخامسة: على رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف تنفيذ أمرنا هذا والسلام».

وفي عام ١٣٨٧هـ، صدر المرسوم الملكي رقم (م/ ١١) وتاريخ

١٤/٨/١٩٦٧م) المتضمن الموافقة على نظام جامعة الرياض (جامعة الملك سعود حالياً) وإلغاء الأنظمة والأوامر والتعليمات السابقة المتعلقة بالجامعة. وكان من أبرز ما جاء في النظام استحداث المجلس الأعلى للجامعة كأحد السلطات الإدارية فيها، ويدخل في عضويته اثنان من مديري الجامعات أو أساتذتها ممن سبق لهم شغل هذه المناصب خارج المملكة أو من رجال الفكر في البلاد. وهو السلطة المهيمنة على شؤون الجامعة وله حق وضع السياسة التي تسير عليها، وأن يتخذ ما يراه مناسباً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله، خاصة ما يتعلق بإنشاء الكليات والأقسام الجديدة، واقتراح ميزانيتها، ونظام المرتبات والمكافآت لأعضاء هيئة التدريس.

وفي عام ١٣٩٢هـ، صدر المرسوم الملكي رقم (م / ٦) وتاريخ ١٤/٣/١٩٧٢م) المتضمن الموافقة على نظام جامعة الرياض (جامعة الملك سعود حالياً) وإلغاء نظام الجامعة السابق وجميع ما يتعارض مع النظام الجديد من أنظمة وأوامر وتعليمات سابقة. وكان من أبرز ما جاء في النظام، ضم خمسة من مديري الجامعات أو أساتذتها أو من سبق لهم شغل هذه المناصب أو من رجال الفكر في البلاد إلى عضوية المجلس الأعلى للجامعة. بالإضافة إلى ضم أمين عام الجامعة إلى عضوية مجلس الجامعة والاستفادة من وجود عضوين من خارج الجامعة فيه. كما نص النظام على إنشاء مجلس علمي يتولى شؤون البحوث والدراسات العلمية مع تحديد أعضائه واختصاصاته

وصلاحياته وفق لائحة يصدرها المجلس الأعلى للجامعة [موقع جامعة الملك سعود (٢٠١٠م)].

ويتضح من ذلك أن الجامعة أنشئت كمؤسسة مستقلة في نظامها وطريقة إدارتها، إذ لم تكن وزارة التعليم العالي قد تأسست بعد، وكثير من الكليات أسست أنذاك بالتعاون مع جهات علمية أجنبية مما جعل نظمها تكتسب صفة الاستقلال بما في ذلك اختيار عمداء كلياتها ورؤساء الأقسام الأكاديمية التي كانت تعتمد آلية الانتخاب من داخل الكلية أو القسم، ولم يكن الاختيار قاصراً على الكوادر السعودية؛ وإنما كان في إمكان عضو هيئة التدريس غير السعودي تولي رئاسة القسم أو عمادة الكلية. وقد استعانت جامعة الملك سعود بمنظمة اليونسكو للمساعدة في تأسيس بعض كلياتها مثل كليتي التربية والهندسة [موقع جامعة الملك سعود (٢٠١٠م)]. ويلاحظ تغيير مسمى الجامعة من جامعة الملك سعود إلى جامعة الرياض، عطفاً على الأحداث السياسية التي قادت إلى عزل الملك سعود من منصبه كملك للبلاد وتنصيب الملك فيصل خلفاً له، كجزء من عملية إضعاف قيمة الإنجازات التي حدثت في عهد الملك سعود، ويعد هذا مثالاً على تأثير التداعيات السياسية على مؤسسات التعليم العالي. ثم استعادت الجامعة اسمها الأول لاحقاً في عهد الملك خالد (١٩١٣ ـ ١٩٨٢م) ـ ملك المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩٧٥م حتى ١٩٨٢م ـ أثناء احتفالها بمرور خمسة وعشرين عاماً

على إنشائها كجزء من ردِّ الاعتبار لاسم الملك سعود وما حدث في عهده من إنجازات.

أما جامعة الملك عبدالعزيز فقد تأسست عام ١٩٦٧م كجامعة أهلية، وبعد لقاء أعضاء اللجنة التحضيرية بجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز أبدى تأييده لفكرة المشروع ودعمه، وشكلت اللجنة التأسيسية للجامعة برئاسة جلالته ومعالي وزير المعارف آنذاك الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ. وفي العام ١٩٧٤م صدر قرار مجلس الوزراء بضم الجامعة إلى الدولة، وتحولت بذلك من أهلية إلى حكومية. ومن الملاحظ عدم إنشاء كليات أو جامعات أهلية بعد ذلك سوى في العام ٢٠٠٠م أي بعد ثلاث وثلاثين سنة من تلك التجربة.

ومثل جامعة الملك سعود؛ فقد تأسست جامعة الملك عبدالعزيز كمؤسسة تعليمية مستقلة لها مجلسها الأعلى المعني بإصدار كل ما يخصها من قرارات أكاديمية وإدارية. وبسبب نقص التوثيق والدراسات في مجال التعليم العالي؛ لم يُعرف سببٌ سياسي أو أيدلوجي واضح أدى إلى تحويلها من جامعة أهلية إلى حكومية، وبالذات إذا علمنا أن الملك فيصل كان ضمن مؤسسيها، وربما يُعزى السبب إلى أن الدولة رأت وجوب مجانية التعليم العالي، وخشيت من عجز الجامعة الأهلية عن مواصلة مسيرتها دون دعم مباشر وربما إشراف من الدولة!

وفي المنطقة الشرقية (الظهران) أنشئت كلية البترول والمعادن بدعم وإشراف من شركة الزيت (أرامكو) بموجب مرسوم ملكي صدر

في ٢٣/٩/١٩٦٣م، ثم تحولت إلى جامعة البترول والمعادن، ولاحقاً إلى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وتعتبر كلية البترول والمعادن ـ من مسماها ـ كلية تقنية بحتة غير معنية بالعلوم الإنسانية، حينها، ورغم ذلك وبحكم موقعها في المنطقة الشرقية ساحة بعض الأحداث السياسية الشعبية كمظاهرات العمال، وانتمائها إلى شركة الزيت التي كان من أعضائها مشاركون في نشاط الحركة العمالية بالمنطقة الشرقية، فان هناك من أشار إلى مشاركة طلابها أو تعاطفهم مع تلك المظاهرات رغم عدم وجود مرجعيات مؤكدة في هذا الشأن [(أبير (١٩٨٨م)].

أما بالنسبة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فقد جاءت بديلاً لما كان يعرف بالرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية (أي كليتا الشريعة واللغة العربية والمعاهد العلمية المعادلة شهادتها للمرحلة المتوسطة والثانوية ولكنها تركز تعليمها على الجوانب الدينية واللغوية) وقد صدر الأمر الملكي رقم (م ٥٠) بتاريخ ١١/٩/ ١٩٧٤م بتأسيسها ومقرها الرياض. ويمكن القول إنها أسست لتكون أزهر السلفية، أو ـ بمعنى آخر ـ لتكون على غرار جامعة الأزهر بمصر، مع اختلاف نهجها أو صبغتها منطلقاً لتأصيل الدعوة السلفية، مع ملاحظة أن نقد الأزهريين (نسبة لخريجي ومنسوبي جامعة الأزهر بمصر) والعلماء المسلمين بمصر بدأ يزداد نحو السلفية والوهابية، بحكم اختلاف المذهب والمدرسة الفكرية، وتماهياً مع التوجهات السياسية التنافسية بين مصر والسعودية على ريادة العالمين العربي

والإسلامي. بل يمكن القول إن اسمها نفسه اختير بعناية رمزاً لمناصرة الدولة السعودية منذ القدم للمنهج السلفي، مع التنويه هنا إلى أن الإمام محمد بن سعود هو من عقد الاتفاق التاريخي مع الشيخ محمد بن عبدالوهاب مع بداية الدولة السعودية الأولى (سبقت الإشارة إلى ذلك). ولأن الأمثلة العالمية للجامعات الإسلامية محدودة؛ فإن نموذج جامعة الأزهر كان هو الأقرب للتقليد، حتى أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية احتفظت بالإشراف على المعاهد العلمية (الشرعية) على مستوى المرحلتين المتوسطة والثانوية أسوةً بما يحدث في الأزهر، رغم أن البيئة تختلف، ذلك أن التعليم والنظام بمجمله في السعودية ديني التوجه، وليست هناك علمانية كما هو في مصر حيث تقلص محتوى المنهج الديني في التعليم العام مما دفع الأزهر إلى الاحتفاظ بمعاهد أو مدارس أزهرية على مستوى التعليم العام. ويلاحظ حتى الآن أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تواصل الإشراف على المعاهد العلمية رغم طغيان المنهج الديني في التعليم العام السعودي حتى بعد افتتاح مدارس تحفيظ القران الكريم التابعة للتعليم العام.

بالنسبة للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة فقد أخذت صبغة مختلفة عن الجامعات الأخرى لكونها تمثل الجامعة الإسلامية العالمية، فهي ـ وفق هذه الصبغة ـ تركز على استقطاب الطلاب من مختلف دول العالم الإسلامي خاصة من الدول الأفريقية والأسيوية الناطقة بغير العربية لتعليمهم اللغة العربية من أجل إعدادهم في

Twitter: @abdullah_1395

التخصصات الشرعية وأبرزها الدعوة والدراسات القرآنية ودراسات الحديث الشريف. و يجب التنبيه إلى أن عدد الطلاب السعوديين في الجامعة الإسلامية محدود جداً، وغالبية طلابها يقبلون على برامج منح دراسية تقدمها الحكومة السعودية لمختلف الدول الإسلامية، وعلى سبيل المثال فهم كانوا يمثلون أكثر من مائة جنسية عام ٢٠٠٢م [تقرير التعليم العالي (٢٠٠٣م)].

جامعة الملك فيصل: يمكن القول إنها أنشئت كجامعة مدنية بغرض نشر التعليم العالي أسوة بجامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز حيث أصبحت الحاجة ماسة إلى وجود جامعة في المنطقة الشرقية كما في المنطقتين الوسطى والغربية. وبدأت هذه الجامعة بتخصصات علمية حديثة كالطب البيطري والطب البشري والعمارة في كل من الهفوف والدمام، ونظراً لكون الأمر الملكي صدر باعتماد افتتاح الجامعة وقبول الطلاب فوراً، فقد اضطرت إلى بدء الدراسة في مبان مؤقتة وابتعاث بعض الطلاب كطلاب كلية الطب لدراسة اللغة الإنجليزية خارج المملكة ريثما تجهز مقراتهم المؤقتة للدراسة بالدمام.

وهكذا نجد أن لكل جامعة ظروف نشأتها المختلفة وشخصيتها المستقلة، فمنها جامعات كانت بدايتها حكومية من أول مرة، ومنها ما كانت بدايتها أهلية، ثم تلك التي بدأت بدعم من شركة النفط، وتلك التي تمثل تطوراً للمؤسسات التعليمية الإسلامية... إلخ.

إذا فمن خلال تتبع التوجهات السياسية للمملكة العربية السعودية

والتأثيرات الجيوسياسية المحيطة بها، وكذلك تتبع نشأة بعض الجامعات السعودية، يمكن القول إن إنشاء بعض مؤسسات التعليم العالي كالجامعات الإسلامية جاء على غرار خلفيات أيدلوجية وسياسية. رغم ذلك يُحسب للحكومة السعودية آنذاك قبولها للتنوع في توجهات مؤسسات التعليم العالي حيث وجدت الجامعة المدنية والجامعة التقنية والجامعة الثيولوجية أو الدينية الإسلامية. ومن الناحية الفكرية يمكن القول إن الجامعات الجديدة كانت تمر بمراحل تأسيس، وكانت تعاني نقصاً في الكوادر السعودية، وبالتالي فعلى الرغم من انفتاحها على التعاون مع المنظمات العالمية واستقطابها للكفاءات من مختلف البلدان وبالذات العربية منها كمصر، إلا أنه لم تبرز داخلها توجهات سياسية أو تحزبية منظمة مقارنة ببعض الجامعات العربية الأخرى التي بدأت تتشكل داخلها منظمات طلابية ذات توجه سياسي؛ مثل ما حدث في الكلية العسكرية التقنية بمصر من مظاهرات طلابية أدت إلى تدخل الجهات الأمنية عام ١٩٧٤م [الربيعو (٢٠٠٦م)]. ربما حدث تعاطف أو حوادث فردية هنا أو هناك كأمر طبيعي لأية حراك فكري وسياسي؛ لكن لا يوجد توثيق لما يمكن اعتباره ظاهرة في هذا الشأن تشبه ما حدث في دول عربية أخرى.

تشكل لكل جامعة مجلس يرأسه مديرها، ثم مجلس أعلى يرأسه وزير التعليم (المعارف)، ولفهم طبيعة المجلسين نأخذ مثالاً جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تشكل مجلسها برئاسة معالي

مديرها وعضوية كل من وكيل وزارة المعارف للشؤون الفنية، وكيل الجامعة، الأمين العام للجامعة، مدير عام معهد القضاء، عميد كلية الشريعة وعميد كلية العلوم الاجتماعية واللغة العربية، بينما تكون المجلس الأعلى للجامعة من معالي وزير المعارف، وعضوية كل من معالي مدير الجامعة ومديري جامعات الرياض (الملك سعود) والبترول والمعادن والملك عبدالعزيز، ووكيل الجامعة وأمينها وعضو مستقل من خارج الجامعة ومن خارج قطاع التعليم (رئيس شؤون الحرمين) وثلاثة عمداء كليات من داخلها وأمين مجلس الجامعات [موقع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠١٠م)]. يلاحظ هنا أن المجلس الأعلى للجامعة ضم أعضاء من خارجها سواء مستقلين أو ممن ينتمون إلى جامعات سعودية، إضافة إلى الأعضاء من داخلها.

في العام ١٩٧٢م أنشيء مجلس الجامعات وفي عضويته ثلاث جامعات وكليتين (طورت لاحقا إلى جامعات) ليتولى التنسيق بين الجامعات القائمة، لكنه لم يكن مجلساً تنفيذياً، ولم يكن يتدخل في الشؤون الداخلية لكل جامعة، بحكم وجود مجالس للجامعات تعنى بالجوانب التنفيذية وفق أنظمتها [الصالح (٢٠٠٠م)].

وفي العام ١٩٧٥م أنشئت وزارة التعليم العالي لتتولى الإشراف على التعليم العالي بعد أن كانت مرجعيته الإدارية تتبع وزارة المعارف [الفارسي (١٩٩١م)]. ولم يبرز دور وزارة التعليم العالي سوى لاحقاً كجهة تحولت من مجرد التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي

ودراسة سبل تطوير التعليم العالي إلى جهة ذات نفوذ مركزي، كما سيتضح في قراءتنا للحقبة التالية من تطور التعليم العالي.

ربما يكون السؤال الآن: لماذا كان وضع التعليم العالي بذلك الشكل من ناحية الاستقلالية عن الدولة والتنظيم والتنوع؟

هناك أكثر من إجابة مقترحة، فربما كانت بدايات التعليم في السعودية وعدم توفر الكفاءات المحلية ذات التعليم العالي؛ تحتم الاستعانة بنقل التجارب الدولية وتطبيقها دون حساسية أيدلوجية كبرى من مؤسسات التعليم العالي. ربما لأن التنظيمات الإدارية بصفة عامة لم تكتمل بعد في الدولة، وبالتالي لم يكتمل بناء هويتها كدولة محافظة ذات نظام مركزي في ذلك الوقت، إذا ما علمنا أن أول مجلس وزراء أسس عام ١٩٥٣م وأعيد تنظيمه عام ١٩٥٨م [الفارسي (١٩٩١م)]. أو ربما لم يكن هناك التفات كاف إلى أهمية التحكم في مؤسسات التعليم العالي من قبل الدولة إلا بعد ملاحظة بوادر تكوينات حزبية وسياسية قد تكون شبيهة لتلك التي حدثت في دول عربية أخرى، كما سبقت الإشارة أو الخشية منها. وأخيراً ربما لأن توجه الدولة بصفة عامة كان نحو الانفتاح الاجتماعي والسياسي، قبل أن تضغط التحولات الجيوسياسية والأيدلوجية بالتحول نحو التوجه المحافظ والمتشدد، كما سيتضح في الفصول القادمة.

إذاً خلاصة هذه الحقبة التاريخية (أواخر الخمسينيات حتى أواخر السبعينيات الميلادية) في مسيرة التعليم العالي كانت كالتالي:

وجود تنوع في وسائل ومرجعية إنشاء الجامعات، وبالتالي كانت

متمايزة ولم تكن مجرد نسخة من بعضها البعض، فكانت هناك الجامعة الحكومية، والجامعة الأهلية، والجامعة التي أسست عن طريق شركة، والجامعة الدينية. . .إلخ.

كل جامعة تحظى بكيان ونظام مستقل يميزها عن غيرها من الجامعات.

الجامعة مستقلة عن سيطرة الحكومة في قرارتها الداخلية والتي مثلتها لاحقاً وزارة التعليم العالي. والمقصود هنا أن الإشراف الحكومي على التعليم العالي ظل في حدوده الدنيا، ولم يصل إلى ظاهرة التحكم أو التدخل الرقابي المباشر في شؤون الجامعة التنفيذية حيث نشأ بالجامعة مجلس أعلى ومجلس آخر سمي مجلس الجامعة (التنفيذي).

نظام الجامعات السعودية وبالذات غير الإسلامية منها يتسم بالانفتاح على التعاون مع الجهات العالمية المختلفة ذات العلاقة.

نظام الجامعات السعودية وبالذات غير الإسلامية منها يتسم بالتوجه الديموقراطي في مجال اختيار قياداتها الأكاديمية (العمداء ورؤساء الاقسام).

جاء إنشاء الجامعات الإسلامية بغرض تحقيق مصالح سياسية أيدلوجية، كما جاء إنشاء الجامعات الأخرى لتلبية احتياجات التنمية في المملكة.

رغم توزع الجامعات في شرق البلاد ووسطها وغربها؛ فإن مناطق الشمال والجنوب لم تحظ بنصيبها من التعليم العالي إلا متأخراً، كما أن وضع التنمية بصفة عامة في المملكة قد تأخر في تلك المناطق؛ وليس التعليم العالي فقط.

الفصل الثالث
نقاط التحول الرئيسة

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

نقطة التحول الأولى: حركة جهيمان وثورة إيران

بالرغم من تبنّي الدولة السعودية بقيادة الملك فيصل مبدأ ريادة العالم الإسلامي، إلا أنها في مظاهرها العامة وحراكها الإجتماعي البارز في وسائل الإعلام والمؤسسات الفكرية ـ بما فيها الجامعات ـ كانت تسير نحو التحديث والانفتاح. فعلى سبيل المثال كانت صالات السينما تتواجد في الأندية الرياضية، وتبث وسائل الإعلام كالتلفزيون الرسمي الأغاني النسائية، وكان الشباب السعودي ـ بالذات العائد من بعثات الخارج التعليمية ـ يتبع الموضات العالمية المختلفة. لكن يبدو أن الموازنة بين التحديث والانفتاح من جهة، والمحافظة والتشدُّد من ناحية أخرى لم تصمد طويلاً. لقد أزعج ذلك الانفتاح رجال الدين؛ خصوصاً أن بعض ملامحه كما يرونها لا تتعارض مع الدين فقط؛ وإنما مع أفكار المجتمع السائدة المحافظة والقبلية والعائلية، فبدأت تظهر أصوات مستنكرة للتوجُّهات الحداثية في المجتمع. وجاءت نقطة التحول المفصلية التي فاجأت الحكومة السعودية متمثلة فيما يعرف بحركة جهيمان التي حدثت في الحرم المكي غرة شهر المحرم

Twitter: @abdullah_1395

(نوفمبر ٢٠، ١٩٨٠م). هذه الحركة تنسب إلى جهيمان بن محمد العتيبي الذي تحصَّن ومجموعته داخل الحرم ـ لا توجد معلومات دقيقة حول عددهم؛ ولكن ربما تراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شخص ـ وأعلنوا أن محمد بن عبدالله القحطاني هو المهدي المنتظر (وفق الروايات السعودية)، وطالبوا بإصلاحات في البلاد ذات طابع ديني زاعمين أن الحكومة أصبحت تشجع الفساد، وتخالف التعاليم الإسلامية، وغير ذلك من المطالب التي يشبه بعضها مطالب الإخوان التي جهروا بها سابقاً في عهد الملك عبدالعزيز(بعض السياسيين أطلق عليها حركة الإخوان الجدد عطفاً على حركة الإخوان في عهد الملك عبدالعزيز، والإخوان هنا يختلفون عن الحركة الأكثر تنظيماً وأعني جماعة الإخوان المسلمين المصرية المنشأ). وبالطبع لم تتضح المطالب السياسية التفصيلية لجماعة جهيمان بشكل بارز إذ اتجهت بوصلة الإعلام المحلي للجدال حول مفهوم المهدي المنتظر ومن يكون، بينما لم يستطع الإعلام الخارجي الوصول إلى أعضاء الحركة بسهولة، بحكم طبيعتها المحلية وموقعها داخل الحرم المكي، الذي يحرم ويُحظر دخوله على غير المسلمين. لكن مطالباتهم التي أعلنت بصفة عامة؛ كانت تركز على تحقيق مفهوم الدولة الإسلامية وفق رؤية الجماعة التي طالبت بإلغاء مظاهر السفور والانحلال والفساد المخالف للشريعة الإسلامية، ومظاهر التغريب التي أتت عن طريق مصادقة أهل الغرب والكفار [الرشيد (٢٠٠٥)؛ نيهام (١٩٩٤م)؛ كيشيشيان (١٩٨٦م)؛ دوماتو (١٩٩٢م)].

وللعلم فإن جهيمان وعدد من أتباعه كانوا ينتمون للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وبعضهم ينتمي إلى جماعة الدعوة والتبليغ التي كان من مناصريها الشيخ عبدالعزيز بن باز نائب رئيس الجامعة الإسلامية ومفتي المملكة العربية السعودية. على أن من المهم التنويه إلى أن جماعة التبليغ ليس ضمن أجندتها العمل السياسي ضد الحكام المسلمين، كما يبدو أن الشيخ ابن باز لم يكن على علم بالتوجهات السياسية لجماعة جهيمان بدليل إصداره وعلماء آخرين فتوى تبيح مهاجمتهم وقتلهم في المسجد الحرام، وهو أمر ربما لم يكن في حسبان جهيمان الذي اعتقد أن الدولة السعودية لن تهاجمه في الشهر الحرام في المسجد الحرام، وأن علماء المسلمين لن يوافقوها على هذا التوجه بناءً على الاعتبارات الدينية التي تراعي حرمة الشهر والمكان.

وقبل حركة جهيمان بقليل كانت الثورة الإيرانية الدينية الشيعية (نوفمبر ١٩٧٩م) ضد نظام حكم الشاه محمد رضا بهلوي. ومعلوم أن أجندتها تضمنت منذ البدء تصدير الثورة إلى البلدان الإسلامية، وقد أثرت في المسلمين خاصة الشيعة منهم في كل مكان، باعتبار أن المرجعية الشيعية تتركز غالباً في قم أو النجف. وتوجد في السعودية بالطبع فئة من الشيعة تتركز في مناطق القطيف والأحساء بالمنطقة الشرقية بالقرب من حقول النفط والحدود مع الدول الخليجية وبالتالي إيران. وإضافة إلى ثورة إيران وحركة جهيمان حدثت في تلك الفترة الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠م) وقبلها غزو أفغانستان من قبل الاتحاد السوفيتي (١٩٧٩م).

لقد تداخلت الأحداث أعلاه معاً، ولسنا معنيين هنا بقراءة تفاصيلها وتأثيرات كل منها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، لكن وفي إطار فهم المؤثرات (الجيوسياسية) في الأيدلوجيا السعودية؛ يمكننا القول إن التأثير الواضح في التركيبة الاجتماعية والسياسية السعودية يتبدى في التوجه نحو مزيد من المحافظة والتشدُّد الديني. فمن ناحية كان لا بد للحكومة من الاستماع إلى الصوت الذي مثله جهيمان حتى ولو لم تتفق معه، وأيضاً كان لا بد من سماع صوت علماء الدين ورجال الإفتاء الذين لم يكن من المتوقع مناصرتهم للحكومة السعودية في محنتها أمام جهيمان بلا مقابل، ولو على أقل تقدير بمزيد من التمكين لرجال الدين وللمؤسسات الإسلامية والفكر الديني. ومن ناحية أخرى، وكما استخدم مفهوم التضامن الإسلامي سابقاً لمجابهة مفهوم القومية العربية، فقد استُخدم هنا ـ وإن كان بشكل مختلف نوعاً ما ـ لتعبئة المواطنين لمساندة الحكومة في مقاومتها للمد الثوري الإيراني والمد الشيوعي كذلك. وكانت حرب العراق إيران فرصة مواتية لدعم العراق ضد إيران، كما كان غزو أفغانستان فرصة لدعم المقاومة الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي. لقد بلغت التعبئة الدينية أوجها بتهيئة الشباب وتحفيزهم على الذهاب إلى الجهاد في أفغانستان انطلاقاً من مبدأ نصرة الأمة الإسلامية ضد الشيوعية، واستُنفرت منابر الجمعة والمنابر الإسلامية الأخرى بما فيها منابر المؤسسات التعليمية والجامعات لحث الناس على التبرع للمجاهدين الأفغان ضد عدوهم. ولا ننسى أيضاً تعاظم الدور السعودي العربي بعد إضعاف مصر عربياً

Twitter: @abdullah_1395

على خلفية توقيعها معاهدة كامب ديفيد وانشغال العراق بحربها مع إيران.

وصاحبت هذه التعبئة سلسلة من التغييرات التي تركزت في تهيئة مساحة أكبر للمتشدِّدين المتديِّنين لفرض توجُّهاتهم في المجتمع وقيادته نحو النهج المحافظ بما في ذلك إلغاء ظهور الأغاني النسائية في التلفزيون، ومنح صلاحيات أكبر لجهاز هيئة المعروف والنهي عن المنكر الذي فرض مظاهر التشدُّد على المجتمع، ومن أمثلتها البارزة التأكيد على فرض الحجاب والنقاب على النساء، وتكثيف بناء المراكز الإسلامية، ودعم المؤسسات الدينية المختلفة... إلخ. ومع نهاية الثمانينيات بدأ صوت ما يعرف بالصحوة يهيمن على الخطاب السعودي، ويسلب لب الشباب، ويسيطر على مناحي التعليم والحياة العامة. وهذه الصحوة ليست فكراً مستقلاً بقدر ما هي سلفية متشدِّدة تأخذ البُعد الحركي السياسي بشكل أكبر، مقارنة بالسلفية التقليدية، مستفيدة من خبرات الإخوان المسلمين، ومن زخم الثورة الإيرانية في إعطاء بعد سياسي أكبر للعمل الإسلامي، ولعل أبرز مظاهرها تمثَّلت في الخروج عن النهج السلفي التقليدي المعروف بطاعة ولي الأمر وعدم نصحه أو نقده بصورة علنية. وتصدى لقيادة العمل الصحوي رجال دين جلهم علماء ينتمون إلى الجامعات ولديهم اطلاع بالأبعاد الحركية (التكتيك التنظيمي والسياسي) في الحركات الإسلامية مثل حركة الأخوان المسلمين، وبالتالي كان لخطابهم الوقع الأكبر في الحجة والبرهان على عامة الناس.

Twitter: @abdullah_1395

كما اتصف المد الصَّحوي بمواصلة النَّهج السَّلفي في الاهتمام بالمظاهر الخارجية والجوانب الاجتماعية للتديُّن، كتقصير الثوب إلى ما فوق الكعبين، وتربية اللحى، والتخلي عن لبس العقال بالنسبة للرجل، ولبس النقاب بالنسبة للمرأة، والعباءة التي تلبس من فوق الرأس وليس من فوق الكتف، وعدم الاختلاط بين النساء والرجال حتى داخل العوائل، ما لم يكن الأشخاص من الأقرباء بالدرجة الأولى، وتشجيع الزواج المبكر... إلخ. أيضاً بالغ الصحويون في رفض الحداثة الغربية بكافة أشكالها، وكذلك المفاهيم والأطروحات العالمية التي نشأت أو برزت وسادت في الدول الغربية مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني... إلخ.

التحول في التعليم العالي

من الناحية الكمِّية فقد ظهرت إلى الوجود جامعة أم القرى عام ١٩٨١م وفق المرسوم الملكي رقم / ٣٩ بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٨١م، وهي الوحيدة التي أنشئت بين عامي ١٩٧٥م و١٩٩٨م، مع ملاحظة أن عدم التوسع في عدد الجامعات لا يعني التوقف عن التوسُّع في مؤسسات التعليم العالي، فقد أُسِّست كليات للبنات تابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات (أول كلية للبنات أسست عام ١٩٧٠م)، وكليات للمعلمين تابعة لوزارة المعارف، ومعاهد صحية تابعة لوزارة الصحة، وتوزَّعت تلك الكليات على غالبية المناطق والمحافظات [الخازم (٢٠٠٣م)]. كما افتُتحت أول كلية تقنية عام ١٩٨٣م توالت بعدها كليات ومعاهد التقنية بمختلف المناطق، وتلا ذلك توسُّعٌ كبير في

كليات البنات وكليات المعلمين ليشكّل مؤشّراً على عجز الجامعات القائمة عن استيعاب مزيد من الكليات، وأيضاً على نفوذ وزارة المعارف آنذاك، وهو نفوذ استمد قوته الدافعة من النقص الحاصل في أعداد المعلمين والمعلمات السعوديين، إضافة إلى التجاوب مع المد الأيدلوجي الطاغي الذي يرى ضرورة سعودة (تعيين المواطنين السعوديين) مهنة التعليم بأسرع ما يمكن؛ درءاً لدخول الأفكار الحزبية والقومية وغيرها من الأفكار التي يحملها الاساتذة القادمين من الدول العربية ولا تتوافق مع التوجهات الفكرية السائده (السلفية) التي يراد تنشئة الشباب السعودي عليها، كما يزعم منظرو ذلك التوجه. لم تكن نوعية المخرجات وقوتها تحتل سلم أولويات ذلك النوع من التعليم بقدر ما كان التركيز على العدد أو الكم. وهو ما جعل التعليم السعودي يدفع ثمناً باهظاً لذلك الاستعجال الذي تمخّض في تخريج كفاءات غير جديرة، فضلاً عن تدني مستوياته في السَّنوات اللاحقة، يضاف إلى ذلك تداعي الأزمة الاقتصادية التي مرت بها المملكة في تلك الفترة نتيجة انخفاض أسعار البترول، وكون تلك الكليات ذات كلفة اقتصادية متواضعة بحكم أن بعضها أقيم في مدارس ثانوية سابقة، وكثيرمنها لم يستوف متطلبات أكاديمية عالية، سواء في المقرَّات أو نوعيات ومؤهلات أعضاء الهيئة التدريسية.

وأثرت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد جرَّاء انخفاض أسعار البترول على التعليم العالي في كثير من الجوانب، وبسبب عدم وجود خطط مبرمجة للأولويات جاء تقليص الميزانيات في بعض

Twitter: @abdullah_1395

مفاصل التعليم الجامعي الرئيسة، وأبرزها تقليص توظيف المعيدين والمحاضرين وفرص ابتعاثهم للحصول على مزيد من التعلم والتدريب في المؤسسات العلمية المتقدمة عالمياً، وتقليص برامج وميزانيات البحث العلمي. وعلى سبيل المثال يشير تقرير جامعة الملك فيصل للعام ١٩٩٩م إلى أن ميزانية البحث العلمي تقل عن مائة ألف ريال ضمن ميزانية بلغت حوالي ٤٥٠ مليون ريال سعودي، وهو رقم من المخجل حتى ذكره في تقرير سنوي [تقرير جامعة الملك فيصل (١٩٩٩م)].

بالعودة إلى جامعة أم القرى وقد كانت نواتها كلية الشريعة (أقدم كلية في المملكة وقد تأسست عام ١٩٤٩م) في مكة المكرمة وفرع جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، فيمكن القول إن إنشاءها أتى ضمن سياق التباهي بالاهتمام بمكة المكرمة قبلة العالم الإسلامي، ولإرضاء رجال الدين الذين يرون أنها جديرة بأن تكون مقرّاً لجامعة متميزة، ذات صبغة إسلامية. وأُنشئت الجامعة دون أن تلحق باسمها صفة «الإسلامية» مثل جامعة الإمام محمد بن سعود أو الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، لكنها انتهجت توجهات إسلامية واضحة، وكان للإسلاميين ومشائخهم سيطرة واضحة على هذه التوجهات في العقدين الأولين من عمرها، وعُيِّن لها مدير يتَّسم بصفات رجال الدين المحافظين، وكمثال لتأكيد هويتها الإسلامية نلحظ أن كلياتها غير الدينية مثل كلية الهندسة سُمِّيت: كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، ويأتي مسمى الإسلامية ـ كما سنبين لاحقاً ـ ضمن فلسفة أسلمة العلوم بإضافة لاحقة «الإسلامية» عليها.

Twitter: @abdullah_1395

وفي الواقع لم تعد التوجهات الإسلامية مجرد اهتمام منفرد بجامعة دون غيرها؛ بل رأينا التوجهات الإسلامية المتشددة بدأت تنتقل إلى جميع الجامعات فظهرت مراكز إسلامية في غالبيتها. ولم يأت ذلك بالطبع بشكل منعزل فيها؛ وإنما أعيدت صياغة السياسة التعليمية برمَّتها (نتحدث عن الصياغة المكتوبة، أما التوجه فربما سبق تلك الصياغة) لتحمل البُعد الأيدلوجي الإسلامي المتَّسق مع المدرسة السعودية، السلفية. فعلى سبيل المثال نجد أن سياسة التعليم الصادرة عام ١٩٧٨م، جاء أول هدفين من أهدافها الخاصة بالتعليم العالي كما يلي:

«١ ـ تنمية عقيدة الولاء لله، ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤوليته أمام الله عن أمة الإسلام، لتكون إمكاناته العلمية والعملية نافعة مثمرة.

٢ ـ إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً لأداء واجبهم في خدمة بلادهم والنهوض بأمتهم في ضوء العقيدة السليمة ومباديء الإسلام السديدة.»

وبعد ذلك تأتي الأهداف التعليمية والبحثية الأخرى. ونلاحظ على سبيل المثال، النَّفَس الأيدلوجي هنا في استخدام تعبيرات مثل: «أمة الإسلام» بدلاً من استخدام مصطلح «الوطن»، لأن المدرسة السلفية تؤمن بأن الولاء للأمة يفوق الولاء للوطن؛ بل لا تأبه كثيراً لذكر الوطن، ونلاحظ أيضاً مصطلح عقيدة الولاء لله، وقد أشرنا سابقاً إلى أن مبدأ العقيدة يمثل أحد أركان المدرسة السلفية.

خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين عاد كثير من المبتعثين إلى الخارج إلى الوطن والتحقوا بعضوية هيئة التدريس بالجامعات السعودية، ونتيجة لذلك برزت على السطح بعض الصدامات بين من عادوا يبشرون بنظريات متقدمة منشؤها الغرب والمتشددين من رجال العلم الإسلامي، ولعل أبرز ملامح هذا الصدام تمثلت في الاحتكاك بين ما عرف بالحداثيين والصحويين حين تبنى بعض المثقفين؛ خاصة في مجال الأدب التبشير بالنظريات الحديثه في دراسة الإنتاج الأدبي والثقافي مثل نظريات الحداثة والبنيوية وغيرها. وبدأت تبرز بعض الكتابات الأدبية المصنفه بالحداثية، وبعضها لم يكن يميزه عن الكلاسيكي سوى شكله كالشعر الحر والمنثور والرواية وغيرها. ووقفت رموز الصحوة بالمرصاد للحداثيين حتى وصل الأمر حد التكفير والتخوين والاتهام بالإلحاد في ظاهرة سجالية أبرزتها وسائل الإعلام قبل تهدئتها، وقبل اندلاع حرب الخليج نقطة التحول الثانية التي سنتحدث عنها والتي كان لها أثر في تأجيل تلك السجالات إلى حين. وقد أتى ذلك في سياق توجه المدرسة الصَّحوِّية المشار إليها أعلاه برفض الحداثة والقيم العالمية الحديثة، وهو رفض امتد للجامعات (سنوضح ذلك في فصل آخر من هذا الكتاب، وسنتعرض إلى مزيد من تلك المظاهر في الفصل المعني بقراءة مظاهر التغلغل الأيدلوجي في الجامعات).

نقطة التحول الثانية: حرب الخليج

اندلعت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠/ ١٩٩١م) أو غزو العراق

للكويت لتشكل نقطة تحول مفصلية أخرى في الوطن العربي والخليج العربي بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة، فبعد أن توقفت حرب العراق إيران ـ وهي الحرب التي نال فيها العراق أكبر دعم مادي و(لوجستي) من دول الخليج العربي ـ برز خلاف بين دولتي الكويت والعراق، انتهى بغزو الثانية للأولى واحتلالها بحجة أنها جزء منها تاريخياً أو جزء من البصرة. وكان الغزو شبه مفاجئ رغم إرهاصاته المتمثلة في التعثر الواضح للمفاوضات التي كانت السعودية وسيطاً فيها، بدليل عدم تمكُّن الكويت والسعودية من القيام بأية استعدادات من حيث التجهيزات العسكرية، بعكس العراق الذي كان خارجاً لتوه من حرب شرسة طويلة مع إيران وهي دولة أقوى بكثير من دول الخليج، وكل ما كان ينقصه هو القرار السياسي فقط.

لعبت السعودية دوراً في استقبال أسرة الكويت الحاكمة وضيافة كثير من مواطني الكويت، وترتيب هروبهم إلى خارجها، ومن ثم دخلت كممثل أو كصديق للكويت في المفاوضات؛ ولماَ لم تكن تأمن إقدام العراق على القيام بمغامرة عسكرية مماثلة لتلك التي اقتحمت فيها جيوشه أرض جارته، كان خيارها وخيار العالم لحماية آبار النفط هو الموافقة على تواجد القوات الأجنبية بقيادة أمريكا على الأراضي السعودية للدفاع عنها واستعادة الكويت. الاستعانة بالقوات الأجنبية كان هو القرار الأصعب ربما في تاريخ السعودية الحديث، فهي كانت تعيش أوج المد الديني الصحوي الرافض لتواجد الكفار (الغرب) في شبه الجزيرة العربية، بينما كانت الدول العربية في مرحلة

وهن وتشرذم يحولان دون الاعتماد أو التعويل عليها في مهمة صعبة مثل إخراج العراق من الكويت.

وكما هو معتاد في اتخاذ قرارات مصيرية كهذه؛ كان لابد من مساندة القرار السياسي وتدعيمه بفتوى تُسوِّغه وتمنحه الغطاء الشرعي تصدر عن المفتي أو كبار العلماء، وبالفعل فقد صدرت الفتوى الرسمية بجواز الاستعانة بالقوات الغربية لوجود الضرورة، وامتثالاً لما يراه ولي الأمر الأدرى بمصالح البلاد. وأثناء فترة الغزو ـ وهي الممتدة من تاريخ دخول الكويت حتى حرب التحرير التي تجاوزت العام ـ غضَّت الحكومة السعودية الطرف قليلاً عن موضوع الحريات الإعلامية؛ فبرزت أصوات تطالب بالإصلاح من كلا الطرفين الدِّيني المتشدِّد والليبرالي، بل وتعالت أصوات الصحويين في بعض المساجد اعتراضاً على قرار الحكومة إدخال القوات الأجنبية إلى شبه جزيرة العرب، ولم يبال بعض علماء الدِّين بالتشكيك في زملائهم ووصفهم بأنهم علماء السلطان على خلفية تأييدهم للقرار الحكومي هذا، ويعدُ هذا الأمر لافتاً في المواقف السَّلفية التي اعتادت انتهاج مبدأ طاعة وليِّ الأمر وعدم الخروج عليه، واعتبره البعض نوعاً من الانشقاق داخل المدرسة السَّلفية السُّعودية، وبرز قادة ومشايخ جدد من جيل الشباب ـ أمثال سلمان العودة وسفر الحوالي وعايض القرني وعوض القرني ـ ليشكلوا تياراً أكثر حدة مقارنة بالتيار التقليدي الذي مثَّله ابن باز واللحيدان وابن عثيمين وغيرهم. وابتُدعت في تلك الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣م) عرائض المناصحة التي رفعت إلى الملك

Twitter: @abdullah_1395

فهد (١٩٢٠ ـ ٢٠٠٥م)، وكان أبرزها عريضتان الأولى مدنية بحكم أن غالبية موقعيها من المحسوبين على التيار المدني، والثانية دينية بحكم أن الموقعين عليها من المشايخ أو علماء الدين، واتفقت العريضتان في مضمونهما على إنشاء مجلس تشريعي (مجلس شورى) مستقل وإعادة توزيع المال العام، ومحاسبة المسؤولين، والالتزام بشكل أكبر بالقيم والثوابت الإسلامية. ولم يكتف بعض المعارضين بذلك؛ بل شكلوا كياناً أطلقوا عليه: «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، وكان عدد أعضائها الرئيسيين ستة أشخاص تعاملت معهم الحكومة وفق متطلبات الوضع السائد آنذاك ففصلتهم من أعمالهم، وتمكَّن أبرز عضوين منها وهما الدكتور محمد المسعري والدكتور سعد الفقية من الهرب إلى خارج المملكة وحصلا على اللجوء السياسي لاحقاً في المملكة المتحدة حيث شكلا لجنة معارضة للحكومة السعودية [أباديا (٢٠٠٩م)؛ الرشيد (٢٠٠٥م)].

كل هذا السجال، قاده في الغالب وألهب تفاعلاته مفكرون وعلماء ينتمي معظمهم إلى الجامعات السعودية. بل حتى المرأة السعودية المثقفة كان لها موقف استغلت فيه الأزمة التي تمر بها البلاد للتعبير عن مطالبها، وتحديداً عندما تحدَّت مجموعة من النساء الأكاديميات والمثقفات الأنظمة وغامرن بقيادة السيارات بأنفسهن في شوارع الرياض احتجاجاً على حرمانهن من هذا الحق، وكن يتوقعن أن يكون وجود القوات الأجنبية بالبلاد ومشاهدة مجنَّدات أجنبيات يقُدن السيارات حافزاً لهن لإظهار مطالباتهن وسماع نداءاتهن.

Twitter: @abdullah_1395

وكالعادة تصدى المتشدّدون لهذه المحاولة، فاضطُرت الحكومة إلى توقيف المشاركات في القيادة الجماعية ثم استدعت أولياء أمورهن، وأتبعت ذلك بفصل أو إيقاف كل من ينتمين منهن إلى السلك الوظيفي الرسمي أو الأكاديمي عن العمل. وعموماً فقد كانت الحكومة غير حازمة في فرض رأي يخالف ما يراه رجال الدين في تلك الفترة بالذات، بعد أن وقف الكبار منهم معها في إجازة قرار الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت. وفي ظل نمو صوت الصحويين الذين لا ينتمون إلى الهيئة الرسمية، هيئة كبار العلماء. فقد اعترض أعضاء كلا الفئتين، علماء الدين الموالين للحكومة أو المنتمين لجهاز الإفتاء الرئيسي والمصنفين كمستقلين على قيادة المرأة للسيارة، وبالتالي فقد انتهت تلك المحاولة النسائية الجريئة بتصدي الحكومة لها وتجريم القائمات عليها. وبالرغم من انتماء عدد كبير من المشاركات للجامعات السعودية؛ فلم يبدر من جامعاتهن وقياداتها أي دور في الدفاع عنهن، أو التدخل في تعطيل أو العدول عن قرارات فصلهن وفصل غيرهن من أساتذة الجامعات.

بعد حرب الخليج وكما وعد الملك فهد بن عبد العزيز ـ ملك السعودية في الفترة من ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٥م ـ صدرت عدة قرارات وصفت بالإصلاحية ومتجاوبة جزئياً مع نداءات الإصلاح المشار إلى جزء منها والمتمثل في مطالب أو عرائض المناصحة. لقد أخذت الحكومة بالحد الأدنى الذي يرضي تلك الأطراف ـ ولو بشكل مؤقت ـ ولا يخل بسياستها العامة في الوقت نفسه، وأصدرت ثلاثة أنظمة

Twitter: @abdullah_1395

رئيسة هي: نظام الحكم، نظام مجلس الشورى ونظام المناطق. فأنشأت على سبيل المثال مجلس الشورى بهذا الاسم أو تحت هذه اللافتة ليتوافق مع الفكرة السلفية التي ترى في البرلمان مؤسسة غربية مبتدعة ومخالفة لنهج السلف الصالح، وبدلاً من اخضاع عضوية المجلس إلى الانتخاب؛ لجأت إلى التعيين بحجة اختيار أحسن الكفاءات ولضمان حق التمثيل للجميع، وركَّزت على تعيين الأكاديميين من الجامعات وقُدامى الإداريين بالدولة، تلك الذريعة المعلنة صاحبها تسويقُ حجج أخرى ترى أن الانتخابات ليست الأفضل في مجتمع قبلي، أو لا تناسب مجتمعاً يسوده تيار متشدِّد سيكون صاحب الحظ الأوفر في الفوز بعدد مقاعد يفوق التيارات الأخرى، إلى آخر ذلك من المسوغات التي يتم ترديدها. إضافةً إلى ذلك صدر قرار تشكيل مجلس المناطق بهدف توزيع مشروعات وبرامج التنمية ومشاركة الأهالي في صنع القرارات التنموية، وكان من ضمن القرارات تحديد فترة تعيين الوزراء وأصحاب المراتب العليا في الدولة مثل الوزراء، ومديري الجامعات، وشاغلي المراتب الممتازة بأربع سنوات قابلة للتجديد، ولكن لم يكن الالتزام بذلك صارماً في حالات عديدة؛ فقد جدد لبعض مديري الجامعات أكثر من فترة، مثل مدير جامعة الملك فيصل الذي حظي بالتجديد لأربع دورات متتابعة، وأمضى ـ حتى وقت إعداد هذا الكتاب ـ ما يقارب ستة عشر عاماً في منصبه، كما تواصلت قرارات التجديد للوزراء بما فيهم وزير التعليم العالي الذي قارب بقاؤه في وزارته حوالي العشرين عاماً. لقد اعتبرت

الحكومة تلك التغييرات التي استحدثتها مبادرات تطويرية تمتد جذور بعضها إلى عهد مؤسس المملكة العربية السعودية، الملك عبدالعزيز، مثل مجلس الشورى الذي أسس أول مرة في عهده عام ١٩٢٤م وأعيد تشكيله أكثر من مرة حتى توقف في منتصف الخمسينات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤م تقريباً بعد تشكيل مجلس الوزراء وتوزيع معظم صلاحيات مجلس الشورى آنذاك [موقع مجلس الشورى (٢٠١٠م)]. ورغم ما بدا وكأنه تجاوب مع مطالبات المنادين بالإصلاحات؛ إلا أن الحكومة لم تتساهل مع بعض العناصر التي رأت أنها تتجاوز الخطوط الحمراء المرسومة من قبلها، حيث قامت بسجن وفصل عدد من المطالبين بالإصلاح، وضيقت عليهم في حرية التعبير والرأي، وكثير منهم كان من أساتذة الجامعات.

التعليم العالي

لم تنشأ خلال الفترة من ١٩٨١م حتى ١٩٩٨م سوى جامعة واحدة، هي جامعة الملك خالد التي كانت نتاجاً لدمج فرعي جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمدينة أبها، وتأسست وفق مرسوم ملكي رقم ٧/ ٧٨/ م وتاريخ ٦/ ٧/ ١٩٩٨م [موقع جامعة الملك خالد (٢٠١٠م)]. وأول جامعة تأسست بعدها كانت عام ٢٠٠٥م، مما يعني أنه خلال تسعة وثلاثين عاماً ـ الفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٥م ـ لم تنشأ في السعودية سوى جامعتين، أي جامعة واحدة كل عشرين عاماً تقريباً.

ازدادت معاناة مؤسسات التعليم العالي في مجال قدرتها على توفير مزيد من المقاعد الجامعية، وعانت بسبب تقليص الميزانيات الحكومية لها، وبالتالي عجزها عن استكمال بنياتها التحتية وتقليص دعم برامجها البحثية وكذلك برامجها للابتعاث، وقد أثر ذلك بشكل كبير على أدائها النوعي، حيث وجهت برفع طاقتها الاستيعابية تماشياً مع التوجهات الحكومية التي حاولت تجاوز الضغوطات الاجتماعية بإصدار تعليمات تقضي بقبول مزيد من الطلاب. وصاحب كل ذلك مزيد من التشدُّد قاد إلى إلغاء كثير من مظاهر الحياة الطلابية المفترضة في الجامعات مثل عدم توفير إسكان الطلاب، تقليص وإلغاء البرامج الترفيهية بمختلف أنواعها، إلغاء كثير من البرامج الثقافية وتعطيل مصادر الحوار والسجال الفكري في الجامعات ما لم تكن ذات صبغة إسلامية تتماشى مع فلسفة المدرسة الفكرية الواحدة. لقد أشارت مجلة (نيتشر) على سبيل المثال في دراسة لها عن البحث في دول العالم الإسلامي إلى ان المملكة العربية السعودية لم تتقدم في مجال البحث العلمي على مدى عشرين عاماً، مقارنة بدول إسلامية كإيران وتركيا اللتين تضاعف فيهما نشر البحث العلمي بشكل مضطرد [نيتشر (٢٠٠٦)]. لقد اشارت المجلة إلى أن عدد البحوث المنشورة بالنسبة للسعودية أخذ في التناقص من حوالي ٨٠٠ بحث عام ١٩٩٥م (أقصى نقطة وصلها حجم البحوث المنشوره) إلى أقل من ٦٠٠ بحث عام ٢٠٠٣م، رغم أنه كان من المفترض أن يزيد حجم البحث العلمي تبعاً لزيادة الكليات وأعداد أعضاء هيئة التدريس. ولفهم الفرق والتناسب العكسي بين تناقص حجم البحث العلمي وتزايد

أعداد أعضاء هيئة التدريس والباحثين؛ يمكن القول إن النشر العلمي اتجه إلى أوعية نشر محلية وإقليمية محدودة الانتشار وغير مصنفة في قواعد البحث العلمية العالمية، بسبب عدم ارتقائه إلى المستوى الذي يسمح بنشره في أوعية نشر معروفة.

وتبعاً لذلك فقد تضاعف حجم البيروقراطية والترهُّل في النظام الإداري مما هيأ لوزارة التعليم العالي مزيداً من السلطات التنفيذية في شؤون الجامعات، وعدم تجديد القيادات العليا وغير ذلك من وسائل التحكم والتغيير التي فرضها النظام الجديد للتعليم العالي السعودي، وهو النظام الذي اتخذ شكلاً هرمياً في تركيبته حيث ألغيت المجالس العليا للجامعات، ثم أسس مجلس أعلى للتعليم العالي، وأسست مجالس للجامعات يرأسها وزير التعليم العالي بعضوية مديريها وعمداء كلياتها (انظر الشكل ١). ولقد منح النظام وزارة التعليم العالي والقيادات الحكومية مزيداً من التدخل والتحكم في إدارة الجامعة وقراراتها سواء الوظيفية أو المالية أو الأكاديمية، ونستخدم هنا مصطلح (التحكم) لأن الأمر تجاوز مجرَّد الإشراف والتنسيق كما كان يجري في بدايات التعليم العالي السعودي، أو كما هو متعارف عليه في بعض الدول. ولتوضيح الصورة هنا نشير إلى نظام التعليم العالي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٩/٦/ ١٩٩٣م لنرى كيف أصبح مجلس التعليم العالي الأعلى برئاسة الملك يتولى إقرار كثير من الأمور التي يفترض أن تكون من ضمن صلاحيات إدارات الجامعات وكلياتها، ولنرى كذلك كيف أصبح

Twitter: @abdullah_1395

معالي وزير التعليم العالي يرأس مجالس جميع الجامعات السعودية، وكيف اقتصرت مهام مجلس الجامعة على إقرار كثير من الأمور التي لا تعدو أن تكون تفاصيل إدارية وأكاديمية صغيرة يفترض أن تكون من مهام الكليات والأقسام وإدارة الجامعة (فهرس ١). وسنتعرض إلى مزيد من التفصيل في هذا الأمر في الفصل المعني بعلاقة الدولة بالجامعات.

إذاً يمكن القول إن التعليم العالي اتَّسم في العقود الثلاثة الماضية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م تقريبا) بما يلي:

- التطور المحدود في عدد الجامعات والتوسع في تعليم المعلمين والمعلمات عبر كليات المعلمين والمعلمات التابعة لوزارة التربية والتعليم.
- التحول نحو المركزية في الإدارة عن طريق التحكم الذي تفرضه وزارة التعليم العالي.
- تقليص مساحة الاستقلالية لدى الجامعة وفرض مزيد من تحكم الدولة في إدارتها.
- اتساع مساحة التشدد والتغلغل الديني داخل الجامعات.
- تقليص مساحة التنوع والتمايز بين الجامعات عبر فرض نظم موحدة ومرجعية موحدة وتدخل مباشر من الدولة.
- تدني مستويات البحث العلمي كماً وكيفاً.
- تدني مستوى الحياة الأكاديمية والاجتماعية للطلاب.

Twitter: @abdullah_1395

نقطة التحول الثالثة: سبتمبر ١١

في الوقت الذي علت فيه نبرة التشدُّد الديني ليس فقط على مستوى السعودية؛ بل العالم الإسلامي بصفة عامة، حيث تنامى بروز الجماعات الإسلامية ذات الطابع السياسي التي لا تتردَّد في استخدام العنف أسلوباً ومنهجاً لتحقيق مطالبها (جبهة الإنقاذ بالجزائر، حركة المقاومة الفلسطينية حماس، حزب الله، مجاهدي خلق، طالبان، الحركة الإسلامية بالسودان، جماعة القاعدة، وغيرها) وفي غمرة هذا الزخم الذي اصطبغ بالصبغة الدينية؛ فوجيء العالم باصطدام طائرتين بشكل انتحاري على برجي التجارة، أعلى ناطحتي سحاب في نيويورك بالولايات المتحدة، والهجوم بطائرة ثالثة على مبنى وزارة الدفاع الأمريكية، مما أدى إلى إحداث صدمة عالمية استفزَّت الولايات المتحدة والعالم أجمع. وجاءت التحقيقات الأولية مدعومة باعتراف قادة جماعة القاعدة تشير بأصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة، بل وتؤكد انفراده بتدبير ذلك الهجوم، وتسبب ذلك في انعكاسات خطيرة على المملكة العربية السعودية؛ لأن زعيم القاعدة الإسلامية أسامة بن لادن وغالبية منفذي الهجمات من السعوديين.

وكان من تداعيات هذه الأحداث أن أصبحت السعودية متهمة أمام العالم ومدموغة بأنها بيئة خصبة لتفريخ الإرهابيين، وبالتالي وضعت تحت المجهر، وتركزت القراءات النقدية والتحليلات على سياساتها ونظم ومناهج تعليمها وبيئتها الاجتماعية المنغلقة، ولولا امتلاكها القوة الاقتصادية العالمية المتمثلة في كونها أكبر منتج للنفط؛

ربما كان ردُّ الفعل الأمريكي والغربي تجاهها أعنف وأشد قسوةً. ومما قلَّل أيضاً من حدَّة الضغط على الحكومة السعودية تعاونها مع الجهات الدولية في مكافحة الإرهاب ونبذه، خصوصاً بعد معاناتها هي نفسها من ويلاته. والقاعدة ـ كما هو معروف ـ جماعة إسلامية تدرَّب غالبية منسوبيها في أفغانستان حيث هيأت لهم جماعة طالبان ـ الحاكمة آنذاك والمعروفة بتشددها الديني ـ بيئة مناسبة للتدريب، فكانوا نتاج حرب استمرت سنوات عديدة ضد الاتحاد السوفيتي. وحتى بعد خروجه واصل أولئك الشباب ـ بما فيهم السعوديون ـ تدريباتهم على فنون القتال، وبدأوا يبحثون عن بطولات جهادية أخرى بعد تحرير أفغانستان، كان من أبرزها التوجه نحو مهاجمة مصالح الغرب وحلفائه. وكما أشرنا كان للمملكة نصيب من الهجمات الانتحارية التي لا تزال تتواصل من وقت لآخر ضد بعض رموزها ومصالحها، وضد الأجانب الغربيين المقيمين فيها.

ومن الناحية الفكرية فقد غذت نهج القاعدة بعض الأفكار أو التفسيرات الإسلامية التي أضحت مسلمات وقناعات راسخة لدى البعض ممَّن استغل هذا الحماس واليقين لتجييش أعداد كبيرة من الشباب الخاضع لقادته ورموزه الدينية، فعلى سبيل المثال فقد شكَّلت مقولة: «أخرجوا الكفار من جزيرة العرب» قناعة لديهم، ورأوا ضرورة إخراجهم ولو كان ذلك بالقوة. وفهِم هؤلاء فكر الولاء والبراء وفسَّروه على أنه التضييق، وربما محاربة الكفار أو غير المسلمين بما في ذلك الكتابيين الذين يدينون بالمسيحية واليهودية.

وانتهجوا فكر الأمة الواحدة التي لا تعترف بالحدود الجغرافية الحديثة وبأولوية الأمة على الوطن، وغير ذلك من الأفكار التي أسست وأصّلت لفكر القاعدة الذي يتبنّى العمليات القتالية المباشرة والانتحارية وإهدار الدماء وسفكها لتحقيق ما يؤمن به من أفكار. وحدث بعد ذلك اجتياح القوات الأمريكية للعراق بعد إيهام العالم بأنها حملة دولية لتخليصها من نير حكم صدام حسين المتهم بتطوير أسلحة دمار شامل تشكل خطراً على العالم خاصة دول الجوار وعلى مواردها ومخزونها النفطي الهائل (لم يثبت لاحقاً وجود أسلحة نووية تستدعي اجتياح العراق من قبل الولايات المتحدة). وما أن أطيح بصدام حسين حتى بدأت فوضى العمليات الانتحارية والتصفيات الطائفية على أرض العراق.

لم تكن تلك الأحداث هي المؤثر الوحيد في الخارطة السياسية السعودية، بل صادف ذلك مرض الملك فهد ووفاته ثم تولي الملك عبد الله بن عبد العزيز (١٩٢٤م ـ الآن) دفّة الحكم في السعودية. وهو الذي يتولى إدارة الدولة حتى قبل تنصيبه ملكاً بصفته ولياً للعهد إبان مرض سلفه الذي استمر لعدة سنوات، إذ أصيب الملك فهد بأول جلطة عام ١٩٩٥م وبقي في موقعه ملكاً حتى وفاته عام ٢٠٠٥م. وعلى المستوى الاقتصادي وبعد أحداث سبتمبر وغزو العراق تحسّنت أسعار البترول بشكل كبير، مما حقق للسعودية طفرة مالية هائلة ساعدت في تنفيذ جملة من مشاريع التنمية خاصة فيما يتعلق بإحداث وتطوير البُنى التحتية الرئيسية في مجال الخدمات

التعليمية والطرق ومشاريع المياه وبناء المدن الاقتصادية الجديدة، إلخ.

وتركزت سياسة المملكة في هذه الفترة على الجانب الأمني لمكافحة الإرهاب من جهة وتطوير الحوار الفكري وتجديد الخطاب الثقافي الداخلي ومع الديانات والثقافات المعاصرة من جانب آخر، بغرض تفكيك بنية التشدُّد السَّائد وتحسين صورة البلاد خارجياً وداخلياً، وقد بلغت حرية السِّجال الفكري والإعلامي مرحلة متقدِّمة خلال السنوات التي أعقبت أحداث سبتمبر. لقد أحدث إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني وتبنيه لبرامج لقاءات حوارية معلنة مباشرة حول جملة من القضايا الفكرية التي كان يصعب الحديث حولها ـ مثل: نحن والآخر، المرأة، التعليم، الوطنية، قضايا الشباب وغيرها ـ نقلة بارزة في تفكيك الخطاب المتشدِّد الذي كان يبدو وكأنَّه الأوحد، وأطروحاته كأنها مسلَّمات غير قابلة للنقاش. وتواصل دعيم ذلك على المستوى الخارجي بتبنِّي المملكة لمؤتمرات ولقاءات الحوار الإسلامي، ثم حوار الأديان الذي تُوِّج بقمة عُقدت في أسبانيا لهذا الغرض، ثم تبنِّي الأمم المتحدة لذلك الخطاب أو الحوار.

تحولات التعليم العالي بعد سبتمبر ١١

وعلى مستوى التعليم العالي ظهرت على الساحة عدة مبادرات أبرزها:

أولاً: التوسُّع الكبير في مؤسَّسات التَّعليم العالي حيث شهدت

السُّعودية زيادة ملموسة في أعداد الجامعات، إذ ارتفعت من ثماني جامعات عام ٢٠٠١م إلى ثلاثة وثلاثين جامعة مع منتصف عام ٢٠١٠م، فقد أضيفت خلال هذه الفترة سبع عشرة جامعة حكومية وثماني جامعات أهلية. وشهد هذا القطاع توسُّعاً في التَّعليم العالي الأهلي إذ أُسِّست نواة أول جامعة أهلية (ككلية) عام ٢٠٠٠م تقريباً (كلية الأمير سلطان التي تحوَّلت إلى جامعة الأمير سلطان لاحقاً) قبل أن يُفتح الباب على مصراعيه بعد ذلك ليصل عدد الجامعات الأهلية إلى ثماني جامعات وعشرات الكليات التي لا زالت تتوالد وتتناسخ بشكل كبير يجعل أي رقم نورده هنا غير دقيق؛ فربما تظهر إلى الوجود كلية أو جامعة أهلية بينما نحن نكتب ونراجع هذه المادة. وتوزَّعت الجامعات الجديدة على جميع مناطق المملكة وركَّزت على تخصُّصات علمية مثل التخصُّصات الصِّحية والهندسية في الغالب (جدول ١).

ثانياً: إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بثول (قرب جدة) وهي تتميز عن غيرها من الجامعات السُّعودية بأنها لم تنشأ تحت مظلَّة التَّعليم العالي السُّعودي، وإنَّما أنشئت كجامعة ذات نظام مستقل، عالمية التوجُّه، وتُعنى بالبحث العلمي والدِّراسات العليا فقط في المجالات العلمية والتقنية، ويرأسها أكاديمي غير سعودي من أصحاب الكفاءات العلمية المتميزة، وقامت بإنشائها شركة النفط السعودية أرامكو. ليس ذلك فقط؛ بل أحدثت هذه الجامعة صدمة فكرية كبرى بتبنيها التَّعليم المختلط بين الجنسين الذكور والإناث

عكس الجامعات السعودية الأخرى التي تطبق نظاماً تعليمياً منفصلاً ـ مقرات منفصلة لتعليم الفتيات عن البنين. وقد شقت تلك الصدمة وحدة صف رجال الدين السُّعوديين، إذ أعلن بعضهم تأييده للاختلاط وتأصيله شرعياً، وبالتالي فقد ثار سجال في المجتمع حول الاختلاط وغيره من القضايا التي كانت تؤخذ كمسلَّمات لا يسمح بمناقشتها في السُّعودية، وقد يُجرَّم أو يُكفَّر من يخالف رأي المدرسة السَّلفية السَّائدة فيها. ولقد كان للملك عبدالله رأي صارم في تبنِّي التعليم المختلط بهذه الجامعة، بدليل أنه تخلَّى عن خدمات أحد مستشاريه من كبار المفتين بسبب عدم اتفاقه مع جواز الاختلاط بالجامعة. حيث أعلن التلفزيون السعودي ليلة الأحد ٤/ ١٠/ ٢٠٠٩ أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمر باعفاء الشيخ سعد بن ناصر الشثري عضو هيئة كبار العلماء والعضو المتفرغ في اللجنة الدائمة للبحوث والفتوى المتفرعة من الهيئة من عمله، وذلك بعد أيام من ظهور الشثري على قناة «المجد» التلفزيونية، في حديث انتقد فيه السماح بالاختلاط في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، مثيراً عاصفة من الجدل في الأوساط الإعلامية السعودية.

ثالثاً: إنشاء جامعة للبنات فقط حملت اسم جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن (٢٠٠٧م)، كانت نواتها كليات البنات التابعة سابقاً لوزارة التربية والتعليم بمدينة الرياض. ونورة بنت عبدالرحمن هي أخت الملك عبدالعزيز آل سعود، موحد المملكة العربية السعودية، وإليها ينسب مُسمَّى هذه الجامعة. وهي أول جامعة نسائية، وقد

Twitter: @abdullah_1395

تباينت ردود الفعل تجاهها، فبينما رحب بها كثيرون على اعتبار أنها تتوافق مع المدرسة السلفية السعودية التي ترفض الاختلاط في التعليم، وترى أن إنشاء مؤسَّسات مستقلة للمرأة أفضل لها، ويقيها ما قد يترتَّب على الاختلاط من احتكاك بالرجال، ورأى آخرون أن عزل النساء في مؤسَّسة منفصلة لا يخدم قضية تمكين المرأة بقدر ما يُعزِّز عزلها وتهميشها، إضافة إلى كونه يحرمها الاستفادة من إمكانات الجامعات التي بنتها على مدار السنوات [الخازم (٢٠٠٤م)]. . تجربة جامعتي الملك عبدالله والأميرة نوره تحتاج بعض الوقت لتقييمها من مختلف الجوانب الأكاديمية والاجتماعية.

رابعاً: محاولة تغيير أو تقليص حدَّة الهوية المتشدِّدة للجامعات الإسلامية أو المصنَّفة إسلامية (غالبية الجامعات السعودية تبدو محافظة كمجتمعها؛ لكننا نتحدث عن جامعة تحمل مسمى وهوية الإسلامية) عبر إنشاء أقسام علمية ومهنية بها بدلاً من جعلها مجرد جامعات للأقسام الدينية واللغوية. فعلى سبيل المثال أسِّست كلية للطب وأخرى للعلوم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويجري إنشاء كليات علمية بالجامعة الإسلامية، إلى غير ذلك من الأمثلة.

خامساً: التوسع في برامج الابتعاث سواء على مستوى الجامعات أو عبر برنامج الملك عبدالله للابتعاث الذي يُخطِّط لابتعاث مائة ألف شاب وشابة إلى مختلف دول العالم؛ خاصة إلى الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا

وغيرها؛ بل وقد تميز هذا البرنامج بمنح فرص كبيرة لطلاب المرحلة الجامعية وأخرى للطالبات.

سادساً: توفير مزيد من الدعم للبحث العلمي سواء عن طريق الجامعات أو مراكز البحوث كمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، أو بإتاحة المجال لاستقطاب دعم القطاع الأهلي عبر برامج الكراسي العلمية البحثية، بل ومنح جوائز مجزية للحاصلين على براءات اختراع وتميز علمي.

سابعاً: إعادة هيكلة بعض مؤسَّسات التعليم العالي أو تغيير المرجعية الإدارية لبعضها، بعد أن ضمت كليات المعلمين والمعلمات وما في حكمها إلى الجامعات بدلاً من مرجعيتها الأولى التابعة لوزارة التربية والتعليم أو وزارة الصحة بالنسبة للكليات الصحية.

بالرغم من ذلك التطور الكمِّي السريع والكبير في برامج التعليم العالي، وبالرغم من الحوار والسجال الذي يدور في المجتمع سواء عبر لقاءات الحوار الوطني التي ينظمها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، أو عبر وسائل الإعلام التي شهدت انفتاحاً غير مسبوق في مناقشة القضايا الفكرية المختلفة، أو عبر المؤسسات المعنية مثل جمعيات حقوق الإنسان، إلا أن الجامعات بدت متأخرة في هذا الجانب، ولاتزال تعاني تحولها إلى مجرد برامج أكاديمية أو مدرسية تفتقد البيئة الفكرية التي تتيح الحرية الأكاديمية والتنوع الثقافي، وتعوزها الأنشطة والبرامج الثقافية المنفتحة على مختلف الأطياف

وغير ذلك. وكذلك على مستوى الأنظمة لم يحدث تطور يذكر في أنظمة التعليم العالي، وبدلاً من تقليص دور وزارة التعليم العالي والمركزية التي يعانيها التعليم العالي، تفاقمت المركزية، وحدث تضخم أكبر في حجم وزارة التعليم العالي كدليل قيامها بمزيد من النشاطات التنفيذية التي كان يفترض أن تؤديها الجامعات بشكل مستقل. وسنناقش شيئاً من هذا في جزء آخر من هذا الكتاب.

الفصل الرابع
التأثير الأيدلوجي في التعليم العالي

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

ناقشنا في الأجزاء السابقة من الكتاب تعريف المدرسة الفكرية السائدة في السعودية وتحولها إلى أيدلوجيا متحكّمة، وبعد ذلك استعرضنا التحولات الجيو(سياسية) وكيف أثرت على نظام التعليم العالي والتوجهات الفكرية السائدة، بما فيها تلك التي تمور بها الجامعات. وفي هذا الفصل نقرأ كيف أثر أو تغلغل تأثير فكر المدرسة الواحدة، وتحديداً المدرسة الدينية السلفية السائدة في السعودية، بمؤسسات التعليم السعودي وبرامجه المختلفة عبر تراكم ممتد على مدى أربعة عقود. وسيتم تحديد ذلك التأثير على عدة مستويات: على البرامج الأكاديمية، على حياة الطلاب، على التعليم العالي للفتاة، على البحث العلمي والجوانب الفكرية ذات العلاقة، على النظم واللوائح، وعلى قرارات تعيين وعزل القيادات الأكاديمية.

أولاً: التأثير على مستوى البرامج الأكاديمية

لقد حدث اختراق لمناهج التعليم العالي من قبل الفكر السلفي السائد عبر ثلاثة محاور رئيسة، نلخّصها في التالي:

أولاً: أسلمة بعض العلوم ومنحها نعت اللاحقة «الإسلامية»،

Twitter: @abdullah_1395

حيث ظهر علم النفس الإسلامي والطب الإسلامي والاقتصاد الإسلامي والقانون الإسلامي والأدب الإسلامي والعمارة الإسلامية والإعلام الاسلامي وغيرها. تلك العلوم التي صُنِّفت إسلامية تختلف عن مثيلاتها التي لم تُصنَّف كذلك في فروق قليلة أحياناً وكثيرة أحياناً أخرى حسب نوعيتها؛ لكن الهدف النهائي من التصنيف الإسلامي هو إحكام نظريات وتوجهات واستنتاجات تلك العلوم للقواعد الإسلامية أو ما يراه القائمون عليها بأنه الإسلامي الصحيح. فعلى سبيل المثال علم النفس الإسلامي يأتي ليشكك في نظرية فرويد أو ينبذها، وربما يدخل جوانب علاجية تراثية دينية مثل العلاج بالرقية ضمن منهج علم النفس، كما أن علم الحيوان يرفض نظرية النشوء والتطور، وعلم الأدب الإسلامي يرفض الأدب الحداثي وما بعد الحداثي لارتباطه ببعض المفكرين الملحدين أو الفلاسفه. وهكذا يُوجَّه العلم بكامله أيدلوجياً، وبالتالي تُنمَّى عقول الناشئة على أدلجة العلم والتشكيك في كثير من النظريات الحديثة، وذلك بدلاً من تنميتها على التنوعُّ وتحكيم وإعمال العقل والاحتكام إلى المنطق العلمي.

ثانياً: رفض تدريس بعض العلوم اعتماداً على مواقف مسبقة منها، مثل رفض تدريس الفلسفة أو الفنون، أو القانون بحجة أنها تتعارض مع مباديء المدرسة السائدة، فالفلسفة وعلم المنطق متهمان ـ منذ أحمد بن حنبل ـ بأنهما يعمدان إلى المبالغة والإيغال في طرح اسئلة وجودية تقود إلى الشك في بعض المسلمات الدينية. ويرون أن على السلفية أخذ ما جاء به السلف الصالح دون تحليل عقلي؛ لأنها

محكومة بالنصوص أكثر من تحليلها. كما أنه وبحكم أن الشريعة هي التي تقوم مقام القانون الذي تصنفه المدرسة السلفية بأنه علم وضعي (من صنع البشر) وليس إلهياً (جاءت به الشريعة) فإنه لايحبذ تدريسه. وقد اضطرت بعض الجامعات ـ حتى عما قريب ـ إلى تسمية أقسام وكليات القانون باسم الأنظمة أو الأنظمة والإدارة تجاوزاً لرفض تدريس القانون. والموسيقى هي الأخرى مرفوضة من قبل المدرسة المتشددة، وبالتالي لا تدرس في السعودية...

ثالثاً: فرض مواد دراسية إسلامية، فعلى سبيل المثال جميع الجامعات السعودية مجبرة على تدريس ما لا يقل عن ثلاث مواد إسلامية لطلابها بغض النظر عن تخصصهم، بل أن بعضها مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تفرض على الطلاب ـ سواء طلاب البكالوريوس أو الدراسات العليا ـ حفظ أجزاء من القرآن الكريم. وبالطبع ليس غريباً وجود مواد إجبارية لجميع الطلاب تحت مسمى متطلبات الجامعة؛ لكن حجم ذلك ونوعيته تقرره كل جامعة، ونجد كثيراً من الجامعات العالمية تحبذ وضع مواد تتعلق بالتاريخ الوطني. لكن لأن المدرسة الدينية السائدة تُعلي شأن الأمة الإسلامية فوق شأن الوطن؛ فلم تفرض أية مادة وطنية إجبارية بالجامعات السعودية. هذا أمر طبيعي فحتى وقت قريب ـ وربما لازال ـ هناك من يرفض الاحتفال باليوم الوطني والنشيد الوطني، ولازال بعض الشباب السعودي المتحمِّس لقضايا الأمة يحارب ويقاتل في كثير من دول العالم الإسلامي حتى ولو لم يكن لبلاده ـ السعودية ـ ناقة ولا جمل

في تلك الحروب، أو حتى تتعارض مع مصلحتها العليا. بعض تلك المواد تحمل فكراً مؤدلجا يأتي متخلفاً أحياناً حتى مع ما يحدث داخل البلد، فعلى سبيل المثال لو أخذنا مادة النظام السياسي في الإسلام ـ أحد المناهج الإسلامية المفروضة بجامعة الملك سعود ـ التي شارك في تأليفها ستة من أعضاء هيئة التدريس بقسم الثقافة الإسلامية بالجامعة؛ نجدها تفرد جزءاً كبيراً لمناقشة الموقف الإسلامي من الاتجاهات المعاصرة ليصل إلى نبذ مفاهيم مثل العلمانية والديموقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان وغيرها بحجة أنها صناعة غربية ابتدعها البشر، بينما في الإسلام تجارب وممارسات لا تتعارض مع الشريعة وبعضها ربانية، أو جاءت بها المصادر الدينية المعترف بها كالقرآن والسنة وأقوال السلف الصالح [آل سعود (٢٠٠٩م)]. بالرغم من أن السعودية شهدت مؤخراً قيام لجان لحقوق الإنسان وأجريت انتخابات بلدية وغير ذلك.

ثانياً: التأثير على مستوى حياة الطلاب

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن التحولات الفكرية والاجتماعية التي قادت إلى التشدُّد الدِّيني وإلى أدلجة كل فعل ليتوافق مع فكر المدرسة الدِّينية السائد، قد أحدثت بدورها تغيراً كبيراً في طريقة حياة طالب الجامعة، فبما أن حياة الطالب ترتكز على النَّشاطات غير المنهجية مثل الرياضة والمسرح والموسيقى والنشاطات الثقافية والاجتماعية الأخرى، فقد وُجهت أو قُلصت وتلاشى كثير منها. فالنشاطات والحفلات الموسيقية على سبيل المثال تكاد تكون غائبة

تماماً في الجامعات السعودية، وأصبح النشاط المسرحي على قلّتِه يفتقد بعض عناصر نجاحه الرئيسة مثل الموسيقى التصويرية المصاحبة، وكذلك مشاركة المرأه جنباً إلى جنب مع الرجل، وحتى أفكار المسرحيات تحوَّلت في حالات كثيرة إلى أشبه ما يكون بالمواعظ والخطب، لأن النقد السياسي محظور، والفانتازيا محدودة ومحكومة بنظرة المدرسة السَّائدة التي ترى أن كل ما يقدَّم يجب أن يكون له هدف إيجابي (الإيجابي هنا هو ما يتوافق مع المدرسة الدينية السائدة)، لذلك نرى التوجه في المسرح الجامعي كان نحو إعادة تمثيل مسرحيات تاريخية بطريقة كاريكاتيرية متواضعة. وفي المجال الثقافي دأبت المدرسة المتشددة على مقاومة المدارس الأدبية والثقافية الحديثة، واستطاعت أن تحد من تواجدها ضمن النشاط الثقافي بالجامعات، مثل ازدراء الشعر الحديث؛ النثري منه وغير النثري، ومناوأة الأفكار الحديثة مثل حقوق الإنسان والحداثة والديموقراطية وغيرها. وغدت الأمسية الشعرية في الجامعة مجرد نظم شعري وعظي يمنع حتى التصفيق لقائله، واستعيض عنه هنا بالهتاف «الله أكبر»!

وبالطبع يُحظر قيام مجالس طلابية بالجامعات ينتخب أعضاؤها ويتنافسون في تقديم برامجهم المختلفة سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو رياضية أو غير ذلك؛ بل أصبحت الجامعات تفتقد إسكان الطلاب أو تقلص في غالبيتها، وأصبحت جُل حياة الطالب خارج جامعته، ولم يعد ارتباطه بها إلا في حدود الإطار الأكاديمي، أي محاضراته

Twitter: @abdullah_1395

فقط، ولا علاقة له بأية نشاطات أخرى. وكمثال لتأثير ذلك، نشير إلى تجربة جامعة اليمامة عندما هاجم متشدِّدون برنامجها المسرحي والثقافي واضطرت قوات الأمن للتدخل وفك الاشتباكات التي أحدثها المشاغبون المحتجون، أو من يسمون أنفسهم بالمحتسبين، بحجة أنه برنامج يسيء إلى رجالات الدين، ويشجع العلمانية والليبرالية، ويستخدم موسيقى وتحضره النساء، رغم أنهنَّ كنَّ في مكان منعزل [العبدلي (٢٠٠٨م)]. كما رأينا كيف أحدثت مجموعة مشابهة شغباً في إحدى حفلات الإنشاد الديني بجامعة طيبة بالمدينة المنورة بحجة استخدام آلات موسيقية مصاحبة للإنشاد في إنشادهم [الجهني (٢٠١٠م)]. ورأينا كيف تدخل المفتي العام لدى مدير جامعة الملك سعود لإيقاف نشاط رياضة مشي للطالبات كان سيقام داخل مقرهن بعيداً عن أعين الرجال [العربية نت (٢٠٠٨م)].

لقد أضعفت تلك الممارسات شعور الطالب أو خريج الجامعة بالحب والانتماء لجامعته، لأنه لم يعش لحظات وذكريات سعيدة كبيرة فيها، وإنما كانت بالنسبة له عبارة عن قاعة درس أنهى فيها متطلبات الشهادة وانتهت علاقته بها. وهذا أمر طبيعي نتيجة لتواضع حياة الطالب في الجامعة السعودية، وهو تواضع للأدلجة دور واضح فيه، إضافة إلى فعل التحولات السياسية وعلاقة الدولة بالجامعة كما سنشرح لاحقاً. وللتدليل على ذلك نجد أن جل الجامعات السعودية تفتقد إلى روابط الخريجين، وتتوقف علاقة الطالب بجامعته بعدما يتخرج منها، رغم أن بعض الجامعات ـ مثل جامعة الملك سعود ـ

Twitter: @abdullah_1395

حاولت إيجاد برنامج لخريجيها ونشرت إعلانات عنه مدفوعة الثمن في الصحف المحلية بغرض حثهم على تسجيل أسمائهم فيه، غير أن البرنامج لم يحظ بالقبول المتوقع منهم، رغم أن هدف الجامعة هو إنشاء قاعدة خريجين تخدمها في التصنيفات العالمية، ولم تستهدف جمع تبرعات أو أي دعم لها من قبل خريجيها مثل ما يحدث في الجامعات العالمية. بالطبع لم تتجرأ الجامعة على تسمية ذلك البرنامج «رابطة الخريجين» كما هو متعارف عليه، بسبب حظر إنشاء اتحادات أو (روابط) أو نقابات بالجامعات السعودية.

ثالثاً: التأثير على التعليم العالي للفتاة

المدرسة السلفية السعودية أو الثقافة السعودية السائدة ليست دائماً دينية بحتة، وإنما يختلط فيها الدين بالعادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة، ولديها محددات تنطلق منها في نظرتها للمرأة، وأبرز هذه المحددات تتمثل فيما يلي:

الاختلاط بين المرأة والرجل مرفوض في مؤسسات التعليم وأماكن العمل قدر الإمكان. والمرأة يجب أن تلتزم بالحجاب والنقاب أثناء حركتها خارج منزلها وفي وجود الرجال.

المرأه ليست مؤهلة أو لا يجوز توليها مراكز قيادية كبرى، باستثناء توليها موقع قيادي في مؤسسة أو مجتمع نسائي بالكامل.

المرأة مكانها الأول المنزل والعناية بالأسرة، والرجل هو المعني بالصرف والقوامة على البيت.

طبيعة المرأة لا تتناسب والعمل الرياضي أو العمل الذي يتطلب جهداً بدنياً عالياً بصفة عامة.

المرأة كائن ضعيف وتحتاج دائماً إلى رجل بجانبها يرعاها ويحميها ويتولى أمرها.

من تلك المحددات نرى أن تعليم الفتاة في مؤسسات التعليم السعودي يأخذ الإطار التالي:

أولاً: تعليم الفتيات في مقرَّات دراسية مستقلة عن الرجال، وفي حالة الحاجة إلى أساتذة من الرجال تنقل المحاضرات عن طريق الاتصال التلفوني، أو من خلف الشاشة (عبر ما يعرف بالدائرة التلفزيونية المغلقة)، بحيث لا يرى الأستاذ الطالبات؛ بينما هنَّ يرينه في بعض الحالات، ويُكتفى بالصوت فقط في بعضها الآخر. وهذا يعني تلقي الفتاة لتعليمها في بيئة أقل تفاعلية بينها وبين أستاذها من زميلها الطالب، وبالتالي فهو تعليم أقل جودة من تعليم الأولاد.

ثانياً: لا تُوفر النشاطات أو المقرَّات الرياضية لأقسام البنات بحجة أن الرياضة لا تليق بالفتيات، ولا توجد أية مسابقات رياضية لهن في الجامعة. مع ملاحظة أن بعض الكليات والجامعات الخاصة حاولت تقديم مسابقات رياضية نسائية معزولة تماماً عن الرجال للطالبات، ولكن على استحياء وذلك بدءاً من العام ٢٠٠٧م تقريباً.

ثالثاً: لا تتاح جميع التخصصات للمرأة بحجة أن بعضها لا يتناسب مع تكوينها البدني مثل التخصصات الهندسية، باعتبارها جميعها تخصصات ميدانية وتتطلب عمل المرأة في الميدان وهو ما لا

يتناسب مع طبيعتها الأنثوية الرقيقة. ونلاحظ أن جامعة الملك فهد للبترول والمعادن رغم تميزها الأكاديمي؛ إلا أنها لا تتيح فرصة القبول للطالبات بحجة أن تخصصاتها تقنية وهندسية لا تليق بالفتاة المسلمة. طبعاً مع ما في ذلك من اختزال سطحي لتعريف جميع التخصصات التقنية والهندسية بأنها تتطلب عملاً ميدانيّاً خارج المكاتب والمعامل المغلقة، وهي الحجة التي تورد لعدم إتاحة فرصة التخصص في العلوم الهندسية والتقنية بالنسبة للفتيات والمستندة على أن المرأة غير قادرة على أداء الأعمال الميدانية التي تتطلب مجهودات بدنية كبيرة.

رابعاً: المرأة كعضو هيئة تدريس لم تتقلّد مناصب قيادية مرموقة بالجامعة، اعتماداً على القاعدة: «ما أفلح قومٌ ولُّوا أمرَهم امرأة». لم نر أو نسمع بمديرة لجامعة أو وكيلة لها أو حتى عميدة لكلية، باستثناء تلك النسائية مائة في المائة كجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات، بل نرى وجود عمداء رجال لبعض كليات البنات ككليات التمريض النسائية.

خامساً: المرأة ـ بحكم النظرة إليها بأنها دون الرجل ـ لا تشارك في صنع القرار الأكاديمي والإداري بالجامعة في حالات كثيرة، وإنما تظل متلقية ومنفذة لما يقرّه شطر الرجال بالقسم الأكاديمي أو الإدارة الرجالية. بل دائما ما تُعطى الأولوية لبناء؛ بينما تبقى البنات في مقرّات مستأجرة حتى حين، فهذه جامعة الملك سعود لم تبدأ في بناء مقر دائم لطالباتها سوى بعد خمسة وعشرين عاماً أو أكثر من إكمال

Twitter: @abdullah_1395

بناء مقر طلابها الدائم، ولا زالت طالباتها في مبان مستأجرة ومتناثرة وسط المدينة إلى حين اكتمال مباني مدينتهن الجديدة.

سادساً: المرأة وبحكم عدم السماح لها بقيادة السيارة وضرورة وجود ولي أمر دائم بجانبها سواء كان الزوج أو الأب أو الأخ أو من في مقامهم؛ فإن حركتها في التنقل محدودة سواء داخل مقر الجامعة وبين كلياتها أو خارج الجامعة.

رابعاً: التأثير في بيئة البحث العلمي

وعند الحديث عن البحث العلمي فإن للأمر شقين أولاً: دعم البحث بعد أن وصل هذا الدعم إلى مستويات متدنية جداً أثناء الفترة التي هبطت فيها أسعار البترول وانخفض الدخل القومي للسعودية (الثمانينيات والتسعينيات). ثانياً: الجانب الفكري ومدى توفر الحرية الأكاديمية والبنى الفكرية اللازمة للبحث العلمي، وقد تقلص هذا الأمر بشكل كبير بعد وضع الحرية الفكرية وحرية البحث والرأي ومصادر التنوع الفكري بين مطرقتين، مطرقة التشدد والأدلجة الدينية بحيث أصبح كل نشاط محكوم بتوافقه أو معارضته للمدرسة المتشددة السائدة، ثم مطرقة السياسة، وما تفرضه من خطوط حمراء عديدة.

لقد نص نظام التعليم العالي في مادته الأولى على أن: «الجامعات مؤسسات علمية ثقافية تعمل على هدي الشريعة الإسلامية» كما نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية لنظام البحث العلمي على أن أول أهداف البحوث العلمية «إبراز المنهج الإسلامي

Twitter: @abdullah_1395

ومنجزاته في تاريخ الحضارة والعلوم الإسلامية» [مجلس التعليم العالي (٢٠٠٧)]. والإشكالية ليست في أهمية هذه المواد؛ ولكن في استخدامها لاحقاً كمبررات لقمع أو لتقييد حرية البحث والرأي في الجامعات، حيث استنبطت عدة مواد وإجراءات تنفيذية تهدف للتأكد من تحقق نص هذه المواد وفي عموميتها، إذ أصبح مصطلح الشريعة مرادفاً لمدرسة دينية أيدلوجية واحدة عند البعض، وهي المدرسة السلفية. وعلى سبيل المثال فرض النظام عدم مشاركة عضو هيئة التدريس السعودي في أي مؤتمر خارج البلاد دون الحصول على موافقة وزارة التعليم العالي، كما فرض عدم عقد أي مؤتمر دون أخذ موافقة المقام السامي، لأسباب قد تكون سياسية؛ ولكن تستخدم الأيدلوجيا لتبريرها حيث يكمن المبرر في التأكد من عدم المساس بالهويات والمعتقدات الإسلامية. لقد بلغ التدخل الأيدلوجي في البحث العلمي حد إلغاء منح درجات عليا لباحثين أنهوا أو أوشكوا على إنهاء رسائلهم للدكتوراه أو الماجستير، فهذا على سبيل المثال الباحث سعيد السريحي وبعد أن أنهى بحث الدكتوراه حجبت رسالته وحرم شهادة الدكتوراه بقرار من مجلس جامعة أم القرى بحجة أنه من رموز الحداثة الأدبية، ورسالته في اللغة العربية تناقش بعض جوانب الحداثة اللغوية والأدبية. الكاتب والأديب سعيد السريحي يعمل مدير تحرير بجريدة عكاظ السعودية، وقد نشر وشارك بجل أفكاره عبر الصحف السعودية والمنابر الثقافية والأدبية خارج الجامعة. رغم ذلك لم تقبل الجامعة بمجالسها العليا أطروحاته العلمية التي ضمَّنها رسالته لدرحة الدكتوراه تحت ذريعة ليس لها علاقة بجودة الرسالة العلمية؛

وإنما بحجة أيدلوجية بحتة [الموسى (٢٠١٠م)]. ونفس الوضع تكرر مع الباحث عيسى الحميري حيث حجبت رسالتة للماجستير بحجة ميله للصوفية واعتماده أدلة من كتب الصوفية. وهذا الباحث واصل دراسته في مكان آخر ووصل إلى مرتبة وزير الأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة [الصباغ (٢٠١٠م)]. سبق أن أشرنا إلى إن الأيدلوجية السلفية تتنكر وتحارب الصوفية كمدرسة تفكير دينية أخرى، رغم تواجدها في بعض مناطق المملكة كالمنطقة الغربية.

رابعاً: التأثير في النظام/ اللوائح

تصعب أحياناً الإجابة على السؤال: من أثر في الآخر.. هل يؤثر النظام في الأيدلوجيا ويصنعها؟ أم الأيدلوجيا هي التي توجه النظام؟ مهمتنا هنا هي تتبع النصوص الأيدلوجية في نظام التعليم العالي لتبيان كيف أن الأيدلوجيا تتعاضد مع التنظيم، أو العكس، أي أن التنظيم يتعاضد مع الأيدلوجيا لخلق بيئة مؤدلجة (إن صح التعبير) في مؤسسات التعليم العالي. عندما نبدأ بنظام التعليم العالي (فهرس ١) نجد أن المادة الأولى في هذا النظام تنص على: «الجامعات مؤسسات علمية وثقافية تعمل على هدى الشريعة الإسلامية وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي، والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها» [مجلس التعليم العالي (٢٠٠٧م)]. المملكة العربية السعودية دولة إسلامية، ونظامها الأساسي يشير إلى أن دستورها هو الشريعة الإسلامية، فبالتالي لا لزوم لمثل هذا النص

سوى تأكيد للأيدلوجية التي سيسير عليها التعليم العالي، ووضعها كمادة أولى، يعني أن كل ما سيتعارض مع ذلك سيكون محل رفض. وقد يرى البعض أن النص طبيعي طالما أن الدولة إسلامية ودستورها الشريعة، لكن الأمر ليس كذلك عندما ينظر إليه من منظور أيدلوجي، لأن نصاً عمومياً كهذا سيستخدم لاحقاً لتبرير كثير من السلوكيات والنظم والممارسات التي تحدث في أروقة التعليم العالي، ويزداد الأمر تعقيداً حينما لا يكون هناك تحديد لمفهوم الشريعة الإسلامية، فيأتي من يعرف ويؤول النص وفق توجهاته الأيدلوجية. ويعمل على اختزال الشريعة الإسلامية في المذهب السلفي السائد، وبالتالي رفض أية تفسيرات أخرى، وكذلك رفض الآخر الذي لا يتفق مع المدرسة السلفية، وتأطير التعليم والبحث فيما يوافق هذه المدرسة. وقد رأينا أن الممارسات/ التأثيرات المشار إليها أعلاه تتكئ في الغالب على هذا النص، حيث لا يوجد (على سبيل المثال) أي نص في لائحة التعليم العالي يفرق بين البنات والأولاد في التعليم العالي، ولكن نص «على هدي من الشريعة» يبيح الممارسات التي ترتكب في تعليم الفتاة بالجامعات (كما اتضح أعلاه) ويبيح الممارسات التي تتدخل في حياة الطلاب، وفي مناهج التعليم وفي البحث العلمي وغير ذلك. بل نجد أن مثل هذا النص يسهل فرض الرقابة والتحكم في بعض شؤون الجامعات، فمثلاً قد يستخدم النص كمبرر لمساندة النظام القاضي بعدم مشاركة أي عضو هيئة تدريس في أي مؤتمر خارجي دون موافقة وزارة التعليم العالي، لكي لا تسهم المشاركات في الإساءة للدين أو العقيدة.

Twitter: @abdullah_1395

وفي حالات أخرى قد لا تتدخل الأيدلوجيا بشكل مباشر؛ وإنما بالضغط على صانع القرار لإصدار تعميم أو قرار يؤثر على مسيرة النظام الأكاديمي كما حدث نحو تغيير النظام الأكاديمي الداخلي للجامعات، وإصدار مرسوم ملكي بتوحيد النظام الأكاديمي في جميع الجامعات ليصبح نظام مقررات/ سنوات بدلاً من نظام الساعات (أشبه بالنظام الأمريكي) الذي كان متبعاً في غالبية الجامعات. سيناقش هذا القرار في الفصل المتعلق بالدولة والجامعة.

خامساً: التأثير في قرارات التعيين

تلعب الأيدلوجيا دوراً كبيراً في تعيين أو عزل مديري وقيادات الجامعات العليا، وبالتالي يصبح مدير الجامعة غير مستعدٍ لمجابهة المدرسة الفكرية الأيدلوجية السائدة. فعلى سبيل المثال رأينا كيف أن الاصطدام أو مجابهة أرباب الفكر المتشدد أدى إلى عزل مدير جامعة أم القرى د سهيل قاضي من منصبه (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩م) حيث لم يبق فيه سوى فترة تعيين واحدة مدتها أربع سنوات مقارنة ببقية المديرين الذين صدرت قرارات تجديد لهم في مناصبهم. الدكتور قاضي اصطدم برجال الدين ـ وبعضهم من خارج الجامعة ـ حينما قرر دمج كليتي الشريعة والدعوة في كلية واحدة، وكذلك إنشاء كلية الطب والعلوم الطبية، فطاله الاتهام بتضييع وطمس هوية الجامعة التي تصنف كجامعة إسلامية بحكم أن نواتها كانت أول كلية شريعة في المملكة، وبحكم موقعها في أم القرى قبلة المسلمين الأولى، وبحكم صيغة إعلان إنشائها حيث أسست في وقت تتواصل فيه أسلمة

Twitter: @abdullah_1395

كل المشاريع وإعلانها كمنارات إسلامية تخدم الإسلام والمسلمين [الصباغ (٢٠١٠م]. في الجانب الآخر نرى أن مدير جامعة الملك فيصل، والذي بلغ من العمر ـ وقت إعداد هذا الكتاب ـ ثلاثة وسبعين عاماً يحافظ على منصبه لمدة تقترب من ١٦ عاماً (منذ العام ١٩٩٥م)، ونعتقد بأن أحد الأسباب الرئيسة لذلك هي قدرته على إدارة الجامعة دون زوابع أو إثارة مشكلات اجتماعية أو طائفية في مجتمع تعيش فيه الطائفتان السنية والشيعية (المنطقة الشرقية). وليس لأن جامعة الملك فيصل تحقق تميزاً أكاديمياً وبحثياً يتجاوز الجامعات الأخريات. بالطبع لا يوجد تقييم أو تصنيف موضوعي علمي للجامعات السعودية؛ وإنما هي استنتاجات يمكن الوصول إليها من التقارير السنوية للجامعة وللتعليم العالي بصفة عامة، حيث تشير تلك الاحصائيات إلى تراجع كبير في المؤشرات الأكاديمية كنسبة الطلاب للأساتذة وما يصرف على البحث العلمي وغيرها من المؤشرات [وزارة التعليم العالي (٢٠٠٣م)؛ جامعة الملك فيصل (٢٠٠٣م)؛ الخازم (٢٠٠٤م)]. ما يهم هنا أنه وبالرغم من هذا التراجع لم يعزل مدير جامعة الملك فيصل؛ بل ظل يتمتع بقرارات التجديد فترة بعد أخرى لأن المعيار ليس أكاديمياً بحتاً فيما يتعلق بتجديد أو عدم تجديد لمدير الجامعة.

وعلى ذلك يمكن قياس العديد من الحالات داخل الجامعات التي يتم فيها اختيار أو عزل عمداء الكليات ورؤساء الأقسام والمراكز الأكاديمية بناء على مرجعيتهم، وقرب أو بعد آرائهم وعلاقاتهم

Twitter: @abdullah_1395

بالمدرسة الفكرية السائدة، فأصبح مدير الجامعة وهو المعني بترشيح العمداء وتعيين رؤساء الأقسام يحرص أحياناً على اختيار قيادات أقرب للمدرسة المتشددة السلفية؛ ليس بالضرورة لأنها الأكفأ أو لوجود القناعات الكاملة بما لديها من قدرات أكاديمية وقيادية؛ بل لأنها ستسهم في تحسين صورة إدارة الجامعة في الأوساط المحافظة، وستكون مقبولة من المجتمع المحافظ خصوصاً بعد علو موجة تصنيفات الأساتذة والمفكرين بين محافظ وأصولي وإسلاموي وليبرالي وحداثي وغير ذلك. ولاعتبارات اجتماعية وللحفاظ على الصورة الذهنية للشخص أمام المجتمع فقد بدأت تبرز مظاهر جديدة لأعضاء هيئة التدريس أسوة بأفراد المجتمع الآخرين مثل إعفاء اللحى وتقصير الثياب، وأصبح هؤلاء (أصحاب المظهر الديني) يشفعون لبعضهم، ويساعد بعضهم بعضاً في الحصول على مختلف المناصب الأكاديمية، بل يمكن التأكيد على بروز ظاهرة التحيز الفئوي الديني أو المذهبي، وفي حالات تطغى على التحيز الفئوي القبلي السائد في الجزيرة العربية [الخازم (٢٠٠٥م)].

ونسوق مثالاً أخر يوضح تدخل الأدلجة في التعيينات وذلك ما نلحظه في جامعة الملك سعود التي شكلت لجنة خاصة لمقابلة المتقدمين لها من الأساتذة السعوديين قبل تقديم أوراقهم للمجلس العلمي بالجامعة، حتى ولو كان المتقدم من أبناء الجامعة الذين ابتعثتهم للدراسات العليا بالخارج، أو ممن أجتاز جميع التوصيات الأكاديمية من قبل القسم الأكاديمي والكلية المعنية. وتركزت المهمة

Twitter: @abdullah_1395

الرئيسة لتلك اللجنة الموحدة على مستوى الجامعة على التأكد من انتماء المتقدم للمدرسة الفكرية السائدة، أو في أحسن الحالات عدم وجود توجه فكري لديه يعارض المدرسة السائدة بوضوح. وعليه يحدث أن يرفض أحد المتقدِّمين المتميزين علميّاً بسبب بحثه في نظرية سياسية أو اجتماعية أو أدبية غربية لا تتفق مع المدرسة السائدة، لذلك يُسأل عن أبحاثه، بما فيها بحث الدكتوراه، ليس من الناحية التخصصية العلمية، وإنما من الناحية الفكرية والفلسفية الأيدلوجية [الخازم (٢٠١٠م)].

طبعاً وكملاحظة قانونية يمكن القول إن قرارات التعيين والعزل لا تتضمن نصوصاً توضح الأسباب الرئيسة في التعيين أو العزل أو الإعفاء من المنصب؛ وإنما يُكتفى بقرار التعيين أو العزل أو باستخدام عبارات عامة مثل «أُعفي بناء على طلبه» أو «أعفي من منصبه» فقط، وبالتالي فإن ما نورده هنا يمثل قراءتنا لما يحدث وقد لا يتفق مع ما يرد في النصوص الرسمية.

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

الفصل الخامس
علاقة الجامعة بالدولة

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

تعتبر قراءة علاقة الدولة بالجامعة أحد عناصر فهم البيئة التنظيمية والأيدلوجية التي تشكل البيئة التي تدار فيها الجامعة، وقد حظيت هذه الجزئية بحظ وافر من الدراسات المتخصصة، مثل تلك التي بدأها عالم الاجتماع الشهير (بيري بورديو) وآخرين في مجال التعليم العالي، حيث أن حوكمة الجامعة وطريقة إدارتها وفهم القوى المؤثرة فيها داخلياً وخارجياً تسهم في تحديد قوتها واستقلاليتها الفكرية والمهنية. وقبل الخوض في وصف هذه العلاقة بالجامعات السعودية يمكن القول إن هناك نماذج عالمية مختلفة في هذا الشأن، فهناك جامعات تعتبر مستقلة تماماً عن الدولة مالياً أو إدارياً، وهذا النموذج ملحوظ بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في جامعاتها الخاصة التجارية وغير الربحية، وتكتفي تلك الجامعات بالحصول على الاعتماد الأكاديمي والاعتراف من هيئات وجمعيات متخصصة ومستقلة. وهناك جامعات تتلقى الدعم من الولايات، ويكون تدخل حكومة الولاية محدوداً بالتمثيل في مجالس أمنائها، وفي توفير منح دراسية وبحثية، ومنح مشاريع تطويرية بها. بينما نجد جامعات علاقتها بالدولة محدودة ومحصورة في الإشراف العام على التعليم

Twitter: @abdullah_1395

العالي من خلال مجالس وسطية (كمجالس أو هيئات التعليم العالي) دون تدخل في الجوانب الإدارية التنفيذية الخاصة بها، وهذا النموذج موجود في العديد من الدول الأوربية، وغالبية تلك الهيئات والمجالس تمثل مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) في الدفاع عن استقلاليتها وحصولها على موارد مالية أكبر؛ أكثر منها مجالس أو هيئات حكومية تبحث عن تحكم الدولة في مسار التعليم العالي. كما أن هناك النموذج الموجود في العديد من الدول النامية حيث يتجاوز دور الدولة الإشراف والتنسيق العام لاستراتيجيات التعليم العالي؛ إلى التحكم في مؤسساته، ويبرز هذا بشكل كبير في الدول غير الناضجة سياسياً حيث تصنف الدولة مفكريها في مصاف النخبة المقلقة لها بنضجها وتغذيتها للسجال الفكري والسياسي والاجتماعي بما يؤدي إلى الانتفاضات والثورات، بل ويبرز هذا النموذج بشكل واضح في الدول ذات الأنظمة الشمولية التي تتصف بمحدودية التنوع الثقافي والسياسي. وهناك نماذج بين هذا وذاك.

بعيداً عن الجوانب النظرية في هذا الشأن، يمكن القول إن المملكة العربية السعودية ـ كما أسلفنا في الفصول السابقة ـ يسودها نظام الأيدلوجية الواحد، أي الأيدلوجية السلفية، وكما اتضح من قراءة التحولات (الجيو) سياسية المحلية والإقليمية والعالمية المحيطة وتأثيرها في الأيدلوجيا السائدة وقادتها، ودفعهم إلى مزيد من التشدد والانغلاق؛ فقد لوحظ أن تدخل الدولة وزيادة تحكمها في الجامعات يتنامى بشكل مضطرد مع تلك التحولات الأيدلوجية، وكأن هذا

Twitter: @abdullah_1395

التحول يصاحبه تحول آخر في التنظيمات، ولا يعنينا هنا البحث عن السؤال: هل تأتي التحولات التنظيمية كرد فعل لما يحدث أيدلوجياً؟ أم أنها تساهم في التحولات الأيدلوجية ذاتها؟ بمعنى أخر: هل ما يحدث في مؤسسات التعليم العالي ونظمه المختلفة يأتي كرد فعل يحاول احتواء التطورات الأيدلوجية؟ أم أنه مساهم وقائد للتغيرات الأيدلوجية الحاصلة في المجتمع بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة؟

هناك أكثر من تفسير يُبرر تحكم الدولة في الجامعات؛ فمن جهة قد يكون الأمر مقبولاً في ظل التشدد الأيدلوجي، إذ بدون التحكم يمكن أن يحدث ما لا تحمد عقباه من تحول الجامعات إلى مؤسسات غير مستقرة ومثيرة سياسياً وأمنياً، وقد يكون العكس حين تتهم الدولة ممثلة في وزارة التعليم العالي بأنها هدفت إلى أدلجة الجامعات والتحكم فيها لأغراض سياسية، وأنها ضحّت بالتنوع الفكري والثقافي في سبيل مصالح سياسية. وهناك رأي ثالث يذهب إلى أن التحكم الحاصل لم يأت وفق تفكير أيدلوجي، وإنما هو نتاج للعمل الحكومي المركزي البيروقراطي، ومن البدهي حدوثه في دولة ذات نظام إداري مركزي واقتصاد رعوي مثل المملكة العربية السعودية، والدولة الرعوية هي تلك التي تعتمد على مصدر واحد للدخل، وتحيل مؤسساتها ـ بما فيها مؤسسات التعليم العالي ـ إلى مجرد مستهلك غير منتج يُعوّل على الحكومة في كل أموره، وعلى ما تقرّره له من ميزانيات تمنحها وتوزعها على مختلف قطاعاتها؛ إذ تعتمد

المملكة العربية السعودية على مصدر دخل واحد ألا وهو البترول، وتتعامل معه كسلعة تبيعها وتستثمر ثمنها في برامج تنميتها الداخلية [مزاوي (٢٠٠٥)].

نعود الأن لنصف علاقة الدولة بالجامعة السعودية، وتحديداً الجامعة الحكومية قبل أن ننتقل للجامعة الأهلية، ونلخص هذه العلاقة أو نحاول فهمها من خلال المعطيات التالية:

تعتبر الجامعة السعودية دائرة حكومية مثل أي وزارة أو هيئة حكومية أخرى من ناحية التمويل والميزانيات الرسمية؛ بل أن تبويب بنود ميزانية الجامعة لا يختلف عن تبويب أية وزارة أخرى مثل المواصلات أو الصحة أو البلديات أو الزراعة. فالميزانية الحكومية في السعودية تقسم إلى أبواب رئيسة ـ باب المرتبات والأجور، باب المصروفات التشغيلية والادارية، باب الصيانة والتشغيل، باب المشاريع والإنشاءات ـ تنسحب على جميع القطاعات. بمعنى آخر لا توجد خصوصية للجامعة في موضوع تبويب ميزانيتها رغم أنها تتعامل مع منتج مختلف عن القطاعات الحكومية الأخرى، ولا تبنى ميزانيتها على معايير موضوعية كعدد الطلاب مثلاً أو احتياج المنطقة، ولا تتنافس الجامعات على مشاريع محددة تطرحها الدولة؛ وإنما ترتكز الميزانية بشكل رئيس على تراكمات الميزانيات السابقة، وقوة التفاوض التي تملكها إدارة الجامعة مع ممثلي وزارة المالية وفي حالات كثيرة تتمثل في قوة العلاقات التي تربط بين مسؤوليها ومسؤولي وزارة المالية. ولقد رأينا جامعة ذات عدد قليل من الطلاب

وخدمات مجتمعية أقل تحصل على ميزانية أعلى أو توازي ما تحصل عليه جامعة أكبر في عدد طلابها وفي الخدمات التي تقدمها. وعلى سبيل المثال يمكن مقارنة ميزانيات جامعتي الملك فيصل والملك فهد للبترول والمعادن على مدى عشر سنوات، إن فعلنا ذلك؛ سنجد أن مشاريع جامعة الملك فيصل غير مكتملة، وتقدم خدمات كبرى لمنطقتها عبر مستشفياتها الصحية والبيطرية، وتقوم بتدريس أعداد كبيرة من الطلاب والطالبات في تخصصات مكلفة كالتخصصات الطبية أو البيطرية، ورغم ذلك لا تختلف ميزانياتها كثيراً عن ميزانيات جامعة البترول ذات العدد المحدود من الطلاب الذين يدرسون تخصصات تقنية بحتة، ولا تقدم خدمات للطالبات، ولا برامج إضافية مكلفة للمجتمع كالخدمات الصحية! أيضاً نجد أن جامعة مثل جامعة الملك سعود تحصل على ميزانية (٢٠١٠م) تصل إلى سبعة مليارات؛ بينما جامعة الملك عبدالعزيز تحصل على ميزانية ثلاثة مليارات تقريبا، رغم أن أعداد طلاب جامعة الملك عبدالعزيز يزيد عن أعداد طلاب جامعة الملك سعود [وزارة المالية (٢٠١٠م)]. ليس الهدف هنا تحليل ميزانيات الجامعات أو النظام المالي السعودي؛ لكن فقط للتدليل على أنه غياب للمعايير الواضحة لتحديد ميزانيات الجامعات، وللتأكيد على أن التعامل معها يُماثل أية إدارة حكومية أخرى وفق معايير عامة، دون مراعاة موضوعية لطبيعة وظائفها التعليمية والبحثية.

الجامعة السعودية لا تُعامل كأي إدارة حكومية أخرى في مجال

الميزانيات فقط، بل حتى في التوظيف، ولا تستطيع استحداث وظائف مالم تعتمدها وزارة الخدمة المدنية، وهي (وزارة الخدمة المدنية) وزارة أخرى تضاف إلى وزارة المالية ترجع إليها الجامعة مثل أي دائرة حكومية بيروقراطية أخرى. ومن الغريب أن تكون هناك جهات حكومية كالمستشفيات الكبرى والهيئات الحكومية والمؤسسات الحكومية (غير الوزارات) تملك مرونة مالية وتوظيفية تفوق الجامعة. فبرامج التشغيل الذاتي للمستشفيات مثلاً تتيح لها وضع سلالمها الوظيفية، بما في ذلك استحداث وظائف جديدة، والتعاقد مع الكوادر البشرية التي تحتاج إليها مباشرةً دون الرجوع إلى وزارة الخدمة المدنية مثل ما تفعل الجامعات، إلى غير ذلك من الميزات التي تفتقر إليها الجامعات، وكأننا بالمستشفى الحكومي الكبير أو بهيئة السياحة أو هيئة الغذاء والدواء تملك جميعها استقلالية مالية وإدارية في علاقتها بالدولة تفوق تلك التي للجامعات، وبالإضافة إلى التوظيف هناك العلاقة مع الجهات الأمنية في مجال استقدام الأساتذة الزائرين وفحص سجلات المرشحين لوظائف قيادية بالجامعات من الناحية الأمنية والسياسية وغير ذلك من الأدوار التي تبيح لتلك الجهات التدخل في أمور عديدة داخل الجامعات.

تصدر قرارات تعيين وعزل القيادات العليا بالدولة كمديري الجامعات عن طريق المقام السامي مباشرة، وعادة ما تعتمد معايير التعيين على الولاء والانسجام مع نظام/ وزارة التعليم العالي والنظام الإداري والاجتماعي بصفة عامة. وفي كثير من الجامعات المتقدمة

يأتي اختيار المدير عن طريق مجلس الأمناء أو المجلس الأعلى للجامعة وإن كان بالترشيح فقط، لكن الجامعات السعودية وبحكم إلغاء مجالسها العليا ـ منذ زمن ـ والاكتفاء بمجالس الجامعات؛ لم تعُد لديها جهة عليا تختار وترشح مديرها وقياديها، بل حتى مجلس التعليم العالي ـ وهو أعلى جهة تنظم سياسة التعليم العالي في المملكة ـ لا يملك حق ترشيح من يراه مناسباً لمنصب مدير الجامعة حسب نظامه (فهرس ١) ودوره في مجال القيادات العليا بالجامعات لا يتجاوز المصادقة على تعيين وكلاء الجامعة المرشحين من قبل مديرها ووزير التعليم العالي. هذه الطريقة في التعيين تجعل ولاء الإدارة ومرجعيتها المحاسبية هي الدولة، أو القيادة العليا بالدولة ومعالي وزير التعليم العالي وليس إلى مرجعية أخرى. بل إن مديري الجامعات السعودية يرون أنفسهم رجال دولة (رجل الدولة بالمصطح العام هو الذي يمثلها سياسياً)، وبعضهم يعتبر إدارة الجامعة بالنسبة له عتبة نحو ترقية أعلى في سلم التوظيف الإداري الحكومي، كأن يراها خطوة نحو الوصول إلى كرسي إحدى الوزارات، بمعنى آخر لا يوجد لديهم طموح للاستقلال بجامعاتهم والابتعاد عن سطوة التحكم الحكومي.

تفتقر الجامعات السعودية إلى وجود جمعيات أو نقابات أو مجالس تمثل أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب ولا تمثيل بمجالسها العليا، أو جهة تمثل أعضاء هيئة التدريس، أو حتى تمثل المجتمع،

لذلك لا تتحمل إداراتها ولا تتحمل وزارة التعليم العالي أية مرجعية محاسبية تحاسب وتراقب أعمالها سوى الدولة.

يُحكم نظام التعليم العالي (فهرس ١) الذي يطبق على جميع الجامعات قبضة تحكم الدولة فيها حيث ألغى مجالسها العليا واكتفى بمجالسها التي أنيطت رئاستها جميعها بوزير التعليم العالي، وأصبح تعيين عمداء الكليات بناءً على قرار من وزير التعليم العالي، وسحبت الكثير من الصلاحيات التنفيذية التي كانت منوطة بمجالس الجامعات وتحوَّلت إلى اختصاص مجلس التعليم العالي برئاسة رئيس مجلس الوزراء جلالة الملك. ومن الأمثلة التي توضح تقليص صلاحيات الجامعة وبالتالي استقلاليتها في علاقتها بالدولة؛ اشتراط موافقة مجلس التعليم العالي (رئيس مجلس الوزراء ـ الملك ـ هو رئيس المجلس ويعتمد قراراته عادة دون حضور الجلسات) على تمديد عمل أعضاء هيئة التدريس عند بلوغهم الستين عاماً، تعيين وكلاء الجامعات، الموافقة على البرامج الأكاديمية، الموافقة على الجمعيات العلمية، وغير ذلك من المهام التي يوضحها نظام التعليم العالي (فهرس ١). بل إن إقامة مؤتمر علمي يتطلب موافقة المقام السامي، كما أن مشاركة عضو هيئة تدريس في مؤتمر خارج المملكة يتطلب موافقة وزارة التعليم العالي، التي تمنح نفسها أحقية منع مشاركته، حتى ولو لم يطلب دعمها أو موافقتها وكأنها تملك آليات سريه تتابع بها نشاط عضو هيئة التدريس أو بعض من تخشاهم من بينهم. لقد أصبح نظام الجامعة هرمياً في تسلسله بحيث ترتقي قرارات تعتبر من

صلاحية الأقسام والكليات إلى جهات أعلى مثل مجلس الجامعة أو المجلس الأعلى للتعليم العالي (أنظر الشكل ١).

يتضمن نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه مواد تستخدم بطريقة غير إيجابية في بعض الحالات مثل تلك التي تمنح وزير التعليم العالي حق تعيين عمداء الكليات، ومدير الجامعة تعيين رؤساء الأقسام بشكل غير مفصل، حيث لوحظ أن هذا الحق اعتُبر حقاً مطلقاً، ولم تعُد هناك ضوابط في تلك التعيينات، فعلى سبيل المثال رأينا جامعة الملك فيصل تعين أستاذاً من كلية العلوم الإدارية عميداً لكلية الصيدلة بالرغم من وجود أساتذة سعوديين برتبة بروفسور ينتمون إلى كلية الصيدلة ولهم خبرات وباع كبير في مجال تخصص الكلية، وفي الجامعة نفسها عُيِّن عضو هيئة تدريس من كلية العلوم الإدارية أيضاً عميداً لكلية الهندسة بالرغم من وجود عدد من أساتذة الهندسة السعوديين الأكثر خبرة وأستاذية في تلك الكلية، وأستاذ في العمارة يُعيَّن رئيساً لمركز البحوث الطبية [الخازم (٢٠٠٨م)]. وقس على ذلك كثيراً من ممارسات التعيين التي أعلت قيمة الإدارة وقلصت أو ألغت أهمية الكفاءة والمستوى والخبرة الأكاديمية.

علاقة تحكم الدولة ممثلة في وزارة التعليم العالي بالجامعات لم تطبق فقط على الجامعات الحكومية بل نحا نظام الجامعات والكليات الأهلية ـ الربحية وغير الربحية ـ المنحى نفسه في العديد من جوانبه (انظر فهرس ٢ الذي يوضح نظام الجامعات الأهلية). ولا تكتفي وزارة التعليم العالي بمنح ترخيص افتتاح الجامعة الأهلية ثم متابعتها

عبر آليات الاعتراف الأكاديمي واختبار المخرجات، بل تتدخل في جوانب عديدة منها منح وزير التعليم العالي صلاحيات التدخل في تشكيل مجالس أمناء الجامعات الأهلية عبر اختيار خمسة من أعضاء هيئة التدريس وممثل للوزارة مباشرة عن طريق الوزير، والموافقة على بقية الأسماء التي ترشحها الجامعة الأهلية، ولا تكتفي بالتدخل في تشكيل مجلس أمناء الجامعة؛ بل في اعتماد أو رفض قراراتها المختلفة (مواد ١٣ و١٥من نظام الجامعات الأهلية)، ومنح وزير التعليم العالي صلاحية تعيين مدير الجامعة (مادة ٢٠ من نظام الجامعات الأهلية). ليس ذلك فقط؛ بل أن جميع أنظمة وإجراءات وبرامج الجامعات الأهلية لا يجوز تعديلها بعد إقرارها سوى بقرار يصدره معالي وزير التعليم العالي (مادة ٣٢ من نظام الجامعات الأهلية). وحتى اللوائح ـ وبعضها يفترض أن يكون من صلاحية الجامعة تطويره بشكل مختلف عن الآخرين ـ مثل لائحة الدراسات والاختبارات ولائحة الدراسات العليا؛ يفرض على جامعات التعليم العالي الأهلية تطبيق تلك اللوائح الموحدة والمطبقة على جامعات التعليم العالي الحكومي (مادة ٣٤ من نظام الجامعات الأهلية). إن مجرد تحكم وزارة التعليم العالي في منح تصاريح إنشاء الجامعات والكليات الأهلية، وتوزيع المنح الدراسية الحكومية عليها، وحضور مجالسها العليا عبر ممثل الوزارة، الموافقة على مؤتمراتها وبرامجها الأكاديمية وتجديد تراخيصها وغير ذلك من الخطوات يجعل الجامعات والكليات الأهلية مرتبطة بالدولة، وتتواصل مراقبتها والإشراف أو التحكم فيها ومتابعتها من قبل الدولة، انظر لائحة

Twitter: @abdullah_1395

الجامعات الأهلية لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن (فهرس ٢).
وبما أن مديري الجامعات الأهلية لا يُعيَّنون إلا بعد موافقة وزير التعليم العالي؛ فقد يحدث أن تتدخل الوزارة أو الوزير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عزل أو الضغط على الجامعة الخاصة بعزل مديرها إن لم تتفق سياساته مع توجهاتها العامة، وقد رأينا كيف حدث الضغط على جامعة اليمامة ـ وهي جامعة أهلية ـ حتى اضطرت إلى عزل مديرها أو دفعه إلى الاستقالة رغم تفانيه في بنائها كجامعة متميزة لم يكن لمالكيها نيَّة أو اتجاه للتفريط في خبرته لولا ضغوط وزارة التعليم العالي.

عندما ننظر إلى علاقة الدولة بالجامعة؛ نجد أنها تتجاوز الأنظمة التي شرحت أعلاه، فالدولة تتدخل مباشرة دون العودة للأنظمة الأكاديمية متى شاءت، ومن الممارسات التي تدلل على ذلك نشير إلى الأمثلة التالية:

تعمد الدولة إلى فصل وسجن وتجميد عمل أعضاء هيئة التدريس المخالفين لتوجهاتها في أي وقت دون تدخل من إدارة الجامعة في الدفاع عنهم، بل تتحول إدارة الجامعة إلى جهة تسوغ القرارات نظاماً، ويصبح قرار الدولة نافذاً في ظل عدم وجود جمعيات أو نقابات تدافع عن أعضاء هيئة التدريس، وقد حدث ذلك مع أساتذة محسوبين على التيار الديني المتشدد (الصحوي) مثل الشيخ سلمان العودة، عايض القرني، محسن العواجي، وغيرهم كما حدث

لأساتذة محسوبين على التيار الليبرالي مثل عبدالله الحامد، متروك الفالح وغيرهم [جمعية دراسات الشرق الأوسط (٢٠١٠م)].

تتدخل الجامعة حتى في القرار الأكاديمي؛ فعلى سبيل المثال صدر أمر ملكي (رقم ٥٣ وتاريخ ٦م١٢م١٩٩٢م) بتحويل نظم الدراسة في الجامعات إلى النظام السنوي / الفصلي بدلاً من نظام الساعات (النظام الأمريكي) الذي كان مطبقاً في العديد من الجامعات. وحدث ذلك إثر تذمر بعض رجال الدين بأن نظام الساعات يترك لدى الطلاب والطالبات فراغاً بين المحاضرات يستغل بشكل غير ملائم من قبلهم وبالذات الطالبات، إذ يرى البعض أن هذا النظام قلص قدرات الأهل في متابعة بناتهم في الوقت الفائض بين المحاضرات. بينما نظام السنوات يشبه نظام المدرسة العادية وهو ما تطبقه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية منذ القدم، ويقلص فرص الطلاب في تسجيل المواد الاختياريه التي يرغبونها أو في الشعب الدراسية التي تناسبهم، وأصبحت الجداول الدراسية بالتالي تقدم جاهزة للطلاب.

تتدخل الدولة في قرارات تخص حياة الطلاب اعتماداً على تفسيرات أو تقديرات قد لا تكون دقيقة، وذلك بمعزل عن مجالس الجامعات وإدارتها التي لا تملك القدرة على مناقشتها أو الاعتراض عليها، فعلى سبيل المثال نذكر هنا قصة إلغاء إسكان طلاب جامعة الملك سعود، فقد حدث عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥م أن قررت إدارة الجامعة تغيير نظام الإسكان بحيث يفرض على الطلاب العودة إلى

سكنهم قبل منتصف الليل بعد أن كان الإسكان مفتوحاً للدخول والخروج طوال ساعات اليوم (٢٤ ساعه)، وذلك وفق تبريرات تتبع المنهج المتشدد الذي تسير عليه جامعات أخرى كجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (كمؤشر على تغلغل الفكر الديني المتشدد بجامعة الملك سعود مثلها مثل الجامعات الإسلامية الأخرى) من ناحية الحفاظ على أوقات الطلاب وجديتهم والتزامهم بالدراسة والمحافظة على الشعائر الدينية في وقتها إلى آخره من المبررات التي صنفت كقرارات تربوية، وفي أول أيام تطبيق القرار فوجيء الطلاب القادمون من الخارج متأخرين كالعادة، بتصدي رجال الأمن والسلامة لهم ومنعهم من دخول السكن، فتجمعوا أمام البوابات وتزايدت أعدادهم، فحصلت الفوضى وارتفعت الأصوات من داخل العمائر السكنية وخارجها، ولم يتمكن رجال الأمن والسلامة من السيطرة على الموقف، ونتيجة لذلك حضر مسؤولو الجامعة وكان تدخلهم ارتجالياً بشكل أقحمهم وسط معمعة الفوضى الحاصلة آنذاك (عدد طلاب الإسكان يصل حوالي عشرة آلاف طالب وشارك مئات منهم في تلك الفوضى حسب التقديرات)، وحين ماج الطلاب لم يعد يعرف من بدأ بإشعال شرارة الفوضى ومن أججها؟ ولما تفاقم الأمر أُبلغت أمارة المنطقة وقوات مكافحة الشغب فحضرت وحمل الطلاب في عدد من الحافلات، واقتيدوا إلى مكاتب الجهات الأمنية للتحقيق حيث بقوا حتى الصباح، ثم أطلق سراحهم، ولم يُعلن رسمياً عن الحادثة وتفاصيلها وبالتالي أشيعت تفسيرات مختلفة حولها، ليس المجال هنا للتوسع فيها، وإنما نكتفي بهذه الرواية لأن المجال هنا

ليس لسرد تفاصيل دقيقة حول ما إذا كانت فعلاً مجرد فوضى تلقائية أم أن خلفها عملاً منظماً مقصوداً؟ والشاهد لدينا في هذا المقام هو ما حدث بعد ذلك العام، إذ صدر قرار بإيقاف سكن الطلاب بجامعة الملك سعود، واستمر القرر سنوات عديدة، وأقفلت بموجبه ٣٤ عمارة تستوعب حوالي عشرة آلاف طالب. هذا مثال يوضح تدخل الدولة وتأثير الفكر الأيدلوجي المتشدد في تغيير حياة الجامعة وفي تداعيات ما حدث بعد ذلك، كما يوضح قلق الدولة من أي مصدر للمظاهرات أو التجمعات السياسية بالجامعات، ومن ثم لم يعد إسكان الطلاب أولوية لدى الجامعات، وتخلى غالبيتها عن الإسكان الطلابي، باستثناء الجامعات القديمة التي لم تتوسع في هذا المجال. ولعل من الجدير بالإشارة هنا أن ما رُصِد مؤخراً لتطوير مساكن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يفوق أضعاف ما رصد لإنشاء وتطوير مساكن الطلاب كمؤشر على ترتيب الأولويات في هذا الشأن، حتى أن مجلس الوزراء وجه بإيجاد دعم استثنائي لإنشاء مساكن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بلغ خمسة مليار ريال عام ٢٠٠٨م [الوطن (٢٠٠٨)].

يجب ختام هذا الجزء بالإشارة إلى أن علاقة الجامعة بالدولة لم تكن هكذا في بداية إنشاء الجامعات، فقد كان لكل جامعة نظامها المستقل وصلاحياتها التنفيذية المستقلة بشكل كبير عن تدخل الدولة المباشر، والتي تنفذها برعاية مجلسها الذي يرأسه مدير الجامعة، وفي الوقت نفسه كان لكل جامعة مجلس أعلى أكثر من ثلثي أعضائه

Twitter: @abdullah_1395

من خارجها (انظر فصل الحقبة الأولى للتعليم العالي) وكان اختيار قيادات الجامعة على مستوى العمداء ورؤساء الأقسام يجري عبر آليات ديموقراطية متمثلة في الانتخابات وليس عن طريق التعيين بواسطة مدير الجامعة أو وزير التعليم العالي. . .إلخ. وهذا يؤكد أن التحولات (الجيو) سياسية وبروز الأيدلوجية المتشدده أسهمت في تشكيل نظم التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وفرضت تحول الدولة من جهة إشراف وتنسيق للجامعات إلى جهة تحكم ومراقبة، وحولت الجامعات من كيانات فكرية مستقلة إلى نسخ من المدارس التي تتبع التعليم العام وترتبط قراراتها وسياساتها بعدة جهات حكومية.

Twitter: @abdullah_1395

الفصل السادس
بارقة الأمل

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

تبدو الكتابة عن المستقبل مخاطرة أشبه بالتنجيم في دول المنطقة العربية ومنها المملكة العربية السعودية، وذلك لأسباب عديدة، من أهمها ما يلي:

عرفت المنطقة العربية أو الإسلامية (محيط السعودية) بصفة عامة، كما يتضح من رصدنا السابق للتحولات (الجيو)سياسية بالمنطقة، بعدم استقرارها واحتمالية تفجر الأزمات فيها من وقت لآخر، فمن حروب تنفجر فجأة، إلى انقلابات سياسية، إلى حملات إرهابية، إلى كوارث بيئية... إلخ. أي أن المنطقة تعيش (فوق تنُّور) أو على كف عفريت كما يقول المثل، كلما انطفأت أزمة في قطر من أقطارها انفجرت في آخر، وأصبحت المملكة العربية السعودية وبسبب تشابك مصالحها الوطنية والإقليمية والدينية والاقتصادية والسياسية مع محيطها محل تأثر وتفاعل دائم بكل تلك التحولات، وكما أشرنا في حقب التحول التي حدثت في السابق، فإن سياسات التعليم العالي وتوجهاته هي الأخرى تتأثر بكل تلك التحولات.

تعاني الممارسات الإدارية في الدول العربية بما فيها السعودية من تفشي، بل وتجذر البيروقراطية والفساد الإداري، والتنظيمات الإدارية

Twitter: @abdullah_1395

المترهلة، والسياسات المتضاربة وبالتالي يصعب أمر الإصلاح ويبدو شائكاً جداً، لأن دوائر التخلف تصبح مستحكمة فلا تدري كيف تفككها وتحلل تناقضاتها، وكيف تبدأ في إصلاحها. هذا الأمر لم يعد خافياً، والحديث عن الفساد لا يكمن فقط في العبث بالمال العام، بل في تفشي المحسوبيات وتعيين غير الأكفاء في المواقع القيادية، وبروز التحزبات الفئوية بأنواعها الأيدلوجية والمناطقية والقبائلية والعشائرية، وتضارب المصالح وعدم فصل السلطات وغيرها [الجزيرة (٢٠٠٧م)]. وفي المملكة العربية السعودية نجد القيادات العليا تعترف ببعض ذلك، بما فيها ما يعلنه ملك البلاد في خطاباته وتوجيهاته، وما يبثه الإعلام، وما يدور في الندوات، وما يجري من محاولات إدارية لمكافحته مثل محاولات إنشاء هيئات لمحاربة الفساد وحقوق الإنسان والرقابة وغير ذلك. ولعلنا نذكر دليلاً على ذلك يتمثل في تلك التوجيهات الواضحة التي أصدرها ملك المملكة العربية السعودية الملك عبدالله عام ٢٠١٠م بالتحقيق مع مجموعة واسعة من المسؤولين ذوي العلاقة بما حدث في مدينة جدة كجزء من آليات معالجة تبعات كارثة السيول التي راح ضحيتها عشرات الأبرياء نتيجة الفساد الذي نتج عنه إسكان الناس في مناطق السيول، وعدم توفر البنية التحتية المناسبة لتصريف السيول والمجاري. ذلك التوجيه الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/ ١٩١ وتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٠م وما تبعه من تحقيقات يعد دليلاً بارزاً على الاعتراف بوجود الفساد بمختلف أنواعه وأهمية معالجته بحزم، والتعليم العالي ليس إستثناء في هذا الجانب، فهو يعاني مثل غيره من

Twitter: @abdullah_1395

القطاعات من كل الأعراض المذكورة أعلاه؛ البيروقراطية والمحسوبيات وهدر المال العام وغيرها.

ورغم أننا نركز حديثنا على الجوانب الفكرية، فإن الاقتصاد يمثل عصب التنمية في دول مستهلكة ورعوية تستهلك ثمن السلعة التي تبيعها ـ البترول ـ عبر توزيعها على مختلف قطاعاتها، ولا يشارك المواطن فيها كمنتج بالشكل الكافي، فإن التنبؤ بمستقبل التنمية أمر صعب المنال. ليس ذلك فقط، بل إن نشوء البطالة وتفاقمها بين الفئات العمرية الشابة ذكوراً وإناثاً ـ وهي الفئات المفترض أن تكون وقود الإنتاج في البلاد ـ وتزايد الاعتماد على العمالة والكفاءات الأجنبية يقود إلى اختلال في التركيبة الاجتماعية، ويضغط على الجوانب الأمنية والاقتصادية للبلاد. والتعليم العالي ليس بمنأى عن المسؤولية في هذه الجوانب بصفته المعني بتأهيل الكوادر والمساهمة في سد احتياجات سوق العمل من الكفاءات الوطنية المختلفة. وحتى على مستوى اقتصاد الجامعة وبنيتها الهيكلية فإنها تعتبر ـ أي الجامعة ـ بدورها (رعوية) بامتياز لاعتمادها الرئيس على مصدر دخل واحد ألا وهو الميزانيات الرسمية، دون إنتاجية تذكر، ودون هياكل مالية ومحاسبية واضحة. وينطبق هذا الأمر على الجامعات الحكومية وحتى الجامعات الأهلية ليست لديها مصادر إنتاجية باستثناء الرسوم الدراسية التي تحصلها من الطلاب مباشرة أو عن طريق وزارة التعليم العالي كمنح دراسية. (سبق التطرق إلى تلك المنح وسلبية إدارتها حين تقدم عن طريق الجهة المشرعة والمراقبة والتنفيذية ألا وهي وزارة التعليم العالي).

Twitter: @abdullah_1395

في الجانب الفكري نجد أن المملكة العربية السعودية تختلف عن غيرها من بقية الدول بكونها تعتمد على الشريعة الإسلامية دستوراً أو قانوناً لها، وهي ليست الدولة الوحيدة المسلمة أو التي تستمد تشريعاتها من الشريعة؛ لكنها تختلف في كونها لا تملك قانوناً أو دستوراً مكتوباً، وبالتالي فإن التفسيرات الفكرية للشريعة تظل محل اجتهاد في بعض الحالات وينقصها التطبيق الدقيق في حالات أخرى. وفي مجال التعليم العالي، على سبيل المثال، يصبح غياب الدستور المكتوب للدولة نقطة ضعف في مجال المرجعية العليا لمنسوبي الجامعة من ناحية الحقوق والواجبات ومرجعيات وآليات التعامل. وضعف التنظيمات والقوانين المنظمة للحقوق والواجبات، وغياب المشاركة في التمثيل وصنع القرار وفي الرقابة والدفاع عن الحقوق من قبل الاساتذة والطلاب والمجتمع (لا يسمح بوجود نقابات لأعضاء هيئة التدريس وللطلاب، ولا يوجد لهم تمثيل في المجالس العليا بالجامعة، وكذلك لا يوجد تمثيل للمجتمع بمجالس الجامعة والكليات المختلفة) يجعل المحاسبية أو المسؤولية (accountability) مرتبطة فقط بالدولة بالنسبة لقيادات المؤسسة الأكاديمية (وجزئياً للملاك بالنسبة للقطاع الأهلي)، ولا تكترث كثيراً بالمحاسبية أو المسؤولية تجاه أعضاء هيئة التدريس، تجاه المجتمع أو المستفيدين من خدمات الجامعة، وتجاه الطلاب، وتجاه الأعراف والمعايير الأكاديمية.

النقاط أعلاه لا تعني أننا نبث التشاؤم المطلق حيال المستقبل،

فهي أمور يعتبر بعضها خارج السيطرة، وبعضها محل تطور وتغير مع تطور الإدارة وآليات الحكم المتبعة وتطور المجتمع بصفة عامة. هناك مؤشرات إيجابية تمر بها المملكة العربية السعودية، بصفة عامة، تستحق التفاؤل، لكن تظل مواقف مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على التفاعل معها بشكل كافٍ.

الحوار والانفتاح الإعلامي. يمكن القول إن الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ملك السعودية تبنى قضية الحوار بشكل كبير لم يسبق حدوثه في المملكة خلال عقود طويلة، وأسهم في تنظيم الحوار المؤسسي عبر ثلاثة مستويات؛ محلياً عبر إنشاء مركز الحوار الوطني وطرح مواضيع حساسة للحوار الفكري المنقول إعلامياً بشكل مباشر وبمشاركة النخب الثقافية والفكرية بالمملكة، حيث عقد المركز جلسات حوارية عديدة ومطولة حول مواضيع لم تكن مجال النقاش المفتوح مثل «نحن والآخر»، «المرأة»، «قضايا الشباب»، «التعليم» وغيرها، وعلى مستوى الفئات الإسلامية قامت الهيئات الإسلامية مثل رابطة العالم الإسلامي بهذا الدور، وعلى المستوى العالمي فيما بين الأديان والحضارات وقد تبنت الأمم المتحدة هذا التوجه، وأيدت ما حدث في مؤتمر مدريد للحوار وما حدث بالأمم المتحدة بنويورك وغيرها. وأتاح الحوار، على المستوى الوطني الفرصة لمختلف الأطياف والفئات للتعبير عن رأيها في قضايا حساسة، أو كانت تصنف حساسة في العرف المحلي، فمثلاً أتيح المجال للالتقاء السني الشيعي على مستوى الحوار في مكان واحد، وأتيح المجال للمرأة

من مختلف الأطياف للتعبير عن رأيها والمطالبة ببعض حقوقها، وأتيح المجال كذلك لنقد مناهج وطرائق التعليم في المملكة وما تحمله من غلو وفكر متشدد وغير ذلك من المجالات. وعلى المستوى الإعلامي طرحت الصحافة المحلية ووسائل الإعلام المختلفة رؤى نقدية جريئة ومتباينة حول قضايا فكرية ودينية متعددة، حتى ليكاد المجتمع المثقف بسبب قوة وحدَّة السجال أن ينقسم إلى حزبين: إسلامي متشدد مقابل ليبرالي، وأصبحت التهم تنهال من كل طرف على الآخر.

هذا السجال والحوار الفكري، رغم انطلاقته بشكل قوي في المجتمع، إلا أنه كان ولازال شبه غائب في الجامعات وبيئتها الفكرية التي ظلّت تحتكم وتسير وفق العقلية النمطية البيروقراطية المحافظة. وقد حاولت بعض الجامعات والكليات الخاصة تمرير بعض الأعمال المنفتحة أو الليبرالية كما يصفها المتشددون في السعودية؛ لكنها جوبهت بمقاومة شديدة فهذا مدير جامعة اليمامة السابق الدكتور أحمد العيسى غادر كرسي إدارة جامعته عقب التضييق عليه اجتماعياً من الفئات المتشددة، ورسميا عبر وزارة التعليم العالي بسبب تبني جامعته نشاطات مسرحية وثقافية دعي لها من يعترض عليهم أرباب المدرسة الفكرية المتشددة، وبسبب إقامة جامعته معرضا للتعليم العالي شاركت فيه النساء جنباً إلى جنب مع الرجال، كما سبقت الاشارة إليه. أما مدير جامعة الملك سعود ـ المصنف كأحد أبرز مديري الجامعات السعودية ومرشح الأوساط الشعبية الدائم لتبوء

منصب وزاري أعلى في المستقبل ـ فقد تراجعت جامعته عن تنظيم سباق جري بمقر الطالبات بعد احتجاج مجموعة من المتشددين لدى المفتي العام للبلاد الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ الذي وجه بإلغائه بحجة درء المفسدة، رغم أنه كان سيحدث داخل مقر الطالبات وبحضور نسائي مائة في المائة [العربية نت (٢٠٠٨م)]. ومثل ذلك ألغت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن برنامجاً رياضياً نسائيا لعوائل أساتذتها وموظفيها ضمن منشآتها بشكل منعزل عن الرجال بعد أن وزعت الدعوات لحضوره، علماً بأن الجامعة لا يوجد لديها طالبات [الوطن (٢٠١٠م)]. وفي جامعة طيبة بالمدينة المنورة احتج عدد من المتشددين الذين حضروا حفلاً إنشادياً لجوالة الجامعة من وجود بعد الآلات الموسيقية في الحفل الأمر الذي دفعهم لمغادرة المسرح على الفور وتجمهرهم بالخارج وإحداث بعض الفوضى [الجهني (٢٠١٠م)]. كما أن وزارة التعليم العالي واصلت أسلوبها في تحجيم أو رفض الموافقة على مشاركة بعض الأساتذة في مؤتمرات علمية تتعلق بالتعليم العالي، كامتداد لرفض إتاحة الفرصة للنقد وإبداء الرأي في قضايا تخص مسيرة التعليم العالي، بل أن إدارات بعض الجامعات تقوم بالتضييق على الكتاب والمفكرين والباحثين الذين ترى أنهم ينتقدون سياساتها أو سياسات التعليم العالي بصفة عامة، سواء في تعطيل مشاركاتهم أو التضييق عليهم في ترقياتهم أو حتى بالطلب منهم مباشرة البحث عن أماكن عمل أخرى.

أحدث إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية صدمة فكرية

كبرى، حيث واجه الفكر المتشدد والسائد قضية اختلاط المرأة بالرجل في مواقع الدراسة والعمل، وهذه الجامعة حينما أقر بها التعليم المختلط، كما سبقت الإشارة، أثارت سجالاً حول الاختلاط؛ إذ انبرى بعض مشائخ الدين في السعودية لتأييد هذه الخطوة لأنهم لا يرونها محرمة بشكل قطعي. التطور هنا، فكرياً، كان في إحداث شرخ داخل الفكر المتشدد ذلك أن الناس ليسوا على رأي واحد بما في ذلك علماء السلفية السعوديين.

وعلى مستوى السياسات والتنظيم، فقد أقرت جامعة الملك عبدالله وفق نظام ليس مرتبطاً بوزارة التعليم العالي السعودية ولا بنظام التعليم العالي السعودي، ولم يحدث على مستوى بقية الجامعات السعودية حراك في هذا الشأن وكأن جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية مؤسسة تقع خارج حدود الوطن ولا تطبق عليها المعايير المحلية سواء في الأنظمة أو المفاهيم الفكرية المتنوعة.

من الإيجابيات التي حدثت في عهد الملك عبدالله ذلك التوسع والدعم الكبير للتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة عامة، فخلال ست سنوات تقريباً ازداد عدد الجامعات السعودية من ٨ جامعات إلى ٣٣ جامعة (لازالت قابلة للتوسع)، كما بدأ تنفيذ برنامج طموح للابتعاث ليرتفع عدد المبتعثين والمبتعثات فيه بنهاية عامه الخامس حوالي مائة ألف غالبيتهم ابتعثوا إلى الدول الغربية كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا. في مجال اهتمامنا (الجانب الفكري) يرى البعض أن أولئك المبتعثين سيعودون بعقلية ثقافية أكثر

Twitter: @abdullah_1395

انفتاحاً على العالم الآخر، وبالتالي سيسهمون في تطوير الحراك الاجتماعي الثقافي الفكري بالمملكة، وهذا لاينفي بالطبع وجود نظرةً مغايرة أكثر تشاؤماً ترى أن تغيير القناعات الثقافية والفكرية لا يمكن إحداثه خلال مرحلة دراسية قد لا تتجاوز سنوات خصوصاً في ظل عدم انفصال المبتعثين عن ثقافتهم وتفاعلهم الدائم مع ما يدور داخل الوطن بحكم تقنيات الاتصال الحديثة، وبحكم تجمعاتهم في مناطق الابتعاث، وقد يزداد الأمر سوءاً حين يعود المبتعثون ليواجهوا صعوبات التوظيف والحصول على فرص مناسبة في الحياة تدفعهم لاتباع نفس الأساليب المعتادة في مجتمع تثقل كاهله البيروقراطية والمحسوبيات والواسطات الشخصية والاجتماعية وغيرها، وهي عوامل تتعارض مع حرية الفرد في التعبير والتنافس الشريف،وتقود إلى تغليب المصالح الفردية الآنية والانخراط في النسق الفكري العام بدلاً من تبني الأفكار المثالية والعلمية والموضوعية. وتكمن إحدى سلبيات برنامج الابتعاث الضخم هذا في انتقائية التخصصات بشكل يشير إلى أن الهدف الرئيس للبرنامج هو سد الشواغر الوظيفية حيث يركز الابتعاث على التخصصات الطبية والهندسية والعلمية ويهمل كثيراً الابتعاث في تخصصات العلوم الإنسانية كالعلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية والإسلامية. رغم أن معاناة البلد الفكرية والثقافية تعزى بشكل كبير إلى ضعف المتخصصين في تلك المجالات وضعف برامجها الداخلية حتى وإن كانت تخرج كمّاً كبيراً من الأعداد الفائضة عن قدرات الجهات التوظيفية في تلك المجالات كل عام. لو كان هدف الابتعاث الرئيسي ثقافياً وفكرياً لتم تكثيف الابتعاث في

Twitter: @abdullah_1395

التخصصات المشار إليها بشكل مواز للتخصصات الصحية والهندسية والعلمية، لأن الهدف هنا لن يكون الشهادات بقدر ما هو التنويع الفكري وجلب خبرات وأفكار وتجارب متنوعة للبلد في كافة المجالات.

من إيجابيات التطوير التعليمي بصفة عامة والعالي بصفة خاصة، زيادة الدعم المادي حتى وصلت نسبة ميزانية قطاعات التعليم والتدريب إلى مايقارب ربع ميزانية الدولة السعودية عام ٢٠١٠م وهي نسبة عالية نرى مؤشرها في افتتاح جامعات جديدة بكل منطقة والتوسع في المعاهد ومراكز التدريب واستحداث برنامج تطويري للتعليم العام يبلغ حجمه تسعة مليارات ريال. عندما نتحدث عن تطورات فكرية، فإن هذا التوسع حتى الآن يبدو كمياً لم يصاحبه حراك ثقافي على مستوى التعليم العالي، كما لم تصاحبه تغييرات في البنية التظيمية للجامعات السعودية، فلازال النظام المركزي مطبقاً (انظر فهرس ١) وفيه تفرض وزارة التعليم العالي هيمنتها على الجامعات مما أحالها إلى نسخ متشابهة هي أقرب للجامعات المدرسية أو المدارس العليا من ناحية التركيز على افتتاح أكبر كمٍّ من البرامج الأكاديمية، وقبول أكبر عدد من الطلاب، والعمل على الحدود الدنيا للجودة والتنظيم. هذا الأمر جعلها جامعات، رغم كثرتها، غير متنافسة وغير منافسة للجامعات الإقليمية والعالمية. لا توجد دراسات على التأثير الفكري الذي قد يسببه افتتاح جامعات بكل منطقة، هل سيقود ذلك إلى النزعة المناطقية وتقوقع الشباب في

مناطقهم وبالتالي تقليص فرصهم في التنوع الثقافي على المستوى الوطني الذي كان يحدث بتجمع أبناء البلاد من مختلف المناطق في جامعات كبرى بالمدن الرئيسة؟ أم أن هذا الأمر يعد ثانوياً أمام أهمية التنمية البشرية والاقتصادية والمجتمعية بشكل متوازن في مختلف المناطق وبالذات الصغيرة منها التي يعول على الجامعات الجديدة بها إحداث حراك علمي وثقافي محلي يساعد في هجرة أبنائها المعاكسة إليها؟ هذه أسئلة افتراضية ليس هناك دراسات محلية متعمقة فيها، لكن طرحها يستوجب القول إن الخطر سيكمن في تقوقع الجامعات ونهجها في عدم قبول غير السعوديين، وفي الخشية من اكتفاء كل جامعة بقبول طلاب منطقتها دون إتاحة الفرص الكافية لتمازج الطلاب وتنوعهم من كافة المناطق، وعدم بروز الفروقات بين الجامعات التي تسهم في استقطاب طلاب من خارج مناطقها. . ولعل الأكثر سلبية من ذلك يظهر في عدم أو ضعف اندماج الجامعات الجديدة في مجتمعاتها وبروزها كعنصر مشارك في رسم الجوانب الثقافية والتنموية بالمنطقة، وهي بوضعها الحالي مرجعيتها وزارة التعليم العالي وليس لديها أيّ ارتباط تنظيمي وعضوي مع مؤسسات المنطقة ومجالسها المختلفة، بالذات في المناطق الصغيرة. وننوه هنا إلى وجود ضغوط محلية تأخذ الطابع الأيدلوجي تجاه الجامعات الجديدة حيث لاحظنا المطالبات بإنشاء كليات شرعية إسلامية بكل جامعة، ولاحظنا تدخل بعض الشخصيات الاعتبارية ذات التوجهات الأيدلوجية في هذا الجانب، فعلى سبيل المثال حين أعلن مدير

جامعة جازان عدم احتياج منطقته إلى كلية شريعة، توالت الضغوطات على الجامعة حتى اضطرت إلى التجاوب مع المطلب، وتنازل مديرها عن قناعاته. ومثال آخر، فبعد أن دشنت جامعة الباحة شعارها الجديد؛ تدخلت شخصيات محلية وأبدت اعتراضها، فاضطرت إزاء ذلك إلى تغييره وتصميم آخر بدلاً منه.. وغير ذلك من التوجهات التي تفرض على الجامعات الجديدة كأن يُفرض عليها تعيين أبناء المنطقة بغض النظر عن المعايير العلمية التي تراها، وموازنة التعيينات القيادية بين أبناء المنطقة الواحدة وغير ذلك.

مرةً أخرى نختم هنا بأن التنبؤ بالمستقبل يبدو من الصعوبة بمكان، فرغم الإيجابيات والمبادرات التي نلحظها؛ إلا أنها لا تزال متواضعة، ولم ترتق إلى الحدِّ المطلوب لإحداث حراك فكري حقيقي ببنية التعليم العالي السعودي، ولا زالت الجامعات السعودية تفتقد التمايز والتنافس والاستقلالية التي تسمح لها بأي حراك فعلي ومستدام على مستوى البنية التنظيمية والفكرية والثقافية، وتظل أطر المدرسة الأيدلوجية والإدارية الواحدة تتحكم في مفاصل الفكر الجامعي السعودي.

خاتمة

هدف هذا المؤلَّف إلى تقديم قراءة في التحولات (الجيو) سياسية والأيدلوجية وتأثيرها في سياسات وبنية التعليم العالي السعودي بشكل ميسر ومختصر قدر الإمكان، ويجب التأكيد على أن محتواه ركَّز على

التأثير الأيدلوجي، ولم يكن معنياً بنقد الدين أو المذهب الديني، كما لم ينكر أهمية الدراسات الدينية والبحث العلمي في المجالات الإسلامية والأيدلوجية، ولم ينكر أحقية الآخرين في اتباع المدرسة الدينية التي تناسبهم. بمعنى آخر استهدف تقديم قراءة لواقع حدث فيه اختراق لبِنيات التعليم العالي ومناهجه ونظمه من قبل المدرسة الأيدلوجية الواحدة بشكل أسهم في تدنّي معايير العدالة والحرية الفكرية وقبول الآخر والنضج الاداري والتميز الأكاديمي وغير ذلك من مميزات التعليم الجامعي المتطور.

أخيراً.. رغم محاولتنا قراءة بعض ملامح المستقبل؛ فإن ذلك بقي محصوراً في المستقبل القريب، ولم يُعنَ بتقديم خطة إصلاحية للتعليم العالي والمجتمع. هذا الأمر يستحق قراءة أعمق لأفضل آليات الإصلاح وأفضل التجارب الناجحة في ها المجال.. نرجو أن يتاح لنا مستقبلاً القيام بمثل ذلك العمل.

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

المراجع

المراجع باللغة العربية

- آل سعود، س (٢٩ ابريل ٢٠١٠م). نحن سلفيون ولسنا وهابيون. جريدة الحياة، لندن.
- آل سعود، س؛ الدريس خ وآخرين (٢٠٠٩م). النظام السياسي في الإسلام. مدار الوطن للنشر (الطبعة ٦)، الرياض.
- أمانة مجلس التعليم العالي (٢٠٠٧م). نظام التعليم العالي السعودي (ط ٣)، الرياض.
- بدوي، أ(٢٠٠٩م). بين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في تطبيق نظرية بورديو. إضافات؛ ٨: ١: ٩ ـ ٢٣.
- جامعة الملك خالد (تم الدخول للموقع في أكتوبر ٢٠١٠م). نبذة عن تاريخ جامعة الملك خالد. موقع جامعة الملك خالد www.kku.edu.sa
- جامعة الملك سعود (تم الدخول للموقع في يونيو ٢٠١٠م). تاريخ جامعة الملك سعود. من موقع جامعة الملك سعود الإلكتروني www.ksu.edu.sa
- جامعة الملك فيصل (١٩٩٩م). التقرير السنوي لجامعة الملك فيصل. جامعة الملك فيصل، الهفوف.

Twitter: @abdullah_1395

- جامعة الملك فيصل (٢٠٠٣م). جامعة الملك فيصل: توثيق مسيرة ١٣٩٥هـ - ١٤٢٢هـ. جامعة الملك فيصل، الهفوف.
- جريدة الوطن (٢ سبتمبر ٢٠٠٨م). بدلات للندرة والجامعات الناشئة من ٢٠ - ٤٠٪ ومكافآت تميز للحاصلين على جوائز محلية وإقليمية وعالمية، ٥ مليارات ريال لبناء مساكن لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات. جريدة الوطن، أبها.
- الجزيرة (٢١ فبراير ٢٠٠٧م). الفساد يكلف السعودية ثلاثة تريليونات ريال. موقع قناة الجزيرة التلفزيونية، الدوحة.
- الجهني، ع (١٩ مايو ٢٠١٠م). عدد من المتشددين يثيرون الفوضى في جامعة طيبة بسبب حفل إنشادي. موقع صحيفة الوئام الإلكترونية (www.alweam.net)
- الخازم، م (٢٠٠٦م). جامعة البنات: خطوة للأمام خطوة للخلف. التعليم العالي في الميزان. الناشر المؤلف، ص ٨٥ - ٨٧.
- الخازم، م (٢٣ يونيو ٢٠٠٥م). الحاصل على جائزة التفوق في الجامعة. جريدة الرياض، الرياض.
- الخازم، م (٢٨ فبراير ٢٠٠٨م). ضياع الأعراف الأكاديمية: جامعة الفيصل مثالاً. جريدة الرياض، الرياض.
- الخازم، م (٢٨ يونيو ٢٠١٠م). الجامعة الأولى: كيف تدوم الريادة؟ (١). جريدة الرياض، الرياض
- الخازم، م (٦ يناير ٢٠١٠م). التعليم العالي للفتاة. ندوة التعليم العالي للفتاة. جامعة طيبة. المدينة المنورة.
- الخازم، م (٦/٦/٢٠٠٤م). تراجع المؤشرات الأكاديمية: جامعة الملك فيصل مثالاً!. جريدة الرياض، الرياض.

Twitter: @abdullah_1395

ـ رشدان، أ (٢٠٠٥). التعليم العالي في الوطن العربي: الآمال والتحديات. ٧٧ ـ ٩٠

ـ الرشيد، م (٢٠٠٥م). تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث. دار الساقي (ط ٢)، بيروت.

ـ الصالح، م (٢٠٠٠م). تطور التعليم العالي في السعودية. ندوة التعليم العالي، جامعة الملك سعود، ١١ ـ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠م.

ـ صباغ، م (٣٠ مارش ٢٠١٠م) جامعة أم القرى: صراع التحديث والتردد. جريدة الوطن (١٠: ٣٤٦٩) ابها.

ـ العبدلي، م (٢٨ يناير ٢٠٠٦م). اشتباكات بين رجال الأمن ومتشددين تلغي عرض مسرحية «وسطي بلا وسطية». جريدة الحياة، لندن.

ـ العربية نت (١٠ مارس ٢٠٠٨م). المفتي العام يتدخل لإيقاف سباق جري لطالبات جامعة الملك سعود. موقع العربية نت (www.alarabia.net)

ـ العوهلي، م (٦ يناير ٢٠١٠م) واقع التعليم العالي للفتاة في المملكة العربية السعودية. ندوة التعليم العالي للفتاة. جامعة طيبة.

ـ الفارسي، ف (١٩٩١م). الأصالة والمعاصرة: المعادلة السعودية. الناشر غير معروف.

ـ قاسم أ (٢٢ فبراير ٢٠١٠م). لماذا كان خريجو كليات الشريعة غير مساندين خلال حرب الخليج. جريدة الوطن، أبها.

ـ مجلس الشورى (تم الدخول للموقع في أكتوبر ٢٠١٠م) نبذة عن ـ تاريخ مجلس الشورى. موقع مجلس الشورى http://www.shura.gov.sa

ـ الموسى، ع (٧ ابريل ٢٠١٠م) الصباغ وقنبلة الجامعات: حتى لا نكذب على أنفسنا. جريدة الوطن، أبها.

Twitter: @abdullah_1395

- الندوة العالمية للشباب الإسلامي (١٩٨٨م). الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة. الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض.
- وزارة التعليم العالي (٢٠٠٣م). التقرير الوطني عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. وزارة التعليم العالي، الرياض.

Reference in English

- Alkhazim, M. (2003). Saudi higher education: challenges, solutions and missed opportunities. Higher Education Policy, 16, 479-486
- Al-Sulaim, F. A. (2010, January 20). The role of physical environment in low economic participation of women in the Arab world. Journal of Human Sciences, Retrieved from http:/www.ulum.nl/d126.html
- Alsuwaigh, S. A. (1989). Women in transition: The case of Saudi Arabia. Journal of Comparative Studies, 20:1, 67.
- Altorki, S. (1987, March). Women in Saudi Arabia: Ideology and behavior among the elite. American Anthropologist, New Series, 89, 1, 162-163.
- Armanios, F. (Dec 2003). The Islamic Traditions of Wahhabism and Salafiyya: CRS Report for Congress, Washington.
- Baki, R. (2004, June). Gender-segregated education in Saudi Arabia: Its impact on social norms and the Saudi labor market. Education Policy Analysis Archive. 12, 28, 1-15.
- Commins, D. (2006). The Wahhabi Mission and Saudi Arabia. I.B. Tauris
- Deer, C. (2003). Bourdieu on higher education: The meaning of the growing integration of educational systems and self-reflective practice. British Journal of Sociology of Education, 24, 2, 195-207.
- Denoeux, G. (2002). The forgotten swampi navigating political Islam. Middle East Policy, IX-2, 56-81.

Twitter: @abdullah_1395

- Doamato, E.A (1992). Gender, monarchy, and national identity in Saudi Arabia. British Journal of Middle Eastern Studies, 19, 1, 31- 47.
- Eickelman, DF (1992). Mass higher education and the religious imagination in contemporary Arab societies. American Ethnologist, 19, 4, 643-655.
- Fradkin, H. (2008, March 26). The history and unwritten future of Salafism: Current trends in Islamic ideology. Hudson Institute 6, 5 - 19.
- Fuller G. E. (2004). The future of political Islam. Palgrave Macmillan, Hampshire and New York.
- Grenfell, M. (2007). Fields of change: Bourdieu and higher education. Higher Education Research Group: Pedagogy and the Student Experience.
- Kechichian, J. (1986). The Role of the Ulama in the politics of an Islamic state: The case of Saudi Arabia. International Journal of Middle East Study 18, 53-71.
- Maton, K. (2005, November). A question of autonomy: Bourdieu's field approach and higher education policy. Journal of Education Policy, 20, 6, 687-704.
- Mazawi, A. (2005). The Academic profession in Rentier State: The professoriate in Saudi Arabia. Minera: 43:221 - 244.
- Merriam, W. (2004). Merriam Webster dictionary. Merriam Webster (- Revised edition).
- Mozaffari, M. (2007). What is Islamism? History and definition of a concept. Totalitarian Movement and Political Religions. 8, 1, 17-33.
- Nehme, M.G (1994, October). Saudi Arabia 19 50 - 80: Between Nationalism and Religion. Middle Eastern Studies, Vol. 30 No.4, PP 930 - 993.
- Rachik, H. (2009). How religion turns into ideology. The Journal of North African studies 14:3, 347 - 358.

Twitter: @abdullah_1395

- Saleh, M. A. (1986). Development of higher education in Saudi Arabia. Higher Education: 15, 17-23.
- Upadhyay, R. (2009, December). Muslim brotherhood: An ideological protectorate of Saudi Arabia. Retrieved February 20, 2010 from http://www.southasiaanalysis.org/%5Cpaper36%5Cpaper3571.html
- Butler, D (2006). The data gap. Nature:444, 26-27.

Twitter: @abdullah_1395

الملاحق

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

جدول ١ : جامعات المملكة العربية السعودية
(حتى نهاية ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)

	الجامعة	موقعها	سنة التأسيس	نوع التعليم العالي
١	جامعة الملك سعود	الرياض	١٣٧٧هـ	حكومي
٢	الجامعة الإسلامية	المدينة المنورة	١٣٨١هـ	حكومي
٣	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	الظهران	١٣٨٣هـ	حكومي
٤	جامعة الملك عبد العزيز	جدة	١٣٨٧هـ	حكومي
٥	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	الرياض	١٣٩٤هـ	حكومي
٦	جامعة الملك فيصل	الأحساء	١٣٩٥هـ	حكومي
٧	جامعة الأمير نايف	الرياض	١٣٩٩هـ	حكومي
٨	جامعة أم القرى	مكة المكرمة	١٤٠١هـ	حكومي
٩	جامعة الملك خالد	أبها	١٤١٩هـ	حكومي
١٠	جامعة الأمير سلطان	الرياض	١٤٢١هـ	أهلي
١١	الجامعة العربية المفتوحة	الرياض	١٤٢١هـ	أهلي
١٢	جامعة المدينة العالمية	المدينة المنورة	١٤٢٣هـ	أهلي
١٣	جامعة اليمامة	الرياض	١٤٢٣هـ	أهلي
١٤	جامعة القصيم	بريدة	١٤٢٤هـ	حكومي

Twitter: @abdullah_1395

١٥	جامعة طيبة	المدينة المنورة	١٤٢٤هـ	حكومي
١٦	جامعة الطائف	الطائف	١٤٢٤هـ	حكومي
١٧	جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية	الرياض	١٤٢٥هـ	حكومي
١٨	جامعة الباحة	الباحة	١٤٢٥هـ	حكومي
١٩	جامعة حائل	حائل	١٤٢٦هـ	حكومي
٢٠	جامعة الجوف	الجوف	١٤٢٦هـ	حكومي
٢١	جامعة جازان	جازان	١٤٢٦هـ	حكومي
٢٢	جامعة نجران	نجران	١٤٢٧هـ	حكومي
٢٣	جامعة تبوك	تبوك	١٤٢٧هـ	حكومي
٢٤	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	الرياض	١٤٢٧هـ	حكومي
٢٥	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا	ثول	١٤٢٨هـ	حكومي
٢٦	جامعة الفيصل	الرياض	١٤٢٨هـ	أهلي
٢٧	جامعة الحدود الشمالية	عرعر	١٤٢٩هـ	حكومي
٢٨	جامعة الأمير محمد بن فهد	الخبر	١٤٢٩هـ	أهلي
٢٩	جامعة الأمير فهد بن سلطان	تبوك	١٤٢٩هـ	أهلي
٣٠	جامعة دار العلوم	الرياض	١٤٢٩هـ	أهلي
٣١	جامعة الدمام	الدمام	١٤٣٠هـ	حكومي
٣٢	جامعة الخرج	الخرج	١٤٣٠هـ	حكومي
٣٣	جامعة شقراء	شقراء	١٤٣٠هـ	حكومي
٣٤	جامعة المجمعة	المجمعة	١٤٣٠هـ	حكومي

الشكل ١ : التركيبة الهرمية لنظام التعليم العالي السعودي
(نظام التعليم العالي ـ المجلس الأعلى للتعليم العالي، ٢٠٠٧م)

Twitter: @abdullah_1395

فهرس١ : نظام مجلس التعليم العالي والجامعات (نظام مجلس التعليم العالي ولوائحه، مجلس التعليم العالي، ٢٠٠٧م)

إن مجلس الوزراء:

بعد الاطِّلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٤٢٢ / ٨ وتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٤١٢هـ المشتملة على خطاب معالي وزير التعليم العالي رقم ٦٦٩ / ٢ س وتاريخ ١٠/ ٧/ ١٤١٢هـ المرفق به مشروع نظام الجامعات،

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ١١٤ وتاريخ ١٠ / ٩ / ١٤١٢هـ. وبعد الاطِّلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ١٠١ وتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٤١٢هـ،

وبعد الاطِّلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ١٨٥ وتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٤١٢هـ.

وبعد الاطِّلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ١٢ وتاريخ ٥/ ٢/ ١٤١٣هـ.

وبعد الاطِّلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٤٢ وتاريخ ١٢ / ٢ / ١٤١٣هـ.

وبعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية المُشكَّلة بالأمر السامي رقم ٥٠٦٥ وتاريخ ٤ / ٤ / ١٤١٤هـ المرفوع ببرقية معالي وزير التعليم العالي الخطية رقم ١٣١ / ٤ وتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٤١٤هـ والواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٣٤٥ / ٨ وتاريخ ٢ / ٥ / ١٤١٤هـ،

Twitter: @abdullah_1395

وبعد الاطّلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ٥٢ وتاريخ ١٤١٤/٥/٢٩هـ،

يقرر ما يلي:

أولاً: الموافقة على نظام مجلس التعليم العالي والجامعات بالصيغة المرفقة بهذا، وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا.

ثانياً: تقوم وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني والديوان العام للخدمة المدنية بدراسة وضع وكلاء الجامعات القائمين بالعمل وقت نفاذ هذا النظام ورفع نتيجة الدراسة إلى مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء

فهد بن عبد العزيز آل سعود

المادة الأولى:

الجامعات مؤسسات علمية وثقافية تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي، والقيام بالتأليف، الترجمة والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

المادة الثانية:

تتمتع كل جامعة بشخصية معنوية ذات ذمة مالية تعطيها حق التملك والتصرف، والتقاضي.

المادة الثالثة:

يكون للجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي مجلس يُسمَّى مجلس التعليم العالي، ويكون لكل جامعة مجلس يُسمَّى مجلس الجامعة.

Twitter: @abdullah_1395

المادة الرابعة:

يسري هذا النظام على:

١ ـ جامعة أم القرى ومقرها الرئيسي مكة المكرمة.

٢ ـ الجامعة الإسلامية ومقرها الرئيسي المدينة المنورة.

٣ ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومقرها الرئيسي مدينة الرياض.

٤ ـ جامعة الملك سعود ومقرها الرئيسي مدينة الرياض.

٥ ـ جامعة الملك عبد العزيز ومقرها الرئيسي مدينة جدة.

٦ ـ جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ومقرها الرئيسي مدينة الظهران.

٧ ـ جامعة الملك فيصل ومقرها الرئيسي مدينة الهفوف.

٨ ـ الجامعات التي تنشأ مستقبلاً ما لم ينص قرار إنشائها على خلاف ذلك.

المادة الخامسة:

تتكون كل جامعة من عدد من الكليات والمعاهد ومراكز البحث والعمادات والمراكز المساندة وتتكون الجامعات المنصوص عليها في المادة السابقة من الكليات والمعاهد ومراكز البحث والعمادات والمراكز المساندة والمعاهد العلمية والمدارس دون المستوى الجامعي القائمة بها عند صدور هذا النظام، وكذلك العمادات والمراكز المساندة التي يقرها مجلس التعليم العالي.

المادة السادسة:

يجوز تعديل أسماء الكليات والمعاهد ومراكز البحث والعمادات والمراكز المساندة بقرار من مجلس التعليم العالي بناء على توصية مجلس الجامعة المختص.

المادة السابعة:

يجوز أن تتكون بعض الكليات والمعاهد أو مراكز البحث في غير مقر

الجامعة التي تتبعها بقرار من مجلس التعليم العالي بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختص.

المادة الثامنة:

تتكون كل كلية أو معهد من عدد من الأقسام إذا كانت طبيعة الكلية أو المعهد تقتضي ذلك، ويجوز إنشاء أقسام جديدة بقرار من مجلس التعليم العالي بناءً على اقتراح مجلس الجامعة المختص، ويراعي ألا تتكرر الأقسام المتماثلة في الكليات أو معاهد الجامعة الواحدة الموجودة في مقر واحد.

المادة التاسعة:

يكون لكل كلية ومعهد وعمادة مساندة صلاحيات مناسبة في الشؤون العلمية والمالية والإدارية وفقا لما يصدره مجلس الجامعة المختص في حدود اختصاصه أو صلاحياته من لوائح تحدد اختصاصات مجالس الكليات والمعاهد والعمداء، ووكلائهم ومجالس الأقسام ورؤسائها.

المادة العاشرة:

يجوز عند الاقتضاء بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختص وموافقة مجلس التعليم العالي أن تتبع الجامعة وحدات تعليمية دون المستوى الجامعي، وتحدد لائحة خاصة مستوى الدراسة في هذه الوحدات ومنهاجها وكيفية إدارتها.

المادة الحادية عشرة:

اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعات، ويجوز عند الاقتضاء التدريس بلغة أخرى بقرار من مجلس الجامعة المختص.

Twitter: @abdullah_1395

المادة الثانية عشرة:

رئيس مجلس الوزراء ـ رئيس اللجنة العليا لسياسة التعليم ـ هو رئيس مجلس التعليم العالي.

المادة الثالثة عشرة:

يرأس وزير التعليم العالي مجلس كل جامعة، وهو المسؤول عن مراقبة تنفيذ سياسة الدولة التعليمية في مجال التعليم الجامعي، ومراقبة تطبيق هذا النظام ولوائحه في الجامعات الموجودة حالياً أوالتي تنشأ فيما بعد، وترتبط به الجامعات التي يسري عليها هذا النظام وتخضع كل جامعة لإشرافه.

المادة الرابعة عشرة:

يتألف مجلس التعليم العالي على الوجه التالي:

ـ رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة العليا لسياسة التعليم (رئيساً).

ـ وزير التعليم العالي (نائباً للرئيس).

ـ وزير المعارف.

ـ وزير المالية والاقتصاد الوطني.

ـ وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

ـ وزير التخطيط.

ـ رئيس الديوان العام للخدمة المدنية.

ـ الرئيس العام لتعليم البنات.

ـ مديرو الجامعات.

المادة الخامسة عشرة:

مجلس التعليم العالي هو السلطة العليا المسؤولة عن شؤون التعليم فوق

Twitter: @abdullah_1395

المستوى الثانوي والإشراف عليه والتنسيق بين مؤسساته عدا التعليم العسكري.

وبالنسبة للجامعات له على الخصوص:

١ ـ توجيه التعليم الجامعي بما يتفق والسياسة المرسومة لذلك.

٢ ـ الإشراف على تطوير التعليم الجامعي في جميع قطاعاته.

٣ ـ تحقيق التنسيق بين الجامعات وبخاصة في مجال الأقسام العلمية والدرجات الجامعية.

٤ ـ الموافقة على إنشاء كليات ومعاهد وأقسام علمية ومراكز بحث وعمادات مساندة في الجامعات القائمة وللمجلس دمج هذه الكليات والمعاهد والأقسام والمراكز والعمادات بعضها ببعض أو إلغاء ما يقتضي الأمر إلغاءه.

٥ ـ إقرار القواعد الخاصة بإنشاء المتاحف والجمعيات العلمية وإصدار الدوريات.

٦ ـ إصدار اللوائح المشتركة للجامعات.

٧ ـ إصدار اللوائح المنظمة لشئون منسوبي الجامعات الوظيفية من السعوديين والمتعاقدين بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس ويشمل ذلك مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم وذلك بعد إعدادها من قبل كل من وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني والديوان العام للخدمة المدنية.

٨ ـ إصدار القواعد المنظمة لتعيين أعضاء هيئة التدريس من السعوديين وترقياتهم وإعارتهم وندبهم ونقلهم إلى وظائف أخرى داخل الجامعة أوخارجها. وعودتهم إلى وظائفهم الأكاديمية وذلك بعد إعدادها من قبل كل من وزارة التعليم العالي والديوان العام للخدمة المدنية.

Twitter: @abdullah_1395

٩ ـ إصدار اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات بما في ذلك القواعد المنظمة لمكافآت وإعانات الطلبة وغيرهم وذلك بعد إعدادها من قبل كل من وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني.

١٠ ـ إقرار القواعد اللازمة لتشجيع الكفاءات السعودية المتوفرة خارج الجامعات للقيام بالتدريس في كليات الجامعة ومعاهدها أو للقيام بإجراء بحوث محدودة بمراكز البحث العلمي وتحديد مكافآتهم.

١١ ـ اقتراح تعديل نظام مجلس التعليم العالي والجامعات.

١٢ ـ مناقشة التقرير السنوي لكل جامعة ورفعه إلى رئيس مجلس الوزراء.

١٣ ـ إقرار القواعد اللازمة لاستحداث البرامج والتخصصات والقواعد المنظمة للتقويم الذاتي والاعتماد الأكاديمي الخارجي لبرامج الدراسات الجامعية والعليا.

١٤ ـ إقرار القواعد المنظمة لإنشاء مؤسسات أهلية للتعليم فوق الثانوي والترخيص لها والإشراف عليها.

١٥ ـ ما يحيله إليه رئيسه من موضوعات.

١٦ ـ وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم لدراسة ما يكلفهم به.

المادة السادسة عشرة:

يعقد المجلس بناء على دعوة من رئيسه أو من ينيبه ثلاث دورات في السنة، وللرئيس أو من ينيبه دعوته إلى دورة استثنائية أو أكثر إذا دعت الحاجة لذلك ولا يصح انعقاد المجلس إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

Twitter: @abdullah_1395

المادة السابعة عشرة:

يكون للمجلس أمين عام يعينه رئيس المجلس بناء على توصية من وزير التعليم العالي ليتولى أمانة سر المجلس وتهيئة أعماله.

المادة الثامنة عشرة:

يتولى إدارة الجامعة:

- مجلس الجامعة.

- مدير الجامعة.

- وكلاء الجامعة.

المادة التاسعة عشرة:

مجلس الجامعة.

يتألف مجلس الجامعة على الوجه الآتي:

١ ـ وزير التعليم العالي (رئيساً للمجلس).

٢ ـ مدير الجامعة (نائباً للرئيس).

٣ ـ وكلاء الجامعة.

٤ ـ أمين عام مجلس التعليم العالي.

٥ ـ العمداء.

٦ ـ ثلاثة من ذوي الخبرة يعينهم وزير التعليم العالي لمدة ثلاث سنوات.

المادة العشرون:

مع التقيد بما يقضي به هذا النظام وغيره من الأنظمة، وما تقتضي به قرارات مجلس التعليم العالي يتولى مجلس الجامعة تصريف الشؤون العلمية والإدارية والمالية وتنفيذ السياسة العامة للجامعة وله على الخصوص:

Twitter: @abdullah_1395

١ ـ اعتماد خطة التدريب والابتعاث.

٢ ـ اقتراح إنشاء كليات ومعاهد وأقسام ومراكز بحث وعمادات مساندة، واقتراح تعديل أسمائها أو دمجها أو إلغائها.

٣ ـ إقرار التخصصات العلمية وبرامج الدراسات العليا.

٤ ـ منح الدرجات العلمية لخريجي الجامعة.

٥ ـ منح الدكتوراه الفخرية.

٦ ـ تحديد تفصيلات التقويم الدراسي وفقاً للإطار العام لبداية الدراسة ونهايتها وتحديد الإجازات التي تتخللها.

٧ ـ إعارة أعضاء هيئة التدريس وندبهم وإيفادهم لمهمات علمية ومنحهم إجازة التفرغ العلمي، وإنهاء خدماتهم وفق القواعد المنظمة لذلك.

٨ ـ إقرار المناهج وخطط الدراسة والكتب المقررة والمراجع بناء على اقتراح مجالس الكليات والمعاهد المختصة.

٩ ـ اقتراح المكافآت والإعانات للطلاب على اختلاف أنواعها.

١٠ ـ الموافقة على مشروع ميزانية الجامعة ورفعها إلى وزير التعليم العالي.

١١ ـ إقرار اللوائح الداخلية للجامعة مما لا يرتب مزايا مالية أو وظيفية.

١٢ ـ اقتراح اللوائح الخاصة بالجامعة أو تعديلها.

١٣ ـ مناقشة التقرير السنوي تمهيداً لعرضه على مجلس التعليم العالي.

١٤ ـ تحديد المبالغ التي تخصص لكل كلية ومعهد وعمادة مساندة ومركز بحث مستقل للإنفاق منها في حدود اللائحة المالية.

١٥ ـ مناقشة الحساب الختامي للجامعة تمهيداً لرفعه إلى رئيس مجلس الوزراء.

١٦ ـ إقرار خطط النشاط اللامنهجي للجامعة.

Twitter: @abdullah_1395

١٧ ـ البت في تعيين أعضاء هيئة التدريس بناءً على توصية المجلس العلمي.

١٨ ـ قبول التبرعات والهبات والوصايا وغيرها على ألا تتعارض مع الغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله الجامعة.

١٩ ـ وضع القواعد المنظمة للطلاب الزائرين أو المحولين من الجامعة وإليها.

٢٠ ـ النظر في الموضوعات التي يحيلها إليه وزير التعليم العالي أو مدير الجامعة أو التي يقترح أي عضو من أعضاء المجلس عرضها.

٢١ ـ وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم لدراسة ما يكلفهم به.

المادة الحادية والعشرون:

يجتمع المجلس بناءً على دعوة رئيسه مرة كل شهر على الأقل، وللرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع إذا دعت الحاجة لذلك، وعليه أن يدعوه إذا قدَّم إليه ثلث الأعضاء طلباً مكتوباً بذلك. ولوزير التعليم العالي أن يطلب إدراج مسألة يراها في جدول الأعمال أو تأجيلها قبل انعقاد المجلس، ولا تكون اجتماعاته صحيحة إلا إذا حضرها ثلثا أعضائه على الأقل، ويتولى أمانة المجلس أحد أعضائه بناءً على ترشيح من المجلس وموافقة رئيسه.

المادة الثانية والعشرون:

تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي فيه الرئيس.

المادة الثالثة والعشرون:

يُعيَّن مدير الجامعة ويعفى من منصبه بأمر ملكي بناءً على اقتراح وزير التعليم

العالي، ويكون تعيينه في المرتبة الممتازة، وتطبق عليه أحكام موظفي المرتبة الممتازة.

المادة الرابعة والعشرون:

يكون مدير الجامعة مسؤولاً أمام وزير التعليم العالي طبقاً لهذا النظام، ويتولى إدارة شؤونها العلمية والإدارية والمالية، ويشرف على تنفيذ هذا النظام ولوائحه وقرارات مجلس التعليم العالي ولوائح الجامعة وقرارات مجالسها، ويمثل الجامعة أمام الهيئات الأخرى، وله أن يفوض بعض صلاحياته.

المادة الخامسة والعشرون:

يُقدِّم مدير الجامعة لوزير التعليم العالي تقريراً عن شؤون الجامعة ونواحي نشاطها عن كل سنة دراسية في موعد لا يتجاوز الشهر الرابع من السنة الدراسية التالية لها، وذلك طبقاً للعناصر التي يضعها مجلس التعليم العالي، ويتم إقرار التقرير من قبل مجلس الجامعة المختص، وعلى وزير التعليم العالي رفع التقرير إلى مجلس التعليم العالي ويناقش التقرير في أول دورة للمجلس تمهيداً لرفعه إلى رئيس مجلس الوزراء.

المادة السادسة والعشرون:

١ ـ يكون لكل جامعة وكيل أو أكثر يحدد عددهم مجلس التعليم العالي من بين أعضاء هيئة التدريس بدرجة أستاذ مشارك على الأقل.

٢ ـ يُكلَّف وكيل الجامعة بعمله ويعفى منه بقرار من مجلس التعليم العالي بناء على ترشيح مدير الجامعة وموافقة وزير التعليم العالي ويكون التكليف لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين.

٣ ـ يمنح الوكيل أول درجة من المرتبة الخامسة عشرة والميزات المقررة لشاغلها، فإذا كان راتبه حسب كادر أعضاء هيئة التدريس أكثر من راتب

Twitter: @abdullah_1395

الدرجة الأولى؛ فيتقاضى راتبه مع ما يستحقه من علاوات أو ترقيات ولو تجاوز ذلك آخر درجة من المرتبة الخامسة عشرة.

٤ ـ عند ترك وكيل الجامعة لمنصبه يصرف له راتبه حسب درجته الأكاديمية؛ فإن كان أقل مما يتقاضاه أثناء تكليفه بمنصب وكيل الجامعة فيصرف له الفرق حتى يتلاشى بالعلاوة والترقية.

٥ ـ يطبق على الوكيل أثناء فترة تكليفه القواعد المقررة للعلاوات والترقيات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

المادة السابعة والعشرون:

يعاون الوكلاء مدير الجامعة في إدارة شؤونها، وتُحدِّد اللوائح صلاحياتهم، ويقوم أقدمهم عند تعددهم مقام مدير الجامعة عند غيابه أو خلو منصبه.

المادة الثامنة والعشرون:

ينشأ في كل جامعة مجلس علمي يتولى الإشراف على الشؤون العلمية لأعضاء هيئة التدريس وشؤون البحوث والدراسات والنشر وله على الخصوص:

١ ـ التوصية بتعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

٢ ـ البت في الترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وفق القواعد التي يقرها مجلس التعليم العالي.

٣ ـ تشجيع البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر وله في سبيل ذلك:

أ ـ وضع قواعد لتشجيع أعداد البحوث العلمية.

ب ـ اقتراح إنشاء مراكز البحث العلمي.

ج ـ التنسيق بين مراكز البحث العلمي ووضع خطة عامة لها.

د ـ تنظيم الصلة مع مراكز البحث خارج الجامعة.

Twitter: @abdullah_1395

هـ ـ تحديد المكافآت التشجيعية والتقديرية للأعمال العلمية وتحكيمها والأمر بصرفها.

وـ نشر البحوث والمؤلفات والرسائل العلمية التي يرى نشرها.

ز ـ التوصية بإصدار الدوريات العلمية.

ح ـ التوصية بإنشاء الجمعيات العلمية والمتاحف والتنسيق فيما بينها.

ط ـ إقرار ما يحال إليه من الكتب الدراسية والرسائل الجامعية التي تحتاج إلى مراجعة.

٤ ـ تقويم الشهادات العلمية التي يتقدم بها أعضاء هيئة التدريس السعوديون.

٥ ـ النظر فيما يحيله إليه مجلس الجامعة.

المادة التاسعة والعشرون:

يتألف المجلس العلمي على الوجه الآتي:

١ ـ وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ـ رئيساً.

٢ ـ عضو واحد من أعضاء هيئة التدريس عن كل كلية أو معهد بدرجة أستاذ مشارك على الأقل، ويصدر بتعيينهم قرار من مجلس الجامعة بناءً على ترشيح من مجلس الكلية أو المعهد وموافقة مدير الجامعة.

٣ ـ ويجوز بقرار من مجلس الجامعة أن ينضم إلى عضوية المجلس عدد آخر من الأعضاء من المشتغلين بالبحث والقضايا العلمية لا يتجاوز عددهم نصف مجموع الأعضاء، ويعين جميع الأعضاء لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة.

٤ ـ وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم لدراسة ما يكلفهم به.

Twitter: @abdullah_1395

المادة الثلاثون:

يجتمع المجلس العلمي بناءً على دعوة رئيسه مرة كل شهر على الأقل، وللرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع إذا دعت الحاجة لذلك، أو إذا قدم إليه ثلث الأعضاء طلباً مكتوباً بذلك، أو بناءً على طلب مدير الجامعة الذي له أن يطلب إدراج أي مسألة يراها في جدول الأعمال، وله رئاسة المجلس إذا حضره، ولا تكون اجتماعاته صحيحة إلا إذا حضرها ثلثا أعضائه على الأقل.

المادة الحادية والثلاثون:

تصدر قرارات المجلس العلمي بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجَّح الجانب الذي فيه الرئيس، وتعتبر القرارات نافذة ما لم يرد عليها اعتراض من مدير الجامعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصولها إليه، وإذا اعترض عليها أعادها إلى المجلس العلمي مشفوعة بوجهة نظره لدراستها من جديد، فإذا بقي المجلس على رأيه تحال القرارات المعترض عليها إلى مجلس الجامعة وتنظر في جلسة عادية أو استثنائية، ولمجلس الجامعة تصديق القرارات أو تعديلها أو إلغاؤها وقراره في ذلك نهائي.

المادة الثانية والثلاثون:

يتولى إدارة الكلية أو المعهد:

- مجلس الكلية أو المعهد.
- عميد الكلية أو المعهد.

المادة الثالثة والثلاثون:

يتألف مجلس الكلية أو المعهد من:

Twitter: @abdullah_1395

ـ العميد (رئيساً)

ـ الوكيل.

ـ رؤساء الأقسام.

ولمجلس الجامعة بناءً على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد وتأييد مدير الجامعة أن يضم إلى عضويته ثلاثة أعضاء على الأكثر من هيئة التدريس بالكلية أو المعهد أو الكلية المناظرة من فروع الجامعة ويحدد مدة عضويتهم.

المادة الرابعة والثلاثون:

مع التقيد بما يقضي به هذا النظام وغيره من الأنظمة، وما يقرره مجلس التعليم العالي أو مجلس الجامعة؛ يختص مجلس الكلية أو المعهد بالنظر في الأمور التي تتعلق بالكلية أو المعهد وله على الخصوص:

١ ـ اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس، والمعيدين والمحاضرين وإعارتهم وندبهم وترقياتهم.

٢ ـ اقتراح خطط الدراسة أو تعديلها مع التنسيق بين الأقسام.

٣ ـ اقتراح المناهج الدراسية والكتب المقررة والمراجع في أقسام الكلية أو المعهد.

٤ ـ تشجيع إعداد البحوث العلمية وتنسيقها بين الأقسام الكلية أو المعهد والعمل على نشرها.

٥ ـ اقتراح مواعيد الامتحانات ووضع التنظيمات الخاصة بإجرائها.

٦ ـ اقتراح اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد.

٧ ـ اقتراح خطط التدريب والبعثات اللازمة للكلية أو المعهد.

٨ ـ اقتراح خطة النشاط اللامنهجي للكلية.

Twitter: @abdullah_1395

٩ ـ البت في الأمور الطلابية التي تدخل في اختصاصه والتوصية لمجلس الجامعة فيما عدا ذلك.

١٠ ـ النظر فيما يحيله إليه مجلس الجامعة أو رئيسه أو نائبه للدراسة وإبداء الرأي.

المادة الخامسة والثلاثون:

يجتمع مجلس الكلية أو المعهد بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل، ولا يصح الاجتماع إلا بحضور ثلثي أعضائه، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يُرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتعتبر قرارات المجلس نافذة ما لم يرد عليها اعتراض من مدير الجامعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصولها إليه، وإذا اعترض عليها أعادها إلى مجلس الكلية مشفوعة بوجهة نظره لدراستها من جديد، فإذا بقي المجلس على رأيه يحال القرار المعترض عليه إلى مجلس الجامعة للبت فيه في جلسة عادية أو استثنائية، ولمجلس الجامعة تصديق القرار أو تعديله أو إلغاؤه وقراره في ذلك نهائي. . . . ولمجلس الكلية أو المعهد تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم.

المادة السادسة والثلاثون:

يعين عميد الكلية أو المعهد من أعضاء هيئة التدريس السعوديين المتميزين بالكفاءة العلمية والإدارية بقرار من وزير التعليم العالي بناءً على ترشيح مدير الجامعة، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد.

المادة السابعة والثلاثون:

يتولى العميد إدارة الشؤون العلمية والإدارية والمالية للكلية أو المعهد في حدود هذا النظام ولوائحه، ويقدم إلى مدير الجامعة في نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شؤون التعليم وسائر وجوه النشاط في الكلية أو المعهد.

Twitter: @abdullah_1395

المادة الثامنة والثلاثون:

يجوز أن يكون لكل كلية أو معهد وكيل أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس السعوديين المتميزين بالكفاءة العلمية والإدارية يعينهم مدير الجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد بناءً على ترشيح العميد، ويعاون الوكيل العميد في أعماله، وينوب عنه أقدم الوكلاء عند تعددهم أثناء غيابه أو خلو منصبه، ويتولى أحدهم أمانة مجلس الكلية أو المعهد.

المادة التاسعة والثلاثون:

يعين عمداء العمادات المساندة من أعضاء هيئة التدريس السعوديين المتميزين بالكفاءة العلمية والإدارية بقرار من وزير التعليم العالي بناءً على ترشيح مدير الجامعة، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد.

المادة الأربعون:

يجوز أن يعين من أعضاء هيئة التدريس السعوديين المتميزين بالكفاءة العلمية والإدارية وكلاء لعمداء العمادات المساندة، ويتم التعيين بقرار من مدير الجامعة بناءً على ترشيح العميد، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويعاون الوكيل العميد في أعماله وينوب عنه أثناء غيابه أو خلو منصبه.

المادة الحادية والأربعون:

يكون لكل قسم من أقسام الكليات والمعاهد مجلس قسم يتألف من أعضاء هيئة التدريس فيه، ولكل قسم صلاحيات في الشؤون العلمية والمالية والإدارية في حدود هذا النظام ولوائحه.

المادة الثانية الأربعون:

يجتمع مجلس القسم بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل، ولا يصح الاجتماع إلا بحضور ثلث أعضائه، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يُرجح الجانب الذي فيه

الرئيس، وتعتبر قرارات المجلس نافذة ما لم يرد عليها اعتراض من عميد الكلية أو المعهد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصولها إليه، فإذا بقي المجلس على رأيه تُحال القرارات المعترض عليه إلى مجلس الكلية وللمجلس صلاحية البت فيها.

المادة الثالثة والأربعون:

يقترح مجلس القسم على مجلس الكلية خطة الدراسة والمناهج الدراسية والكتب المقررة والمراجع، ويقترح تعيين أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين وترقياتهم، كما يقوم بدراسة مشروعات البحوث العلمية، وبتوزيع المحاضرات والتمرينات والأعمال التدريبية على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين، وتنظيم أعمال القسم وتنسيقها، ويتولى كل قسم تدريس المقررات التي تدخل في اختصاصه بعد إقرارها من مجلس الجامعة.

ولمجلس القسم تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه.

المادة الرابعة والأربعون:

يعين رئيس القسم من أعضاء هيئة التدريس السعوديين المتميزين بالكفاءات العلمية والإدارية بقرار من مدير الجامعة بناءً على ترشيح عميد الكلية أو المعهد، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد، وهو المسؤول عن تسيير الأمور العلمية والإدارية والمالية فيه، ويقدم للعميد تقريراً عن أعمال القسم في نهاية كل سنة دراسية.

أعضاء هيئة التدريس

المادة الخامسة والأربعون:

أعضاء هيئة التدريس هم:

١ ـ الأساتذة.

٢ ـ الأساتذة المشاركون.

٣ ـ الأساتذة المساعدون.

المادة السادسة والأربعون:

يجوز أن يعين في الكليات والمعاهد محاضرون ومعيدون ومساعدو بحث لإعدادهم لعضوية هيئة التدريس والقيام بالتمرينات والدروس العلمية وغير ذلك من الأعمال بإشراف أعضاء هيئة التدريس، كما يجوز أن يعين فيها مدرسو لغات وموظفون فنيون.

المادة السابعة والأربعون:

يجوز تعيين أعضاء في هيئة التدريس من غير السعوديين إذا لم يتوافر سعوديون لشغلها، كما يجوز أن يعين منهم محاضرون ومعيدون ومدرسو لغات وموظفون فنيون ومساعدو بحث.

المادة الثامنة والأربعون:

يجوز بقرار من مدير الجامعة أن يعهد بالتدريس أو الإشراف على البحوث والرسائل العلمية إلى أشخاص غير متفرغين من ذوي المكانة العلمية البارزة بناءً على اقتراح مجلس القسم وتوصية مجلس الكلية أو المعهد ويحدد مجلس التعليم العالي شروط اختيارهم ومكافآتهم.

المادة التاسعة والأربعون:

يجوز عند الاقتضاء بقرار من مدير الجامعة الاستعانة بمتخصصين بصفة زائرين من السعوديين وغيرهم لمدة محددة بناءً على اقتراح مجلس القسم وتوصية مجلس الكلية، وذلك وفق قواعد يضعها مجلس التعليم العالي.

Twitter: @abdullah_1395

المادة الخمسون:

يكون لكل جامعة ميزانية مستقلة خاصة بها تصدر بإقرار مرسوم ملكي يحدد إيراداتها ونفقاتها، وتخضع في مراقبة تنفيذها إلى ديوان المراقبة العامة، والسنة المالية للجامعة هي السنة المالية للدولة.

المادة الحادية والخمسون:

يضع مجلس التعليم العالي أحكام المراقبة المالية السابقة للصرف بعد إعدادها من قبل كل من وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وديوان المراقبة العامة.

المادة الثانية والخمسون:

مع عدم الإخلال بمراقبة ديوان المراقبة العامة؛ يُعيِّن مجلس الجامعة مراقباً أو أكثر للحسابات ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية، وتكون لهم حقوق المراقب في الشركات المساهمة وعليهم واجباته.

المادة الثالثة والخمسون:

تتكون إيرادات الجامعة من:

١ ـ الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة.

٢ ـ التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف.

٣ ـ ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها.

٤ ـ أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات أو الخدمات العلمية للآخرين.

المادة الرابعة والخمسون:

أ ـ للجامعة القيام بدراسات أو خدمات علمية لجهات سعودية مقابل مبالغ مالية، وتدرج عائدات هذه الدراسات والخدمات في حساب مستقل تصرف في الأغراض التي يحددها ويضع قواعدها مجلس التعليم العالي.

ب ـ لمجلس الجامعة قبول التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف الخاصة بالجامعة، كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بشروط أو المخصصة لأغراض معينه إذا كانت الشروط أو الأغراض تتفق مع رسالة الجامعة، وتدرج هذه التبرعات في حساب مستقل تصرف في الأغراض المخصصة لها وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس التعليم العالي.

أحكام ختامية وانتقالية

المادة الخامسة والخمسون:

تُحدَّد بقرار من مجلس الوزراء مكافآت مقابل حضور جلسات مجلس التعليم العالي ومجالس الجامعات والمجالس العلمية.

المادة السادسة والخمسون:

يستمر العمل باللوائح الجامعية الحالية والقرارات التنظيمية الأخرى فيما لا يتعارض مع هذا النظام إلى أن تصدر اللوائح الجديدة، على أن يتم ذلك خلال سنتين على الأكثر من تاريخ العمل بهذا النظام.

المادة السابعة والخمسون:

تحسب المدة المحددة في هذا النظام لشغل وكلاء الجامعات والعمداء ووكلائهم ورؤساء الأقسام من تاريخ شغلهم لمناصبهم، ويبقى من تجاوز من الوكلاء والعمداء ووكلائهم ورؤساء الأقسام هذه المدة في منصبه إلى أن

يعين من يشغل هذا المنصب على أن يتم ذلك في مدة لا تتجاوز سنة واحدة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام.

المادة الثامنة والخمسون:

يتولى وزير التعليم العالي بالتنسيق مع الجامعات والجهات ذات العلاقة إعداد اللوائح التنفيذية لهذا النظام ورفعها لمجلس التعليم العالي للموافقة عليها أو إصدارها.

المادة التاسعة والخمسون:

١ ـ يلغي هذا النظام نظم الجامعات المنصوص عليها في المادة الرابعة منه، ويلغي نظام المجلس الأعلى للجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٠ في ١٥/ ٤ /١٣٩٣هـ كما يلغي كل ما يتعارض معه.

٢ ـ يحل مجلس التعليم العالي محل المجلس الأعلى للجامعات الذي صدر نظامه بموجب المرسوم الملكي م / ١٠ في ١٥ / ٤ / ١٩٩٣هـ.

المادة الستون:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ستين يوماً من تاريخ نشره.

Twitter: @abdullah_1395

فهرس ٢: لائحة الجامعات الأهلية
[موقع وزارة التعليم العالي (٢٠١٠م)]

المادة الأولى:

يكون للكلمات والعبارات حيثما وردت في هذه اللائحة المعاني المدونة أمامها:

المجلس: مجلس التعليم العالي.

الوزير: وزير التعليم العالي.

الوزارة: وزارة التعليم العالي.

الجامعة: الجامعة الأهلية المرخص لها بموجب هذه اللائحة.

مجلس الأمناء: مجلس أمناء الجامعة المعين وفقا لاحكام هذه اللائحة.

المادة الثانية:

يتم الترخيص بإنشاء الجامعة بقرار من المجلس بناءً على طلب المؤسسة الخيرية أو الشركة، وتأييد الوزارة إنشاء الجامعة.

المادة الثالثة:

الجامعة هي مؤسسة تعليمية غير حكومية تعمل على هدي الشريعة الإسلامية ذات شخصية اعتبارية تتمتع باستقلال مالي وإداري بما لا يتعارض مع الأنظمة والتعليمات.

المادة الرابعة:

تهدف الجامعة إلى تقديم برامج تعليمية وتدريبية (فوق المستوى الثانوي)

Twitter: @abdullah_1395

والإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية المناسبة، وذلك في إطار السياسة التعليمية للمملكة.

المادة الخامسة:

للمؤسسات الخيرية أو الشركات التي لا يقل عدد الشركاء فيها عن خمسة أشخاص، إنشاء جامعة أهلية وفقاً لأحكام هذه اللائحة، ويجوز للشركاء بيع حصصهم بشرط ألاّ يقل عدد الشركاء في كافة الأحوال عن خمسة.

المادة السادسة:

يشترط للترخيص بإنشاء الجامعة وجود مشروع نظام أساسي لها بما لا يتعارض مع هذه اللائحة وتوافق عليه الوزارة.

المادة السابعة:

تتكون الجامعة من ثلاث كليات على الأقل في مقر واحد عند الإنشاء، ويخضع إنشاء الكليات وفقاً لما تضمنته المادة السادسة من لائحة الكليات الأهلية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٢) وتاريخ ١/٩/١٤٢١هـ.

المادة الثامنة:

تكون برامج الجامعة في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وتحقق متطلبات التنمية.

المادة التاسعة:

تلتزم الجامعة بالمعايير العلمية المتعارف عليها في برامجها وخططها التعليمية والفنية المتعلقة بالمنهج الدراسي ومستوى تأهيل أعضاء هيئة التدريس والفنيين وغيرهم.

Twitter: @abdullah_1395

المادة العاشرة:

للجامعة تصريف شؤونها الداخلية التعليمية والمالية والإدارية بما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة والأصول والأعراف العلمية.

المادة الحادية عشرة:

يشترط للقبول في الجامعة الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها من داخل المملكة أو من خارجها بعد استيفاء معايير القبول وفق القواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

المادة الثانية عشرة:

السلطات في الجامعة هي:

١ ـ مجلس الأمناء.

٢ ـ مجلس الجامعة.

٣ ـ مدير الجامعة.

المادة الثالثة عشرة:

يشكل مجلس أمناء الجامعة بقرار من الوزير لمدة ثلاث سنوات قابله للتجديد على النحو التالي:

١ ـ مدير الجامعة.

٢ ـ خمسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أو مؤسسات التعليم العالي الأخرى بدرجة أستاذ مشارك على الأقل يختارهم الوزير.

٣ ـ ممثل الوزارة.

٤ ـ اثنا عشر عضواً تختارهم المؤسسة الخيرية أو الشركة اثنان منهم على الأقل (ممن يعملوا أو عملوا أعضاء هيئة تدريس في مؤسسات التعليم العالي) من غير المؤسسين أومن العاملين في الجامعة.

ويجوز زيادة عدد أعضاء مجلس الأمناء بقرار من الوزير متى اقتضت الحاجة ذلك، ويختار مجلس الأمناء من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس على ألا يكون مدير الجامعة أحدهما.

المادة الرابعة عشرة:

مع التقيد بما تقضي به هذه اللائحة يتم تحديد صلاحيات مجلس الأمناء في النظام الأساسي للجامعة.

المادة الخامسة عشرة:

يجتمع مجلس الأمناء مرتين على الأقل في العام الدراسي، ولا يصح الاجتماع إلاّ بحضور ثلثي أعضائه، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين، وتكون قرارات المجلس نافذة من تاريخ صدورها فيما عدا القرارات المتعلقة بتعيين مدير الجامعة ووكلائها وعمداء الكليات والعمادات المساندة ووكلائهم، وكذا القرارات المتعلقة لاعتماد نظام الجامعة، والقرارات المتعلقة بالجوانب الأكاديمية فتكون نافذة ما لم يرد عليها اعتراض من الوزير خلال شهر من تاريخ وصولها إليه، وفي حالة عدم موافقة الوزير عليها؛ يُعاد عرض القرار مرة أخرى، فإن بقي المجلس على رأيه رُفع الأمر إلى مجلس التعليم العالي للبت فيه.

المادة السادسة عشرة:

يختار مجلس الأمناء أحد أعضائه ليتولى أمانة سر المجلس، ويشرف على تدوين محاضر جلساته، وعلى إرسال جدول أعماله إلى الأعضاء قبل موعد اجتماعاته بوقت كاف، ويتلقى اقتراحات الأعضاء بشأن جدول الأعمال، ويقوم بإعداد مشروع جدول أعمال كل اجتماع وعرضه على رئيس مجلس الأمناء لإقراره وإرفاقه بالدعوة للاجتماع.

Twitter: @abdullah_1395

المادة السابعة عشرة:

يكون لكل جامعة مجلس يسمى (مجلس جامعة) وفقاً للآتي:

١ ـ مدير الجامعة: رئيساً للمجلس.

٢ ـ وكيل أو وكلاء الجامعة وينوب أقدمهم عند تعددهم عن مدير الجامعة عند غيابه أو خلو منصبه.

٣ ـ عمداء الكليات والعمادات المساندة.

٤ ـ ممثل من أمانة مجلس التعليم العالي.

ويجوز ضم ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس على الأكثر إلى مجلس الجامعة بقرار من رئيس مجلس الأمناء، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على ترشيح مدير الجامعة وموافقة مجلس الأمناء.

المادة الثامنة عشرة:

مع التقيد بما تقضي به هذه اللائحة، يعتبر مجلس الجامعة هو الهيئة المشرفة على شؤونها الإدارية والعلمية والتربوية وشؤون البحث العلمي، وللمجلس أن يتخذ كل الوسائل التي تكفل أداء الجامعة لرسالتها، ويتم تحديد صلاحيات مجلس الجامعة في النظام الأساسي للجامعة.

المادة التاسعة عشرة:

يجتمع مجلس الجامعة بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل، ولا يصح الاجتماع إلاّ بحضور ثلثي أعضائه، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين، وتكون قرارات المجلس نافذة ما لم يرد عليها اعتراض من رئيس مجلس الأمناء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بها، وفي حالة عدم موافقة رئيس مجلس الأمناء عليها؛ يُعاد عرض القرار مرة أخرى، فإن بقي المجلس على رأيه عرض الموضوع على مجلس الأمناء.

Twitter: @abdullah_1395

المادة العشرون:

يكون للجامعة مدير يعين بقرار من رئيس مجلس الأمناء بعد موافقة الوزير بناءً على ترشيح مجلس الأمناء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويُعفى من منصبه بقرار رئيس مجلس الأمناء بناء على موافقة مجلس الأمناء، وعند إنشاء الجامعة يتم تكليف مدير للجامعة بقرار من الوزير بناءً على ترشيح المؤسسة الخيرية أو الشركة، ويستمر التكليف إلى أن يرشح مجلس الأمناء مديراً للجامعة.

المادة الواحدة والعشرون:

يُشترط فيمن يعين مديراً للجامعة أن يكون سعودي الجنسية، وأن يكون قد شغل وظيفة عضو هيئة تدريس بإحدى مؤسسات التعليم العالي، أو شغل منصبا قيادياً في إحدى الجامعات الحكومية، على أن يكون متفرغاً لعمله ومن غير المؤسسين.

المادة الثانية والعشرون:

مدير الجامعة هو المسؤول علمياً وإدارياً ومالياً عن شؤون الجامعة، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى، وعليه أن يقدم تقريراً نصف سنوي لمجلس الجامعة تمهيداً لرفعه لمجلس الأمناء يبين فيه مسيرة الجامعة والصعوبات التي تواجهها وسبل معالجتها، والإنجازات التي تمت خلال هذه الفترة.

المادة الثالثة والعشرون:

يُعين وكيل أو وكلاء الجامعة وعمداء الكليات والعمادات المساندة ووكلاؤهم بقرار من رئيس مجلس الأمناء بعد موافقة الوزير بناءً على ترشيح مدير الجامعة وموافقة مجلس الأمناء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويشترط أن

يكون سعودي الجنسية، وأن يكون قد شغل وظيفة عضو هيئة تدريس بمرتبة أستاذ مساعد على الأقل، على أن يكون متفرغاً لعمله ومن غير المؤسسين.

المادة الرابعة والعشرون:

* يكون لكل كلية مجلس يتألف من:

١ ـ العميد رئيساً.

٢ ـ الوكلاء أعضاء.

٣ ـ رؤساء الأقسام أعضاء.

ولمجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية أن يضم إلى عضوية مجلس الكلية ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس كحد أقصى من داخل الجامعة أو من خارجها ولمدة سنتين قابلة للتجديد.

* يشكل مجلس مؤقت للكلية المستحدثة لمدة سنة واحدة بقرار من مجلس الجامعة، ويتكون من رئيس وثلاثة أعضاء على الأقل، ويمارس صلاحية العميد ومجالسها ومجالس الأقسام.

* مع التقيد بأحكام هذه اللائحة يتم تحديد صلاحيات مجلس الكلية في النظام الأساسي للجامعة.

المادة الخامسة والعشرون:

يجتمع مجلس الكلية بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل، ولا يصح الاجتماع إلاّ بحضور ثلثي أعضائه، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتكون قراراته نافذة ما لم يرد عليها اعتراض من مدير الجامعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصولها إليه، وإذا اعترض عليها؛ أعادها على مجلس الكلية مشفوعة بوجهة نظره لدراستها من جديد، فإذا بقي المجلس على رأيه يحال

Twitter: @abdullah_1395

القرار المعترض عليه إلى مجلس الجامعة للبت فيه في أول جلسة عادية أو استثنائية، ولمجلس الجامعة تصديق القرار أو تعديله أو إلغاؤه، وقراره في ذلك نهائي.

المادة السادسة والعشرون:

يكون لكل قسم من أقسام الكلية مجلس برئاسة رئيس القسم وعضوية أعضاء هيئة التدريس بالقسم، ويضع مجلس الأمناء اختصاصات وصلاحيات مجالس الأقسام وطريقة عملها.

المادة السابعة والعشرون:

يعين رئيس القسم من أعضاء هيئة التدريس المتميزين بالكفاءة العلمية والإدارية بقرار من مدير الجامعة بناءً على اقتراح عميد الكلية لمدة سنتين قابلة للتجديد.

المادة الثامنة والعشرون:

تخضع الجامعة لإشراف الوزارة في تطبيق أحكام هذه اللائحة، ولها على وجه الخصوص ما يأتي:

١ ـ اعتماد نظام الجامعة وخططها الدراسية وبرامجها العلمية والشهادات والدرجات التي تمنحها.

٢ ـ إصدار القواعد التي تضمن المستوى الملائم أكاديمياً لنوعية البرامج والمناهج التعليمية ومراكزها البحثية.

٣ ـ التأكد من سير برامج الجامعة ومناهجها وفق الأهداف والأغراض المحددة لها بما يتفق والسياسة التعليمية للمملكة.

٤ ـ المراجعة الدورية لأدائها من خلال التقارير والزيارات الميدانية.

Twitter: @abdullah_1395

المادة التاسعة والعشرون:

تتكون إيرادات الجامعة من:

١ ـ ما تخصصه المؤسسة الخيرية أو الشركة.

٢ ـ الرسوم الدراسية.

٣ ـ إيرادات البحوث والدراسات والاستشارات والدورات التدريبية.

٤ ـ ريع الأملاك وما ينتج عن التصرف فيها.

٥ ـ المنح الدراسية التي يقدمها الأفراد والمؤسسات والشركات.

٦ ـ الإعانات والهبات والأوقاف والوصايا والتبرعات وغيرها.

المادة الثلاثون:

تقدم المؤسسة الخيرية أو الشركة جميع الضمانات التي تكفل تغطية جميع الأعباء المالية المترتبة على قيام الجامعة وتشغيلها، بما يحفظ المستوى الأكاديمي لها وفقاً للقواعد التي تضعها الوزارة.

المادة الواحدة والثلاثون:

يكون للجامعة ميزانية مستقلة، وتمسك الجامعة حسابات وسجلات مالية منتظمة وفقاً للأصول والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

المادة الثانية والثلاثون:

لا يجوز للجامعة أن تغير ما تضمنته الأنظمة والإجراءات والبيانات والبرامج والمناهج والخطط الدراسية والدرجات العلمية التي صدرت في ضوئها شهادة الترخيص إلاّ بقرار من الوزير وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

المادة الثالثة والثلاثون:

في حالة تعثر نشاط الجامعة أو مخالفتها لقرار إنشائها أو الأحكام المنظمة لها

Twitter: @abdullah_1395

يكون لمجلس التعليم العالي الحق في اتخاذ جميع القرارات والتدابير اللازمة لمعالجة ذلك.

المادة الرابعة والثلاثون:

تطبق الجامعة لائحة الدراسة والاختبارات للمرحلة الجامعية واللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات والصادرة من المجلس.

المادة الخامسة والثلاثون:

اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة، ويجوز التدريس بلغة أخرى بقرار من الوزير.

المادة السادسة والثلاثون:

يُصدر الوزير القواعد التنفيذية لهذه اللائحة والإجراءات الإدارية والفنية اللازمة.

المادة السابعة والثلاثون:

لمجلس التعليم العالي حق تعديل وتفسير هذه اللائحة.

المادة الثامنة والثلاثون:

تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها.

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

نبذة عن المؤلف

محمد عبدالله الخازم

- دكتوراه التأهيل في الميكانيكا الحيوية، كندا ٢٠٠٣م
- ماجستير العلاج الطبيعي في تأهيل الإصابات الرياضية، الولايات المتحدة ١٩٩٥م
- بكالوريوس العلاج الطبيعي، الرياض ١٩٩٢م

أبرز الخبرات

- العميد المشارك (الأول) لكلية العلوم الطبية التطبيقية، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض ٨/ ٢٠٠٧ ـ الآن
- عضو مجالس الجامعة والعمداء والدراسات العليا، جامعة الملك سعود للعلوم الصحية ٢٠٠٧ ـ الآن
- أحد المؤسسين ومشرف موقع العلاج الطبيعي السعودي (www.saudipt.net) ٢٠٠٤ ـ الآن
- كاتب بجريدة الرياض السعودية، ١٩٩٦ ـ الآن
- كاتب بمجلة نبض الجامعة ٢٠٠٨ ـ الآن

Twitter: @abdullah_1395

- عضو اللجنة التحضيرية للحوار الوطني للعام ٢٠٠٩م ومعد صفحة حوار الصحة الأسبوعية، ٢٠٠٨/٢٠٠٩م

- أستاذ مساعد وأخصائي علاج طبيعي، جامعة الملك فيصل بالدمام، ٢٠٠٣ -٢٠٠٧م

- مشارك في الحوار الوطني حول التعليم والمتوج بلقاء خادم الحرمين الشريفين، الجوف ٢٠٠٦م

- مؤسس ومدير إدارة التخطيط والتطوير بمدينة الملك فهد الطبية بالرياض، ٢٠٠٤- ٢٠٠٦م

- عضو ومقرر مجلس إدارة مدينة الملك فهد الطبية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م

- مؤسس ومنظم منتدى القيادات الصحية، مدينة الملك فهد الطبية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م

- معد نظام صندوق الموارد الذاتية لمدينة الملك فهد الطبية. اقره مجلس الوزراء عام ٢٠٠٧م

- مؤسس ومشرف برنامج الأطفال الصحي الصيفي بمدينة الملك فهد الطبية ٢٠٠٦م

- مؤلف كتاب «التعليم العالي في الميزان» (٢٠٠٦م) وكتاب «المشهد الصحي السعودي» مع د حنان الأحمدي (٢٠١٠م) وكتاب «المشي في الصحة والمرض» مع أ. صالح العريض (١٩٩٦م)

- مؤسس ومنظم الملتقى الخليجي للعلاج الطبيعي ٢٠٠٥م و٢٠٠٧م

- مشارك في تأسيس جمعية رعاية مرضى السرطان بالمنطقة الشرقية، ٢٠٠٣م

- مقرر اللجنة التأسيسية، كلية العلوم الطبية التطبيقية، جامعة الملك فيصل، الدمام ١٩٩٨ - ١٩٩٩م

Twitter: @abdullah_1395

- محاضر/ مؤسس برنامج العلاج الطبيعي بكلية العلوم الطبية التطبيقية بالدمام ١٩٩٨-١٩٩٩م
- أخصائي وباحث علاج طبيعي، مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث ١٩٩٢-١٩٩٨م
- أخصائي المنتخبات السعودية بالاتحاد السعودي لرياضة المعوقين ١٩٩٦-١٩٩٧م
- مؤسس ورئيس لعدة فترات لمجموعة العلاج الطبيعي، قبل تحولها إلى جمعية (١٩٩٢-١٩٩٨م)
- مؤسس/ رئيس / عضو اللجان العلمية والتنظيمية للعديد من المؤتمرات، والندوات المتخصصة. .
- مستشار غير متفرغ لدى العديد من الجهات العلمية والمهنية.
- مشارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية العالمية والمحلية
- مشارك في العديد من اللقاءات والحوارات الإعلامية والثقافية، المرئية والمسموعة والمكتوبة.
- مؤلف ومشارك في تأليف عدد من الأبحاث والدراسات في مجالي التأهيل والتعليم الصحي والعالي.
- حاصل على العديد من الجوائز والشهادات والدروع التقديرية.

Twitter: @abdullah_1395

Twitter: @abdullah_1395

الفهرس

الإهداء ٥

تمهيد ٧

الفصل الأول: المدرسة الفكرية السائدة ١٣

الفصل الثاني: الحقبة الأولى:

تحولاتها (الجيو) سياسية وواقع التعليم العالي ٢٣

التحولات الجيو(سياسيه) ٢٥

التعليم العالي في حقبته الأولى ٢٩

الفصل الثالث: نقاط التحول الرئيسة ٤١

نقطة التحول الأولى: حركة جهيمان وثورة إيران ٤٣

التحول في التعليم العالي ٤٨

نقطة التحول الثانية: حرب الخليج ٥٢

Twitter: @abdullah_1395

التعليم العالي ٥٨
نقطة التحول الثالثة: سبتمبر ١١ ..... ٦٢
تحولات التعليم العالي بعد سبتمبر ١١ ..... ٦٥
الفصل الرابع: التأثير الأيدلوجي في التعليم العالي ٧١
أولاً: التأثير على مستوى البرامج الأكاديمية ٧٣
ثانياً: التأثير على مستوى حياة الطلاب ٧٦
ثالثاً: التأثير على التعليم العالي للفتاة ٧٩
رابعاً: التأثير في بيئة البحث العلمي ٨٢
رابعاً: التأثير في النظام/ اللوائح ٨٤
خامساً: التأثير في قرارات التعيين ٨٦
الفصل الخامس: علاقة الجامعة بالدولة ٩١
الفصل السادس: بارقة الأمل ١٠٩
خاتمة ١٢٢
المراجع ١٢٥
الملاحق ١٣١
جدول ١ ..... ١٣٣

Twitter: @abdullah_1395

الشكل ١ ..... ١٣٥

فهرس١ ..... ١٣٦

فهرس ٢ ..... ١٥٨

نبذة عن المؤلف ١٦٩

Twitter: @abdullah_1395

ketab.me
Best Books

هذا الكتاب

يحاول هذا الكتاب في البداية تقديم نبذه عن المدرسة الفكرية السائدة في السعودية؛ جذورها وتحولاتها، ثم يُلحقها بأخرى عن التحولات (الجيو) سياسية في الحقبة الأولى من تاريخ السعودية وواقع التعليم العالي خلالها، ثم يستعرض بعض نقاط التحول الرئيسة التي قادت إلى تغيرات سياسية واجتماعية وتأثير ذلك على بيئة ونظم التعليم العالي، ثم يقرأ التأثيرات الأيدلوجية في التعليم العالي، ويُحلِّل علاقة مؤسسات التعليم العالي بالدولة، ويحاول أخيرًا استقراء التحولات المستقبلية.

الكتاب لا ينكر أهمية البحث العلمي و الدراسات الدينية، ولا ينكر أحقية الآخرين في اتباع المدرسة الدينية التي تناسبهم. وإنما يهدف إلى تقديم قراءة لواقع حدث فيه اختراق لبِنيات التعليم العالي ومناهجه ونظمه من قبل المدرسة الأيدلوجية الواحدة بشكل أسهم في تدنِّي معايير العدالة والحرية الفكرية وقبول الآخر والنضج الاداري والتميز الأكاديمي وغير ذلك من مميزات التعليم الجامعي المتطور.

التنبوء بالمستقبل يبدو من الصعوبة بمكان، فرغم الإيجابيات والمبادرات التي نلحظها؛ إلا أنها لا تزال متواضعة، ولم ترتق إلى الحدِّ المطلوب لإحداث حراك فكري حقيقي ببنية التعليم العالي السعودي، ولا زالت الجامعات السعودية تفتقد التمايز والتنافس والاستقلالية التي تسمح لها بأي حراك فعلي ومستدام على مستوى البنية التنظيمية والفكرية والثقافية، وتظل أطر المدرسة الأيدلوجية والإدارية الواحدة تتحكم في مفاصل الفكر الجامعي السعودي.